دراسة فى صناعة القرار السياسى

كيف أصبحوا وزراء؟!

د. محمد الجوادى

مطبوعات دار الخيّال

دراسة فى صناعة القرار السياسى

كيف أصبحوا وزراء ؟!

دراسة فى صناعة القرار السياسى
كيف أصبحوا وزراء ؟!
الطبعة: الأولى فبراير ٢٠٠٣
رقم الإيداع: ٣٢٤٥ / ٢٠٠٣
الترقيم الدولى: 8 - 35- 5979- 977
دار الخيّال: ٠١٢٣٢٩٠٦١٨ / ٠١٢٧٣٤١٥٠٧
فاكسيملى دار الخيال : ٧٩٦٢٢٤١
E-mail: Dar el Khial - egypt @ hotmail. com

□

دار الخيّال

يحظر نقل أو اقتباس أى جزء
من هذا المطبوع
إلا بعد الرجوع إلى الدار

□

تصميم الغلاف: محمد الصباغ
جرافيك: محمد كامل مطاوع
خطوط الغلاف: لمعى فهيم
المشرف على الإنتاج: عماد حمدى
طبع الغلاف: القطان للمطبوعات الفنية
المهندسين ت/ ٣٤٧٩١٦٣
كمبيوتر: دار جهاد ـ ت : ٧٩٦٤٧٨٣

إهداء

إلى العلامة الجليل والإنسان الفاضل والصوفى الماجد

الأستاذ الدكتور أحمد علم الدين الجندى

وفاء لبعض ما أدين له به .

محمد الجوادى

كيف أصبحوا وزراء؟!

قد يبدو عنوان هذا الكتاب أكبر من محتواه ، كما قد يبدو أيضاً أصغر من محتواه ، وكلا الأمرين يدعوان إلى القلق.. ولكن ماذا فى وسع المؤلف أن يفعل وهو يرى هذا العنوان أنسب العناوين لمحتوى كتابه الذى لا يعدو أن يكون دراسة تأملية وتحليلية بالطبع لصناعة القرار السياسى فى مصر، وهى دراسة لا تخلو من استرجاع ، ومن إحصاء ، ومن استقراء ، ومن استنباط ، ومن تحقيق للروايات ، ومن عرض للرأى ، والرأى الآخر ، ومن بعض الميل إلى أحد الآراء، ومن تفنيد بعض وجهات نظر، ومن ضبط الصورة ، ومن وضع المقارنات على هيئة جداول وأرقام.. ومع هذا كله فإن هذه الدراسة ، شأنها شأن كل دراسة تتطلع إلى كثير من الإجابات ، وإلى طرح مزيد من الأسئلة.

ودراستنا هذه مع كل هذا لا تخلو من الطرافات ، طرافة الحداثة ، وطرافة المضمون وطرافة العرض ، وطرافة الترتيب .

وربما أن من المفيد أن نبدأ بالإشارة إلى تفاوت أحكامنا عن الأسباب والعوامل الحاكمة لصناعة القرار السياسى فيما يتعلق باختيار الوزراء على سبيل المثال فعلى حين يقول الصحفيون والمثقفون والمتأملون إنه ليست هناك معايير لاختيار الوزراء

فى مصر فإن السياسيين يقولون إن هناك معايير متنوعة ومتعددة ولكنها موجودة ، أما أساتذة العلوم السياسية فيقولون إن هناك معايير ولكنها ليست موضوعية تماماً وإنما هى ذاتية بأكثر مما ينبغى للذاتية أن تلعب دورها فى مثل هذا القرار المصيرى .. أما المؤرخون الذين ينظرون إلى الأمور بعد وقوعها ويتأملونها فإنهم يقولون إن الأمور تعتمد على اللحظة ... فهناك لحظة تستوجب معايير صادقة ، وهناك لحظة تسمح بالتجاوز ، وهناك لحظة ثالثة تستوجب وتستدعى التجاوز.

وفى واقع الأمر فإن هذه النظريات الأربع صحيحة إلى حد كبير !

ولدينا الكثير من الأمثلة على صحة كل نظرية من هذه النظريات.

ومع هذا فإن الأمور قد وصلت فى بعض الأحيان إلى حدود قصوى من التجاوز عن المعايير كما وصلت فى أحوال أخرى إلى حدود قصوى من الالتزام بالمعايير ، ولكن العجيب أن إهمال الدواء يؤدى فى بعض الأحيان إلى الشفاء ... على حين أن تعاطيه قد يخلق مشكلات جديدة.

هكذا يستطيع القارىء أن يدرك بكل وضوح أننا نترك الوقائع تتحدث عن نفسها ثم نحلل حديثها عن نفسها على نحو لا يفرض أى رأى مسبق ، ولا أى حقيقة متخيلة ، ولا أى مذهب تفسيرى ، وإنما نترك الوقائع تقودنا مع بعضها إلى الحقائق ، ونستعين على هذا بالتأريخ والتاريخ والتوثيق والتحقيق والحصر والترتيب وإعادة الترتيب والنظر إلى الظاهرة من جوانب مختلفة حتى نصل إلى أقصى ما يمكن لوسائلنا البشرية أن تصل إليها فيما يتعلق بما تناقشه أو تناقضه.

❑

يبدأ الكتاب بالباب الأول وعنوانه «الوزراء والنخبة الطبيعية» وفيه نتعرض أول ما نتعرض للمقولة الخاطئة الشائعة والسائدة والتى تقول بأن وزراء ما قبل الثورة كانوا من الباشوات فإذا بنا بعد تحليل وإحصاء نكتشف حقيقة أن الذين وصلوا إلى الوزراة فيما بين ثورتى ١٩١٩ و ١٩٥٢ توزعوا ما بين ١ , ٢٠ ٪ من الأفندية و ٤٦,٧ ٪ من البكوات على حين لم يمثل الباشوات إلا ٢ , ٣٣ ٪ فقط.

ونستعرض فى الفصل الثانى من الباب الأول تعاقب الوزراء الحقوقيين على المناصب الوزارية مستعينين فى هذا الصدد بما هو متوافر من تواريخ تخرج هؤلاء الذين تخرجوا فى كلية (ثم كليات) الحقوق فى مصر مع الإشارة إلى أن بعضهم قد درس وتأهل خارج مصر، كما أننا لا نزال نجهل تواريخ تخرج بعضهم ، ومن خلال هذا الفصل نرى كيف كان التفاوت فى الدفعة والأقدمية بين من يصلون إلى المنصب فى اليوم نفسه، وهو ما يؤكد لنا على حقيقة أن الوزراة رغم انحصارها لفترة طويلة فى هؤلاء الحقوقيين لم تكن درجة من درجات السلم الوظيفى ، وإنما كانت شيئاً آخر غير هذا السلم الوظيفى الرتيب ، وفى الفصل الثالث من الباب الأول نضرب أمثلة سريعة للمسئولين عن مكاتب الوزراء الذين تولوا مناصب الوزير بعد هذا ، ونستعرض فى الفصل الرابع تبادل المواقع ما بين رئاسة الجامعة والوزراة من خلال أربعة أنماط محددة فيما قبل الثورة وفيما بعدها. وفى الفصل الخامس نورد قائمة بالوزراء الذين وصلوا إلى عضوية مجمع اللغة العربية باعتباره أعلى هيئة علمية ذات مكانة سواء بالتعيين أو بالانتخاب ، مع تقسيم هؤلاء حسب وصولهم إلى أى المنصبين قبل الآخر ، أو فى أثناء الآخر ، ونورد فى الفصل السادس قائمة بالوزراء الذين حصلوا على جائزة الدولة التقديرية فى الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية والعلوم على مدى تاريخ هذه الجوائز منذ ١٩٥٨ وحتى الآن.

❑

أما الباب الثانى فقد اخترنا له عنوان «الوزراء والاستثناءات والمصادفات» ويتكون هذا الباب من أربعة فصول يعنى أولها باستعراض بعض الظروف الاستثنائية التى واكبت اختيار بعض الوزراء ومدى نجاح هذا الاختيار الاستثنائى ، ويقدم ثانى هذه الفصول تاريخ بعض الحالات التى تم اختيار الوزير فيها من قبيل المصادفة بسبب تشابه أسمائهم مع أسماء مرشحين آخرين ، وفى ثالث هذه الفصول نقدم دراسة عن الوزراء الذين يشتركون مع بعضهم فى الأسم نفسه ، وفى رابع فصول هذا الباب نستعرض التشابه فى أسماء الوزراء ، وما يؤدى إليه من بعض الخلط أو التداخل فى الكتابات التاريخية والصحفية.

ونتنقل بعد هذا إلى الباب الثالث «من أجل المنصب ومن أجل الأشخاص» ويضم هذا الباب أربعة فصول ، يتناول أولها تاريخ الحالات التى تم فيها اختيار رئيس للوزراء وتكليفه بتشكيل الوزارة ثم العدول عن هذا التكليف ، كما يستعرض ثانى فصول هذا الباب أمثلة لما يسمى بالوزارات المفصلة والوزارات المؤقتة ، ويستعرض ثالث فصول هذا الباب نموذجاً لوزارة شكلت ولم تكلف بالحكم ، أما رابع فصول الكتاب فيستعرض التطور الذى أصاب التفكير المبدئى فى تشكيل وزارة الشعب الأولى ، وكيف حولها هذا التطور من صورة إلى صورة أخرى مختلفة تماما عما بدأ به التفكير.

❑

أما رابع أبواب الكتاب فهو مخصص للأرقام القياسية ، وأول فصول هذا الباب يستعرض قصة الوزراء الذين لم يشاركوا فى الحكم إلا يوما واحداً فقط ، ورئيس الوزراء الذى لم يتول المنصب إلا لثلاثة أيام فقط ، وفى ثانى فصول هذا الباب نقدم قوائم مشروحة بالوزراء الذين شاركوا فى أكبر عدد من الوزارات بعد الثورة وفى ثالث فصول هذا الباب نقدم نفس الشىء فيما يتعلق بما قبل الثورة ، وفى رابع فصول هذا الباب نقدم قوائم أخرى (وتعليقات) على الوزراء الذين تولوا أكبر عدد من الوزارات قبل الثورة وبعدها ، وفى خامس الفصول نستعرض الناحية الأخرى من الأرقام القياسية ونقدم قوائم بالوزراء الذين لم يكملوا عهد وزارة واحدة وفى سادس الفصول نقدم أمثلة للوزراء الذين لم يشتركوا إلا فى وزارة واحدة بأكملها.

❑

ونصل إلى الباب الخامس من هذا الكتاب وعنوانه« المنصب بين القيمة والفرصة والجاه» وفى الفصل الأول من هذا الباب نقدم صورة رائعة لحرص شيوخ الأزهر على كرامتهم وكيف أن هذا الحرص لم يفقدهم شيئاً من متاع الدنيا الظاهر ، وقد اخترنا لهذا الفصل عنوان «احرص على الكرامة يوهب لك الجاه » متمثلين بهذا العنوان معنى شبيها بالمعنى المنسوب إلى أبى بكر الصديق رضى الله عنه وأرضاه حين قال «احرص على الموت توهب لك الحياة». ثم نتناول فى الفصل الثانى من هذا الباب ظاهرة تكررت

فيما قبل الثورة وبعدها حين تم الاحتفاظ لوزيرين من وزراء المالية بمنصبهما السابق فعادا إليه بعد خروجهما من الوزارة.

ونتناول فى الفصل الثالث قصة فشل محاولة الدكتور زكى عبد المتعال وهو وزير للمالية فى حكومة الوفد الأخيرة من زحزحة الدكتور عبد الرزاق السهنورى عن منصبه كرئيس لمجلس الدولة ، ثم فى الفصل الرابع نقدم جداول تفصيلية بعمر الوزارات المصرية وترتيب رؤساء الوزارات المتعاقبين حسب طول الفترة التى قضوها فى رئاسة الوزارة. ونختتم هذا الباب بفصل يحاول أن يكون مخففاً من وقع الإحصاءات والجداول ، ونتناول فيه بعض الفكاهات السياسية المرتبطة بموضوعنا الذى خصصنا له هذا الكتاب.

❑

وظنى أن قيمة هذا الكتاب تكمن فيما يثيره من فكر، ومن محاولة للتغلب على الغموض الذى يكتنف بعض حلقات تاريخنا المعاصر والحديث ، وظنى أننا نكسب كثيراً إذا تناولنا كل وقائع هذا التاريخ بالدراسة أو على الأقل بوضع الروايات المتواترة وغير المتواترة على بساط البحث والتمحيص.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن ينفع به الناس، وأن ينفعنى بما علمنى ، وأن يقينى شرور نفسى وعقلى وقلبى ، وخطايا جوارحى وحواسى ، وأن يديم علىّ التوفيق والدأب ، وأن ينعم علىّ بالهدى والتقى والعفاف والغنى.. إنه نعم المولى ونعم النصير.

د.محمد الجوادى

القاهرة.. يناير ٢٠٠٣

1

الوزراء والنخبة الطبيعية

- هل كان كل الوزراء باشوات؟
- تعاقب الوزراء الحقوقيين
- من مكتب الوزير إلى منصب الوزير
- رئاسة الجامعة والوزارة
- الوزراء الأعضاء فى مجمع اللغة العربية
- الوزراء الذين نالوا جائزة الدولة التقديرية

دار الخيّال

هل كان كل الوزراء باشوات؟
الإجابة فقط كانوا باشوات

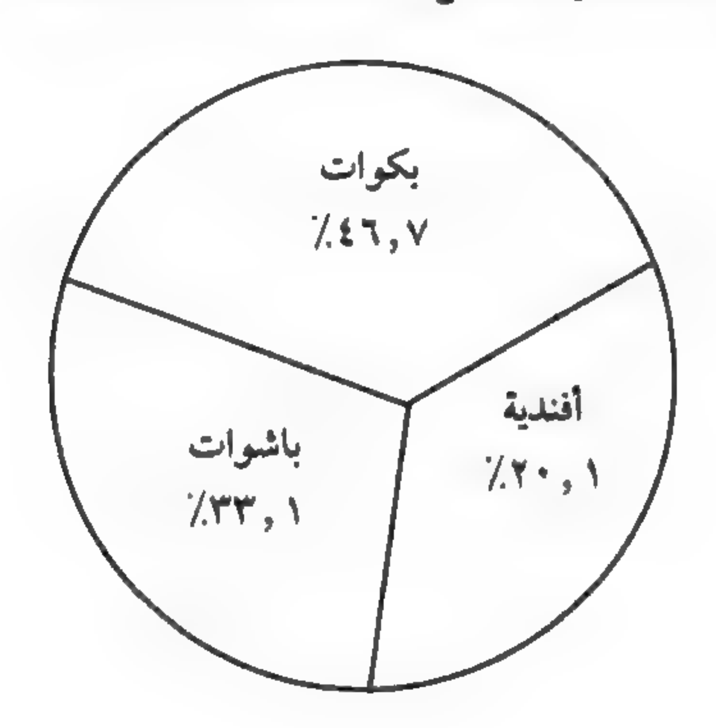
يشيع فى الفكر المصرى المعاصر أن وزراء ما قبل الثورة كانوا باشوات ، وأنه لم يكن من الممكن الوصول للوزارة إلا للباشوات ، وهذا خطأ فادح سنرى صوابه بعد قليل ، ولكن مع الإقرار بهذا الخطأ الذى نثبته فإن بعض المعنى المقصود من تداول مثل هذه الجملة يظل سليماً وصواباً ، ذلك أن انتقاء الوزراء كان يخضع لمعايير واعتبارات كثيرة ولم يكن منصب الوزارة يصيب صاحبه خبط عشواء كما حدث فى حالات عديدة فى عهد الثورة ، بل إننا إذا قرأنا التاريخ الشخصى لوزراء ما قبل الثورة وجدنا أن كل واحد منهم كان على وشك نوال المنصب مرة أو مرتين قبل الوصول إليه بالفعل ، وهذا يدلنا على أن «النخبة» أو «العينة» التى كانت مؤهلة لتولى منصب الوزارة كانت معروفة سلفاً بحيث يمكن توقع مَنْ تضمهم الدائرة التى سيأتى منها هؤلاء الوزراء.

كذلك يمكن فهم مدلول التعبير المصرى المعاصر فى ضوء حقيقة أخرى ، وهى أن هؤلاء كانوا يستأهلون الباشوية بالفعل ، بفضل نمط سلوكهم الملتزم والطموح إلى مكانة عليا.

ولكن ... ليس معنى هذا أن الباشوية كانت شرطا أساسيا أو حتميا لنوال الوزارة فيما قبل الثورة ، فسوف نرى بعض الحقائق الغائبة عن تصورنا من خلال الإحصائية التى نعرضها [وهى إحصائية مدعمة بقائمة كاملة ، وقد درسنا فيها مَنْ تولوا الوزارة منذ تشكيل وزارة الشعب الأولى فى نهاية ١٩٢٤ وحتى قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وعددهم ١٨٤ وزيرا].

تقول الإحصائية:

- إن ٣٧ أفنديا وصلوا إلى المنصب الوزارى وهم لا يحملون لا رتبة الباشوية ولا رتبة البكوية.. أى بنسبة ٢٠,١٪ من كل الوزراء.
- وإن ٨٦ من البكوات وصلوا إلى المنصب الوزارى وهم يحملون رتبة البكوية فقط.. أى بنسبة ٤٦,٧٪.
- على حين أن ٦١ من الباشوات وصلوا إلى المنصب الوزارى بعدما كانوا قد حصلوا على رتبة الباشوية بالفعل.. أى بنسبة ٣٣,١٪ فقط.



وهكذا فإن أكثر من نصف وزراء ما قبل الثورة لم يكونوا باشوات حين اختيروا لدخول الوزارة.

على أن الأهم من هذا هو أن الأفندية الذين وصلوا إلى الوزارة قبل أن يحصلوا على البكوية أو الباشوية كانوا فى مجموعهم ألمع بكثير من الباشوات، وكذلك كان البكوات. وليس أدل على هذا المعنى من أن نذكر بسرعة أسماء بعض مَنْ وصلوا إلى الوزارة من الأفندية، وعلى سبيل المثال: أحمد ماهر، ومكرم عبيد، والنقراشى، وعلى الشمسى، وفؤاد سراج الدين، وإبراهيم عبدالهادى، وصبرى أبو علم، ومحمود بسيونى، وعبدالفتاح الطويل، ومحمد حامد جودة، وإبراهيم دسوقى أباظة، وواصف بطرس غالى، وعبدالحميد عبدالحق، وأحمد حمزة، ومحمود سليمان غنام، وإبراهيم فرج، وفريد زعلوك.

وهناك ملحوظتان مهمتان فى هذا الصدد:

• الملحوظة الأولى: هى أن وزراء الوفد من غير الباشوات كانوا يحصلون على الباشوية بأسهل من حصول غيرهم عليها، والسبب واضح، فقد كانت وزارات الوفد فى موقف قوة إذا ما قورنت بوزارات الأقلية، وهكذا كانت الظروف تساعد رئيس الوزارة على الحصول لزملائه على الباشوية، على حين كان رئيس الوزارة فى وزارة الأقلية يواجه بأنه يكفى رجاله أن أصبحوا وزراء!!

وفى هذا الصدد يذكر التاريخ مدى حرص النحاس باشا على الحصول لوزارئه على حقوقهم فى الباشوية وفى التكريم، وعلى سبيل المثال فإنه أصر على أن ينطق باسم أحد وزرائه مقرونا بالباشوية ولم يكن قد حصل عليها فلما حاول الملك فاروق التنصل وقال: «أنا لم أقل شيئا» رد عليه النحاس باشا بقوله: «أنا لسانك يا مولاى» قاطعاً عليه الطريق.

كذلك ينبغى لنا أن نشير إلى أنه كانت هناك فكرة رومانسية عند بعض الوفديين فى عهد وزارة الشعب برياسة سعد زغلول باشا أن يظل الوزراء الوفديون الذين لم يكونوا قد نالوا الباشوية على حالهم بدون هذه الباشوية!! ولكن سعداً قال لهؤلاء

ما معناه: هل تريدون لوزراء الوفد أن يكونوا مخالفين لغيرهم من الوزراء أو أقل منهم بدون مبرر ؟

• **الملحوظة الثانية:** هى أن بعض قدامى الوزراء لم يحصلوا على الباشوية لسبب طريف ، وهو استمرار عضويتهم فى البرلمان ذلك أن القانون والتقاليد كانت تمنع منح عضو البرلمان أى نوع من التكريم الرسمى ، وهكذا لم يكن من الممكن للنائب أن يحصل على الباشوية وهو نائب ، وقد اقتضى الحفاظ على هذا التقليد من بعض النواب أن يستقيلوا من النيابة حتى يمكن منحهم اللقب ، ومن هؤلاء صحفى مشهور.

ولعل أشهر مَنْ بقوا برتبة البكوية من هؤلاء البرلمانيين رئيس مجلس الشيوخ الوفدى الأشهر محمد محمود خليل بك صاحب المتحف المشهور.

• الذين دخلوا الوزارة وهم أفندية فقط

واصف بطرس غالى	الذى دخل وزارة سعد باشا زغلول فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ وكان لا يزال (أفنديا) مع أنه ابن باشا وشقيق باشا.. وقد عين وزيرا للخارجية.
محمد نجيب الغرابلى	الذى دخل وزارة سعد باشا زغلول فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ وكان لا يزال (أفنديا).. وقد عين وزيرا للأوقاف. وسرعان ما مُنح هذان الوزيران درجة الباشوية!!
أحمد ماهر	وقد اختاره سعد باشا وزيرا للمعارف العمومية فى ٢٥ أكتوبر ١٩٢٤.

على الشمسى	وقد اختاره سعد باشا وزيرا للمالية فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ [وقد ظل أفنديا حين اشترك فى وزارة عدلى يكن الثانية ، لكنه أصبح باشا قبل تشكيل الوزارة التالية وهى وزارة ثروت باشا فى أبريل ١٩٢٧].
مكرم عبيد	الذى اختير وزيرا للمواصلات عند تشكيل وزارة النحاس باشا الأولى فى مارس ١٩٢٨ [وقد ظل كذلك أفنديا فى وزارتى النحاس الثانية يناير ١٩٣٠ والثالثة يوليو ١٩٣٧].
محمود فهمى النقراشى	الذى اختير وزيرا للمواصلات عند تشكيل وزارة النحاس باشا الثانية فى أول يناير ١٩٣٠ [وقد ظل كذلك أفنديا حين تشكيل وزارة النحاس الثالثة فى يوليو ١٩٣٧).
محمود بسيونى	الذى اختير وزيرا للأوقاف عند تشكيل وزارة النحاس باشا الثانية فى أول يناير ١٩٣٠ [وقد ظل كذلك حتى رأس مجلس الشيوخ وعاد لتولى وزارة الأوقاف فى وزارة النحاس الرابعة أغسطس ١٩٣٧ وهو لا يزال بدون رتبة].

محمد صبرى أبو علم	الذى اختير وزيرا للحقانية عند تشكيل وزارة النحاس الرابعة فى أغسطس ١٩٣٧.
عبد الفتاح الطويل	الذى اختير وزيرا للصحة العمومية عند تشكيل وزارة النحاس الرابعة فى أغسطس ١٩٣٧.
د. حامد محمود	الذى اختير وزيرا للصحة العمومية عند تشكيل وزارة محمد محمود الرابعة فى يونيو ١٩٣٨.
إبراهيم عبدالهادى	الذى اختير وزير دولة للشئون البرلمانية عند تشكيل وزارة على ماهر الثانية فى أغسطس ١٩٣٩.
على أيوب	الذى اختير وزير دولة عند تشكيل وزارة حسن صبرى فى يونيو ١٩٤٠.
عبدالمجيد إبراهيم صالح	الذى اختير وزير دولة عند تشكيل وزارة حسن صبرى فى يونيو ١٩٤٠.
إبراهيم دسوقى أباظة	الذى اختير وزيرا للشئون الاجتماعية فى أثناء وزارة سرى الأولى فى يونيو ١٩٤١.
محمد حامد جودة	الذى اختير وزيرا للتموين عند تشكيل وزارة سرى الثانية فى يوليو ١٩٤٢.
فؤاد سراج الدين	الذى اختير وزيرا للزراعة فى أثناء وزارة النحاس الخامسة فى مارس ١٩٤٢.

عبدالحميد عبدالحق	الذى اختير وزيرا للشئون الاجتماعية فى نهاية وزارة النحاس الخامسة فى مايو ١٩٤٢.
أحمد حمزة	الذى اختير وزيرا للتموين فى نهاية وزارة النحاس الخامسة فى مايو ١٩٤٢.
مصطفى نصرت	الذى اختير وزيرا للوقاية المدنية فى نهاية وزارة النحاس الخامسة فى مايو ١٩٤٢.
محمود سليمان غنام	الذى اختير وزيرا للتجارة والصناعة عند تشكيل وزارة النحاس السادسة فى مايو ١٩٤٢.
السيد سليم	الذى اختير وزيرا للدفاع الوطنى عند تشكيل وزارة أحمد ماهر الأولى فى أكتوبر ١٩٤٤.
عبد الرحمن البيلى	الذى اختير وزيرا للمالية فى أثناء وزارة صدقى باشا الثالثة فى يونيو ١٩٤٦.
د. نجيب إسكندر	الذى اختير وزيرا للصحة عند تشكيل وزارة النقراشى الثانية فى ديسمبر ١٩٤٦.
ممدوح رياض	الذى اختير وزيرا للتجارة والصناعة فى أثناء وزارة النقراشى الثانية فى فبراير ١٩٤٧.
على عبدالرازق	الذى اختير وزيرا للأوقاف فى أثناء وزارة النقراشى الثانية فى مارس ١٩٤٧.

عبدالعزيز الصوفانى	الذى اختير وزير دولة فى أثناء وزارة إبراهيم عبدالهادى فى فبراير ١٩٤٩.
محمد محمد الوكيل	الذى اختير وزير دولة عند تشكيل وزارة سرى باشا الثالثة فى نوفمبر ١٩٤٩.
د. محمد هاشم	الذى اختير وزير دولة عند تشكيل وزارة سرى باشا الثالثة فى نوفمبر ١٩٤٩.
د. أحمد حسين	الذى اختير وزيرا للشئون الاجتماعية عند تشكيل وزارة النحاس باشا السابعة فى يناير ١٩٥٠.
إبراهيم فرج	الذى اختير وزيرا للشئون البلدية عند تشكيل وزارة النحاس باشا السابعة فى يناير ١٩٥٠.
د. حامد زكى	الذى اختير وزير دولة عند تشكيل وزارة النحاس باشا السابعة فى يناير ١٩٥٠.
محمد زكى عبد المتعال	الذى اختير وزيرا للمالية عند تشكيل وزارة النحاس باشا السابعة فى يناير ١٩٥٠.
د. عبدالجواد حسين	الذى اختير وزيرا للصحة فى أثناء وزارة النحاس باشا السابعة فى نوفمبر ١٩٥٠.
حسين الجندى	الذى اختير وزيرا للأوقاف فى أثناء وزارة النحاس باشا السابعة فى سبتمبر ١٩٥١.

سعد اللبان	الذى اختير وزيرا للأوقاف عند تشكيل وزارة على ماهر الثالثة فى يناير ١٩٥٢.
محمد فريد زعلوك	الذى اختير وزير دولة للدعاية عند تشكيل وزارة الهلالى الأولى فى مارس ١٩٥٢.
الشيخ محمد فرج السنهورى	الذى اختير وزيرا للأوقاف عند تشكيل وزارة سرى الرابعة فى يوليو ١٩٥٢.

• الذين دخلوا الوزارة وهم بكوات

مصطفى النحاس بك	الذى دخل الوزارة عند تشكيلها برئاسة سعد زغلول فى يناير ١٩٢٤ وعين وزيرا للمواصلات.
مرقص حنا بك	الذى دخل الوزارة عند تشكيلها برئاسة سعد زغلول فى يناير ١٩٢٤ وعين وزيرا للأشغال العمومية.
أحمد خشبة بك	الذى دخل الوزارة عند تشكيلها برئاسة زيور باشا للمرة الأولى فى نوفمبر ١٩٢٤ وقد عين وزيرا للمعارف والحقانية ، ولم ينل الباشوية إلا فى أثناء وزارة عدلى باشا الثانية (١٩٢٦ ـ ١٩٢٧).
عثمان محرم بك	الذى دخل الوزارة عند تشكيلها برئاسة زيور باشا للمرة الأولى فى نوفمبر

	١٩٢٤ وقد عين وزيرا للأشغال العمومية ، ولم ينل الباشوية إلا فى أثناء وزارة عدلى باشا الثانية (١٩٢٦ - ١٩٢٧).
نخلة جورجى المطيعى بك	الذى دخل الوزارة عند تشكيلها برئاسة زيور باشا للمرة الأولى فى نوفمبر ١٩٢٤ وقد عين وزيرا للزراعة.
محمود صدقى بك	الذى دخل الوزارة فى أثناء وزارة زيور باشا الأولى فى ديسمبر ١٩٢٤ وعين وزيرا للأشغال العمومية.
على ماهر بك	الذى اختير وزيرا عند تشكيل وزارة زيور الثانية (مارس ١٩٢٥) وقد عين وزيرا للمعارف.
عبدالعزيز فهمى بك	الذى اختير وزيرا عند تشكيل وزارة زيور الثانية (مارس ١٩٢٥) وقد عين وزيرا للحقانية.
محمد على علوبة بك	الذى اختير وزيرا عند تشكيل وزارة زيور الثانية (مارس ١٩٢٥) وقد عين وزيرا للأوقاف.
توفيق دوس بك	الذى اختير وزيرا عند تشكيل وزارة زيور الثانية (مارس ١٩٢٥) وقد عين وزيرا للزراعة.
إبراهيم فهمى كريم بك	الذى اختير وزيرا للأشغال عند تشكيل وزارة النحاس باشا فى مارس ١٩٢٨.

حافظ عفيفى بك	الذى اختير وزيرا للخارجية عند تشكيل وزارة محمد محمود باشا الأولى فى يونيو ١٩٢٨.
أحمد لطفى السيد بك	الذى اختير وزيرا للمعارف عند تشكيل وزارة محمود باشا الأولى فى يونيو ١٩٢٨.
محمد بهى الدين بركات بك	الذى اختير وزيرا للمعارف عند تشكيل وزارة النحاس باشا الثانية فى يناير ١٩٣٠.
مراد سيد أحمد بك	الذى اختير وزيرا للمعارف فى أثناء وزارة صدقى باشا الأولى فى يوليو ١٩٣٠.
على المنزلاوى بك	الذى اختير وزيرا للأوقاف فى أثناء وزارة صدقى الثانية فى مارس ١٩٣٣.
صليب سامى بك	الذى اختير وزيرا للخارجية فى أثناء وزارة صدقى الثانية فى يوليو ١٩٣٣.
حسن صبرى بك	الذى اختير وزيرا للمالية عند تشكيل وزارة عبدالفتاح يحيى باشا فى سبتمبر ١٩٣٣.
كامل إبراهيم بك	الذى اختير وزيرا للخارجية والزراعة عند تشكيل وزارة محمد توفيق نسيم الثالثة فى نوفمبر ١٩٣٤.
عبد العزيز محمد بك	الذى اختير وزيرا للأوقاف عند تشكيل وزارة محمد توفيق نسيم الثالثة فى نوفمبر ١٩٣٤

أحمد نجيب الهلالى بك	الذى اختير وزيرا للمعارف عند تشكيل وزارة محمد توفيق نسيم الثالثة فى نوفمبر ١٩٣٤.
عبدالمجيد عمر بك	الذى اختير وزيرا للأشغال والمواصلات عند تشكيل وزارة محمد توفيق نسيم الثالثة فى نوفمبر ١٩٣٤.
أحمد حمدى سيف النصر بك	الذى اختير وزيرا للزراعة عند تشكيل وزارة النحاس الثالثة فى مايو ١٩٣٧.
محمود غالب بك	الذى اختير وزيرا للحقانية عند تشكيل وزارة النحاس الثالثة فى مايو ١٩٣٧.
عبدالسلام فهمى جمعة بك	الذى اختير وزيرا للتجارة والصناعة عند تشكيل وزارة النحاس الثالثة فى مايو ١٩٣٧.
على زكى العرابى بك	الذى اختير وزيرا للمعارف عند تشكيل وزارة النحاس الثالثة فى مايو ١٩٣٧.
محمد محمود خليل بك	الذى اختير وزيرا للزراعة عند تشكيل وزارة النحاس الرابعة فى أغسطس ١٩٣٧.
أحمد كامل بك	الذى اختير وزيرا للتجارة والصناعة عند تشكيل وزارة محمد محمود الثانية فى ديسمبر ١٩٣٧.
محمد حافظ رمضان بك	الذى اختير وزيرا للدولة عند تشكيل وزارة محمد محمود الثانية فى ديسمبر ١٩٣٧.

الدكتور محمد حسين هيكل بك	الذى اختير وزيرا للدولة عند تشكيل وزارة محمد محمود الثانية فى ديسمبر ١٩٣٧.
محمد كامل البندارى بك	الذى اختير وزيرا للصحة العمومية عند تشكيل وزارة محمد محمود الثانية فى ديسمبر ١٩٣٧.
الشيخ مصطفى عبدالرازق بك	الذى اختير وزيرا للأوقاف عند تشكيل وزارة محمد محمود الثالثة فى أبريل ١٩٣٨.
سابا حبشى بك	الذى اختير وزيرا للتجارة والصناعة عند تشكيل وزارة محمد محمود الرابعة فى يونيو ١٩٣٨.
محمد رياض بك	الذى اختير وزيراً للأشغال العمومية (وللزراعة مؤقتاً) فى أثناء وزارة محمد محمود الرابعة فى يناير ١٩٣٩ .
عبد الرحمن عزام بك	الذى اختير وزيرا للأوقاف عند تشكيل وزارة على ماهر الثانية فى أغسطس ١٩٣٩.
مصطفى الشوربجى بك	الذى اختير وزيرا للعدل عند تشكيل وزارة على ماهر الثانية فى أغسطس ١٩٣٩.
عبد القوى أحمد بك	الذى اختير وزيرا للأشغال العمومية عند تشكيل وزارة على ماهر الثانية فى أغسطس ١٩٣٩.

محمود توفيق حفناوى بك	الذى اختير وزيرا للزراعة عند تشكيل وزارة على ماهر الثانية فى أغسطس ١٩٣٩.
أحمد عبد الغفار بك	الذى اختير وزيرا للزراعة عند تشكيل وزارة حسن صبرى فى يونيو ١٩٤٠.
حسن صادق بك	الذى اختير وزيرا للمالية عند تشكيل وزارة حسين سرى الأولى فى نوفمبر ١٩٤٠.
محمد عبدالجليل سمرة بك	الذى اختير وزيرا للشئون الاجتماعية عند تشكيل وزارة حسين سرى الأولى فى نوفمبر ١٩٤٠.
محمد راغب عطية بك	الذى اختير وزيرا للزراعة عند تشكيل وزارة حسين سرى الثانية فى يوليو ١٩٤١.
عبد الرحمن عمر بك	الذى اختير وزيرا للتجارة والصناعة عند تشكيل وزارة حسين سرى الثانية فى يوليو ١٩٤١.
كامل صدقى بك	الذى اختير وزيرا للتجارة والصناعة عند تشكيل وزارة النحاس الخامسة فى فبراير ١٩٤٢.
محمد عبدالهادى الجندى بك	الذى اختير وزيرا للأوقاف فى مايو ١٩٤٢ قبيل نهاية وزارة النحاس الخامسة.
عبدالواحد الوكيل بك	الذى اختير وزيرا للصحة العمومية فى

	مايو ١٩٤٢ قبيل نهاية وزارة النحاس الخامسة.
فهمى حنا ويصا بك	عضو الشيوخ الذى اختير وزيرا للوقاية المدنية فى أثناء وزارة النحاس السادسة فى مايو ١٩٤٣.
طه السباعى بك	الذى اختير وزيرا للتموين عند تشكيل وزارة أحمد ماهر الأولى فى أكتوبر ١٩٤٤.
راغب حنا بك	الذى اختير وزيرا للتجارة والصناعة عند تشكيل وزارة أحمد ماهر الأولى فى أكتوبر ١٩٤٤.
عبدالرزاق السنهورى بك	الذى اختير وزيرا للمعارف عند تشكيل وزارة أحمد ماهر الثانية فى يناير ١٩٤٥.
حفنى محمود بك	الذى اختير وزيرا للتجارة والصناعة عند تشكيل وزارة أحمد ماهر الثانية فى يناير ١٩٤٥.
عبد المجيد بدر بك	الذى اختير وزيرا للشئون الاجتماعية عند تشكيل وزارة أحمد ماهر الثانية فى يناير ١٩٤٥.
أحمد مرسى بدر بك	الذى اختير وزيرا للعدل فى أثناء وزارة النقراشى الثانية فى نوفمبر ١٩٤٧.
رياض سيف النصر بك	الذى اختير وزيرا للأشغال قبيل نهاية وزارة النقراشى الثانية فى ديسمبر ١٩٤٨.

مصطفى مرعى بك	الذى اختير وزيرا للدولة عند تشكيل وزارة إبراهيم عبدالهادى فى ديسمبر ١٩٤٨.
حسين فهمى بك	الذى اختير وزيرا للمالية فى أثناء وزارة إبراهيم عبدالهادى فى يناير ١٩٤٩.
عبدالرحمن الرافعى بك	الذى اختير وزيرا للتموين عند تشكيل وزارة سرى باشا الثالثة فى يوليو ١٩٤٩.
أحمد على علوبة بك	الذى اختير وزيرا للدولة عند تشكيل وزارة سرى باشا الثالثة فى يوليو ١٩٤٩.
أحمد رمزى بك	الذى اختير وزيرا للدولة فى أثناء وزارة سرى باشا الثالثة فى أغسطس ١٩٤٩.
محمد المفتى الجزايرلى بك	الذى اختير وزيرا للأوقاف عند تشكيل وزارة سرى باشا الرابعة فى نوفمبر ١٩٤٩.
عبد الشافى عبدالمتعال	الذى اختير وزيرا للمالية عند تشكيل وزارة سرى باشا الرابعة فى نوفمبر ١٩٤٩.
د. إبراهيم شوقى بك	الذى اختير وزيرا للصحة العمومية عند تشكيل وزارة سرى باشا الرابعة فى نوفمبر ١٩٤٩.
محمد على راتب بك	الذى اختير وزيرا للتموين عند تشكيل

	وزارة سرى باشا الرابعة فى نوفمبر ١٩٤٩.
مرسى فرحات بك	الذى اختير وزيرا للتموين عند تشكيل وزارة النحاس السابعة فى يناير ١٩٥٠.
عبداللطيف محمود بك	الذى اختير وزيرا للصحة عند تشكيل وزارة النحاس السابعة فى يناير ١٩٥٠.
محمد صلاح الدين بك	الذى اختير وزيرا للخارجية عند تشكيل وزارة النحاس السابعة فى يناير ١٩٥٠.
طه حسين بك	الذى اختير وزيرا للمعارف عند تشكيل وزارة النحاس السابعة فى يناير ١٩٥٠.
عبدالمجيد عبدالحق بك	الذى اختير وزيرا للدولة فى أثناء وزارة النحاس السابعة فى سبتمبر ١٩٥١.
أحمد مرتضى المراغى بك	الذى اختير وزيرا للداخلية عند تشكيل وزارة على ماهر الثالثة فى يناير ١٩٥٢.
إبراهيم عبدالوهاب بك	الذى اختير وزيرا للتجارة والصناعة والتموين عند تشكيل وزارة على ماهر الثالثة فى يناير ١٩٥٢.
محمد على رشدى بك	الذى اختير وزيرا للشئون البلدية فى أثناء وزارة على ماهر الثالثة فى فبراير ١٩٥٢.
عبدالجليل العمرى بك	الذى اختير وزيرا للتجار والصناعة والتموين فى أثناء وزارة على ماهر الثالثة فى فبراير ١٩٥٢.

ألفونس جريس بك	الذى اختير وزيرا للزراعة فى أثناء وزارة على ماهر الثالثة فى فبراير ١٩٥٢.
محمد زهير جرانة بك	الذى اختير وزيرا للشئون القروية فى أثناء وزارة على ماهر الثالثة فى فبراير ١٩٥٢.
راضى أبو سيف راضى بك	الذى اختير وزيرا للشئون الاجتماعية والصحة العمومية عند تشكيل وزارة الهلالى الأولى فى مارس ١٩٥٢.
محمد سامى مازن بك	الذى اختير وزيرا للمعارف عند تشكيل وزارة سرى الخامسة فى يوليو ١٩٥٢.
سيد عبد الواحد بك	الذى اختير وزيرا للمواصلات عند تشكيل وزارة سرى الخامسة فى يوليو ١٩٥٢.
د. أحمد زكى بك	الذى اختير وزيرا للشئون الاجتماعية عند تشكيل وزارة سرى الخامسة فى يوليو ١٩٥٢.
محمد على الكيلانى بك	الذى اختير وزيرا للزراعة عند تشكيل وزارة سرى الخامسة فى يوليو ١٩٥٢.
حسين كامل الغمراوى بك	الذى اختير وزيرا للتموين عند تشكيل وزارة سرى الخامسة فى يوليو ١٩٥٢.
د. عبد المعطى خيال بك	الذى اختير وزيرا للتجارة والصناعة عند تشكيل وزارة سرى الخامسة فى يوليو ١٩٥٢.

د. محمود صلاح الدين بك	الذى اختير وزيرا للصحة عند تشكيل وزارة سرى الخامسة فى يوليو ١٩٥٢.
الدكتور على بدوى بك	الذى اختير وزيرا للعدل عند تشكيل وزارة سرى الخامسة فى يوليو ١٩٥٢.
إسماعيل شيرين بك	الذى اختير وزيرا للحربية عند تشكيل وزارة الهلالى الثانية فى يوليو ١٩٥٢.
يوسف سعد بك	الذى اختير وزيرا للأشغال عند تشكيل وزارة الهلالى الثانية فى ٢٢ يوليو ١٩٥٢.
مريت غالى بك	الذى اختير وزيرا للشئون البلدية والقروية عند تشكيل وزارة الهلالى الثانية فى ٢٢ يوليو ١٩٥٢.
الدكتور سيد شكرى بك	الذى اختير وزيرا للصحة عند تشكيل وزارة الهلالى الثانية فى ٢٢ يوليو ١٩٥٢.

❑

وإذا كان الشىء بالشىء يذكر فمن الجدير بالذكر أن الذين وصلوا إلى منصب الوزارة وهم لا يزالون بكوات فيما قبل ثورة ١٩١٩ (ومنذ نشأة النظام الوزارى فى مصر) لم يتعد عددهم ستة كان أولهم سعد زغلول نفسه وهو أول من وصل إلى الوزارة من دون أن يكون باشا وهؤلاء الستة على وجه التحديد هم:

سعد زغلول بك	وهو أول هؤلاء فى القرن العشرين، حيث كان (بك) حين تم اختياره وهو مستشار بمحكمة الاستئناف

	الأهلية ناظرا للمعارف العمومية فى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦.
يوسف وهبة بك	كان مستشارا بمحكمة الاستئناف المختلطة واختير وزيرا للخارجية فى ١٤ أبريل ١٩١٢ وقد وصل فيما بعد شأنه شأن سعد باشا زغلول إلى رئاسة الوزارة.
حسين درويش بك	الذى دخل الوزارة عند تشكيلها برئاسة يوسف وهبة باشا فى ٢١ نوفمبر ١٩١٩ وعين وزيرا للأوقاف ، وكان مستشارا بالقضاء ، وهو زميل دفعة عبدالعزيز فهمى.
يوسف سليمان بك	الذى دخل الوزرة عند تشكيلها برئاسة محمد توفيق نسيم (للمرة الأولى) فى ٢٢ مايو ١٩٢٠ وعين وزيرا للزراعة.
واصف سميكة بك	الذى دخل الوزارة عند تشكيلها برئاسة ثروت باشا (للمرة الأولى) فى مارس ١٩٢٢ وعين وزيرا للمواصلات.
فوزى جورجى المطيعى بك	الذى دخل الوزارة عند تشكيلها برئاسة يحيى إبراهيم فى مارس ١٩٢٣ وعين وزيرا للزراعة.

الحقوقيون والوزارة

احتل خريجو كلية الحقوق مكانة متميزة فى الحياة السياسية فى العصر الليبرالى ، ويرجع هذا إلى عدة عوامل أبرزها أن مدرسة الحقوق (كلية الحقوق فيما بعد) كانت المنبع الأول الذى يزود الحكومة بالمؤهلين لوظائف الإدارة بل إن هذه المدرسة قد تطورت من مدرسة سابقة عليها هى مدرسة الإدارة والألسن.. وهذا موضوع آخر يحتاج إلى تحليل وتأريخ.

أما العامل الثانى فيتمثل فى أن العقلية القانونية تهيىء لأصحابها القدرة على الحكم على الأمور ، على نحو ما تلخصه العبارة القائلة بأن القاضى هو الخبير فى كل شىء ، ومن ثم فقد كان باستطاعة رجال القانون الذين تمرسوا بالحياة العامة أن يديروا أمور الوزارات المختلفة بالمنطق السليم والقانون الذى لا يقف عند حدود التفصيلات وإنما يراعى العموميات.

من ناحية ثالثة فإن عمل هؤلاء بالقضاء والمحاماة كان جديراً بأن يرفع مستوى ملكاتهم اللغوية وقدراتهم التعبيرية ، وهما من أبرز مقومات النجاح السياسى.

ومن ناحية رابعة فإن صلات هؤلاء بأسلافهم وخلفائهم أو بالسابقين واللاحقين من زملاء الدراسة والمهنة كانت تتيح لهم معرفة بعضهم البعض وإدراك المهارات وعوامل التفوق ، وهو الأمر الذى كفل إثراء الحياة العامة بكفاءات متواصلة فى العطاء ، وهكذا كان سعد زغلول على سبيل المثال قد دفع بعبد الخالق ثروت فى بداية حياته العملية وكانت له يد قوية فى اختياره نائبا عاما وهو لا يزال فى مقتبل شبابه ، كما أن عبدالخالق ثروت نفسه دفع بمصطفى النحاس باشا واصطفاه قاضيا.

ولولا معرفة هؤلاء بعوامل القوة فى شخصيات زملائهم ما تمكنوا من هذا النجاح البارز فى اختياراتهم.

وفضلا عن هذا فقد كان النجاح نفسه كفيلا بتوليد نجاح آخر دون عناء كثير.

على أن هذا لا يعنى أن القانونيين المبرزين قد وصلوا إلى الوزارة بترتيب أقدمياتهم فى القضاء ، ذلك أن الوزارة كانت تتويجاً ولم تكن نهاية سلم وظيفى بالنسبة للحقوقيين الذين وصلوا إليها ، وهو ما يتضح من التأمل الهادىء فى تعاقب الحقوقيين على الوزارة مع اختلاف دفعاتهم ، وكم من حقوقى نال الوزارة بعد سنوات من تولى زميل دفعته لها .. وهكذا .

وفى الصفحات القادمة نقدم جدولا تفصيلياً بمعظم خريجى كليات الحقوق الذين وصلوا إلى المناصب الوزارية فيما قبل الثورة مرتبين تبعا لدفعاتهم التى تمكنا من تحديدها من خلال الأدلة التذكارية وتقاويم الجامعة ، كما نقدم تاريخ دخول كل منهم الوزارة.

وفى جدول آخر نقدم ترتيب هؤلاء مرة أخرى تبعا لوصول كل منهم إلى الوزارة مع ذكر هذا التاريخ ، وذكر دفعته .

ونفعل نفس الشىء مرة أخرى فى جدولين متتاليين مع وزراء عهد الثورة.

ولعل هذه الجداول تهيىء الفرصة للمقارنة والدراسة.

جدول (١): بعض الوزراء الحقوقيون مرتبين تبعا لتواريخ تخرجهم فى كلية الحقوق وتواريخ وصولهم إلى المناصب الوزارية(*)

سنة التخرج	الـــوزراء	تاريخ تولى الـــوزارة
١٨٨٠	يحيى إبراهيم	٢١/ ١١/ ١٩١٩
١٨٨١	يوسف سليمان باشا محمد صدقى باشا	٢٢ / ٥ / ١٩٢٠ ٢٤/ ١١ / ١٩٢٤
١٨٨٣	أحمد حلمى باشا	١٥ / ٤ / ١٩١٢
١٨٨٧	محمد شكرى باشا	١ / ٣ / ١٩٢٢
١٨٨٨	محمد إبراهيم باشا	٣٠/ ١١/ ١٩٢٢
١٨٩٠	حسين درويش باشا عبدالعزيز فهمى باشا	٢١/ ١١/ ١٩١٩ ١٣/ ٣/ ١٩٢٥
١٨٩٢	عبد الخالق ثروت باشا	٥/ ٤/ ١٩١٤
١٨٩٤	إسماعيل صدقى باشا محمد توفيق نسيم باشا أحمد لطفى السيد باشا	٥/ ٤/ ١٩١٤ ٢١/ ٥/ ١٩١٩ ٢٧/ ٦/ ١٩٢٨

(*) بعض الوزراء الحقوقيين تخرجوا فى كليات الحقوق خارج مصر (كحسين رشدى باشا) كما أن بعضهم قد تخرج من مدرسة الألسن والإدارة (كمحمد توفيق رفعت باشا) وبعضهم لم نتمكن من تحديد دفعته ، وهكذا لا يتضمن هذا الجدول كل الحقوقيين الذين اشتركوا فى الحكم قبل الثورة.

سنة التخرج	الـــوزراء	تاريخ تولى الـوزارة
١٨٩٥	على جمال الدين باشا	١٠/ ٦/ ١٩٣١
١٨٩٧	أحمد على باشا	٣٠/ ١١/ ١٩٢٢
	أحمد زكى أبو السعود باشا	١٢/ ٨/ ١٩٢٣
	محمود بسيونى باشا	١/ ١/ ١٩٣٠
	كامل صدقى باشا	٦/ ٢/ ١٩٤٢
١٨٩٨	محمد محمود خليل بك	٣/ ٨/ ١٩٣٦
١٨٩٩	محمد على علوبة باشا	١٣/٣/ ١٩٢٥
	حسن صبرى باشا	٢٧/ ٩/ ١٩٣٣
	أحمد كامل باشا	٣٠/ ١٢/ ١٩٣٧
١٩٠٠	مصطفى النحاس باشا	٢٨/ ٢/ ١٩٢٤
١٩٠٢	على ماهر باشا	١٣/ ٣/ ١٩٢٥
	محمد حلمى عيسى باشا	٦/ ٥/ ١٩٢٥
	محمود غالب باشا	١٠/ ٥/ ١٩٣٦
١٩٠٣	جعفر والى باشا	٩/ ٤/ ١٩١٩
	محمود شكرى باشا	١٨/ ٩/ ١٩٢٣
	توفيق دوس باشا	١٣/ ٣/ ١٩٢٥
	محمد صفوت باشا	١٧/ ٣/ ١٩٢٨

سنة التخرج	الـــوزراء	تاريخ تولى الـــوزارة
	على زكى العرابى باشا رشوان محفوظ باشا إسماعيل رمزى باشا	١٠/ ٥/ ١٩٣٦ ٢٧/ ٤/ ١٩٣٨ ١١/ ١١/ ١٩٥٠
١٩٠٤	محمود فهمى القيسى باشا أمين أنيس باشا محمد حافظ رمضان باشا	١٣/ ٣/ ١٩٣٣ ١٥/ ١١/ ١٩٣٤ ٣٠/ ١٢/ ١٩٣٧
١٩٠٥	صليب سامى باشا يس أحمد باشا	١٠/ ٧/ ١٩٣٣ ١٢/ ١/ ١٩٥٠
١٩٠٧	مراد سيد أحمد باشا مراد يوسف وهبة باشا	١٢ / ٣ / ١٩٣٠ ٣٠ / ١٢ / ١٩٣٧
١٩٠٨*	محمد نجيب الغرابلى باشا أحمد ماهر باشا د. عبدالحميد بدوى باشا عبدالرحمن الرافعى بك	٢٨/ ١/ ١٩٢٤ ٢٥/ ١٠/ ١٩٢٤ ٥/ ١٢/ ١٩٤٠ ٢٦/ ٧/ ١٩٤٩

(*) يرينا تعاقب وصول الوزراء من أبناء هذه الدفعة كيف كان الانتماء للوفد عاملاً من عوامل الصعود السريع فهذان هما نجيب الغرابلى باشا وأحمد ماهر باشا يصلان إلى الوزارة فى عهد سعد زغلول (١٩٢٤) على حين أن زميلهما الذى هو أكثر منهما ألمعية فى مجال القانون لا يصل إلى الوزارة إلا فى عام ١٩٤٠ وبعد ١٦ عاماً أما المؤرخ الشهير عبدالرحمن الرافعى فإنه لا يصل إلى الوزارة إلا فى ١٩٤٩ من خلال الحزب الوطنى الذى كان من أقطابه، مع أن هذا الحزب كان يشترك فى كثير من وزارات الأقلية.

سنة التخرج	الــوزراء	تاريخ تولى الــوزارة
١٩٠٩*	مكرم عبيد باشا	١٧/ ٣/ ١٩٢٨
	محمد بهى الدين بركات باشا	١/ ١/ ١٩٣٠
	د. محمد حسين هيكل باشا	٣٠/ ١٢/ ١٩٣٧
	محمد زكى على باشا	٣٠/ ١٢/ ١٩٤٨
١٩١٠**	عبدالسلام الشاذلى باشا	١٨/ ٨/ ١٩٣٩
	محمد حامد جودة باشا	٣١/ ٧/ ١٩٤١
	محمد كامل مرسى باشا	١٧/ ٢/ ١٩٤٦
	أحمد على علوبة باشا	٢٦/ ٧/ ١٩٤٩
	محمد المفتى الجزايرلى بك	٣/ ١١/ ١٩٤٩
١٩١١	محمد كامل البندارى باشا	٣٠/ ١٢/ ١٩٣٧
	إبراهيم الدسوقى أباظة باشا	٢٦/ ٦/ ١٩٤١

(*) تتأكد هنا القاعدة التى أشرنا إليها فى الدفعة السابقة فهذا هو مكرم عبيد بانتمائه إلى الوفد يصل إلى الوزارة فى ١٩٢٨ قبل ابن ابن أخت سعد باشا زغلول نفسه ، والاثنان يصلان إلى الوزارة قبل الدكتور هيكل المفكر والأديب ورئيس تحرير السياسة بثمانية أعوام ، وبعد هؤلاء الثلاثة بمراحل يصل أحد أقطاب الحزب الوطنى ، وهو مَنْ كان بمثابة سكرتير ذلك الحزب.

(**) يرينا تعاقب وصول الوزراء من أبناء هذه الدفعة ما كان يتمتع به على ماهر باشا من تشجيع الشباب (١٩٣٩) إذا ما قورن بالهيئة السعدية (١٩٤١) على حين أن ألمع أبناء هذه الدفعة من القانونيين وأساتذة القانون وهو الدكتور محمد كامل مرسى رئيس جامعة القاهرة (مرتين) ، ورئيس مجلس الدولة ، ووكيل محكمة النقض ، وعميد كلية الحقوق ، ووزير العدل لم يصل إلى منصب الوزير إلا فى وزارة إسماعيل صدقى باشا فى ١٩٤٦.

سنة التخرج	الـــوزراء	تاريخ تولى الـــوزارة
١٩١٢	أحمد نجيب الهلالى باشا على أيوب باشا محمد حسن العشماوى باشا	١٥/ ١١/ ١٩٣٤ ٢٨/ ٦/ ١٩٤٠ ١٧/ ٢/ ١٩٤٦
١٩١٦	عبدالفتاح الطويل باشا محمد صبرى أبو علم باشا أحمد مرسى بدر بك	٣/ ٨/ ١٩٣٧ ٣/ ٨/ ١٩٣٧ ١٩/ ١١/ ١٩٤٧
١٩١٧*	عبدالحميد عبدالحق باشا عبدالرزاق السنهورى باشا على بدوى بك	١٤/ ٥/ ١٩٤٢ ١٥/ ١/ ١٩٤٥ ٢/ ٧/ ١٩٥٢
١٩١٨	سابا حبشى باشا	٢٤/ ٦/ ١٩٣٨
١٩٢٠	راضى أبوسيف راضى	٢/ ٣/ ١٩٥٢
١٩٢١	محمد عبدالخالق حسونة باشا محمد على راتب عبد المجيد عبدالحق باشا	٣/ ١١/ ١٩٤٩ ٣/ ١١/ ١٩٤٩ ٢٤/ ٩/ ١٩٥٢

(*) فى هذه الدفعة تخرج كما سنرى من الجدول التالى وزير العدل الأشهر فى عهد الثورة أحمد حسنى بك.

سنة التخرج	الــوزراء	تاريخ تولى الــوزارة
١٩٢٣*	مصطفى مرعى بك عبدالمعطى الخيال محمد على رشدى بك	٢٨/ ١٢/ ١٩٤٨ ٢/ ٧/ ١٩٥٢ ٧/ ٢/ ١٩٥٢
١٩٢٤	محمود سليمان غنام باشا د. محمد صلاح الدين باشا	٢٦/ ٥/ ١٩٤٢ ١٢/ ١/ ١٩٥٠
١٩٢٥	إبراهيم فرج باشا	١٢ / ١ / ١٩٥٠
١٩٢٦	د. حامد زكى باشا د. محمد زكى عبدالمتعال باشا	١٢/ ١/ ١٩٥٠ ١٢/ ١/ ١٩٥٠
١٩٢٧	حسين فهمى بك	١٥/ ١/ ١٩٤٩
١٩٣٠	د. محمد زهير جرانة بك	٧/ ٢/ ١٩٥٢
١٩٣١	فؤاد سراج الدين باشا	٣١/ ٣/ ١٩٤٢

(*) فى هذه الدفعة تخرج وزير الخارجية الأشهر فى عهد الثورة محمود فوزى.

جدول (٢) بعض الوزراء خريجى كلية الحقوق مرتبين تبعاً لتاريخ وصولهم إلى الوزارة فيما قبل الثورة مع ذكر تاريخ ودفعة تخرج كل منهم

التاريخ	الترتيب*	الوزير والدفعة
١٥/٤/١٩١٢	٥٢	أحمد حلمى باشا (١٨٨٣)
٥/٤/١٩١٤	٥٧*	عبدالخالق ثروت (١٨٩٢)
٥/٤/١٩١٤	٥٧*	إسماعيل صدقى (١٨٩٤)
٩/٤/١٩١٩	٦١	جعفر والى باشا (١٩٠٣)
٢١/٥/١٩١٩	٦٤*	محمد توفيق نسيم باشا (١٨٩٤)
٢١/١١/١٩١٩	٦٨*	يحيى إبراهيم باشا (١٨٨٠)
٢١/١١/١٩١٩	٦٨*	حسين درويش باشا (١٨٩٠)
٢٢/٥/١٩٢٠	٧١*	يوسف سليمان باشا (١٨٨١)
١/٣/١٩٢٢	٧٦*	محمد شكرى باشا (١٨٨٧)

(*) علامة * يعنى أنه يشترك معه آخر (أو آخرون) فى نفس الترتيب.

(*) بعض الوزراء الحقوقيين تخرجوا فى كليات الحقوق خارج مصر (كحسين رشدى باشا) كما أن بعضهم قد تخرج من مدرسة الألسن والإدارة (كمحمد توفيق رفعت باشا) وبعضهم لم نتمكن من تحديد دفعته، وهكذا لا يتضمن هذا الجدول كل الحقوقيين الذين اشتركوا فى الحكم قبل الثورة.

التاريخ	الترتيب	الوزير والدفعة
١٩٢٢/١١/٣٠ ١٩٢٢/١١/٣٠	٨١* ٨١*	محمد إبراهيم باشا (١٨٨٨) أحمد على باشا (١٨٩٧)
١٩٢٣/٨/١٢	٨٧	أحمد زكى أبو السعود (١٨٩٧)
١٨ /١٩٢٣/٩	٨٨	محمود شكرى باشا (١٩٠٣)
١٩٢٤/٢/٢٨ ١٩٢٤/٢/٢٨	٨٩* ٨٩*	مصطفى النحاس باشا (١٩٠٠) محمد نجيب الغرابلى باشا (١٩٠٨)
١٩٢٤/١٠/٢٥	٩٤	أحمد ماهر باشا
١٩٢٤/١١/٢٤	٩٦*	محمد صدقى باشا (١٨٨١)
١٩٢٥/٣/١٣ ١٩٢٥/٣/١٣ ١٩٢٥/٣/١٣ ١٩٢٥/٣/١٣	١٠٥* ١٠٥* ١٠٥* ١٠٥*	على ماهر باشا (١٩٠٢) عبدالعزيز فهمى باشا (١٨٩٠) محمد على علوبة باشا (١٨٩٩) توفيق دوس (١٩٠٣)
١٩٢٥/٥/٦	١١٠	محمد حلمى عيسى باشا (١٩٠٢)
١٩٢٨/٣/١٧ ١٩٢٨/٣/١٧	١١٢* ١١٢*	محمد صفوت باشا (١٩٠٣) مكرم عبيد باشا (١٩٠٩)

التاريخ	الترتيب	الوزير والدفعة
١٩٢٨/٦/٢٧	١١٥*	أحمد لطفى السيد باشا (١٨٩٤)
١٩٣٠/١/١	١١٨*	محمود بسيونى باشا (١٨٩٧)
١٩٣١/٦/١٠	١٢٢	على جمال الدين باشا (١٨٩٥)
١٩٣٠/١/١	١١٨	محمد بهى الدين بركات باشا(١٩٠٩)
١٩٣٠ / ٣ / ١٢	١٢١	مراد سيد أحمد باشا (١٩٠٧)
١٩٣٣/٣/١٣	١٢٤	محمود فهمى القيسى (١٩٠٤)
١٩٣٣/٧/١٠	١٢٧	صليب سامى باشا (١٩٠٥)
١٩٣٣/٩/٢٧	١٢٨*	حسن صبرى باشا (١٨٩٩)
١٩٣٤/١١/١٥ ١٩٣٤/١١/١٥	١٣٠* ١٣٠*	أمين أنيس باشا (١٩٠٤) أحمد نجيب الهلالى باشا (١٩١٢)
١٩٣٦/٥/١٠ ١٩٣٦/٥/١٠	١٤٢* ١٤٢*	محمود غالب باشا (١٩٠٢) على زكى العرابى باشا (١٩٠٣)

التاريخ	الترتيب	الوزير والدفعة
١٩٣٦/٨/٣	١٤٧*	محمد محمود خليل بك (١٨٩٨)
١٩٣٦/٨/٣	١٤٧*	عبدالفتاح الطويل باشا (١٩١٦)
١٩٣٦/٨/٣	١٤٧*	محمد صبرى أبو علم باشا (١٩١٦)
١٩٣٧/١٢/٣٠	١٥١*	أحمد كامل باشا (١٨٩٩)
١٩٣٧/١٢/٣٠	١٥١*	محمد حافظ رمضان باشا (١٩٠٤)
١٩٣٧/١٢/٣٠	١٥١*	مراد يوسف وهبة باشا (١٩٠٧)
١٩٣٧/١٢/٣٠	١٥١*	د. محمد حسين هيكل باشا (١٩٠٩)
١٩٣٧/١٢/٣٠	١٥١*	محمد كامل البندارى باشا (١٩١١)
١٩٣٨/٤/٢٧	١٥٨	رشوان محفوظ باشا (١٩٠٣)
١٩٣٨/٦/٢٤	١٦٠	سابا حبشى باشا (١٩١٨)
١٩٣٩/٨/١٨	١٦٣*	عبدالسلام الشاذلى باشا (١٩١٠)
١٩٤٠/٦/٢٨	١٧٠	على أيوب باشا (١٩١٢)
١٩٤٠/١٢/٥	١٧٧	د. عبدالحميد بدوى باشا (١٩٠٨)
١٩٤١/٦/٢٦	١٧٨	إبراهيم الدسوقى أباظة باشا (١٩١١)

الوزير والدفعة	الترتيب	التاريخ
محمد حامد جودة باشا (١٩١٠)	١٧٩	١٩٤١/٧/٣١
كامل صدقى باشا (١٨٩٧)	١٨٢	١٩٤٢/٢/٦
فؤاد سراج الدين باشا (١٩٣١)	١٨٣	١٩٤٢/٣/٣١
عبدالحميد عبدالحق باشا (١٩١٧)	١٨٤	١٩٤٢/٥/١٤
محمود سليمان غنام باشا (١٩٢٤)	١٨٩	١٩٤٢/٥/٢٦
عبدالرزاق السنهورى باشا (١٩١٧)	١٩٥	١٩٤٥/١/١٥
محمد كامل مرسى باشا (١٩١٠) محمد حسن العشماوى باشا (١٩١٢)	١٩٨* ١٩٨*	١٩٤٦/٢/١٧ ١٩٤٦/٢/١٧
أحمد مرسى بدر بك (١٩١٦)	٢٠٨	١٩٤٧/١١/١٩
مصطفى مرعى بك (١٩٢٣)	٢١٢	١٩٤٨/١٢/٢٨
محمد زكى على باشا (١٩٠٩)	٢١٥	١٩٤٨/١٢/٣٠
حسين فهمى بك (١٩٢٧)	٢١٦	١٩٤٩/١/١٥

الوزير والدفعة	الترتيب	التاريخ
عبدالرحمن الرافعى بك (١٩٠٨)	٢١٨*	٢٦/ ٧/ ١٩٤٩
أحمد على علوبة (١٩١٠)	٢١٨ *	٢٦/ ٧/ ١٩٤٩
محمد المفتى الجزايرلى (١٩١٠)	٢٢٣*	٣/ ١١/ ١٩٤٩
محمد عبدالخالق حسونة باشا (١٩٢١)	٢٢٣*	٣/ ١١/ ١٩٤٩
محمد على راتب (١٩٢١)	٢٢٣*	٣/ ١١/ ١٩٤٩
يس باشا أحمد (١٩٠٥)	٢٣١*	١٢/ ١/ ١٩٥٠
محمد صلاح الدين باشا (١٩٢٤)	٢٣١*	١٢/ ١/ ١٩٥٠
إبراهيم فرج باشا (١٩٢٥)	٢٣١*	١٢/ ١/ ١٩٥٠
حامد زكى باشا (١٩٢٦)	٢٣١*	١٢/ ١/ ١٩٥٠
محمد زكى عبدالمتعال باشا (١٩٢٦)	٢٣١*	١٢/ ١/ ١٩٥٠
إسماعيل رمزى باشا (١٩٠٣)	٢٤٠	١١/ ١١/ ١٩٥٠
عبدالمجيد عبدالحق باشا (١٩٢١)	٢٤٣	٢٤ / ٩ / ١٩٥١
محمد على رشدى بك (١٩٢٣)	٢٤٩*	٧/ ٢/ ١٩٥٢
د. محمد زهير جرانة (١٩٣٠)	٢٤٩*	٧/ ٢/ ١٩٥٢
راضى أبو سيف راضى (١٩٢٠)	٢٥٣	٢/ ٣/ ١٩٥٢
د. على بدوى (١٩١٧)	٢٥٩ *	٢/ ٧/ ١٩٥٢
عبدالمعطى الخيال (١٩٢٣)	٢٥٩*	٢/ ٧/ ١٩٥٢

جدول (٢) نماذج لبعض خريجى الحقوق الذين تولوا الوزارة فيما بعد الثورة مرتبين حسب دفعات تخرجهم مع ذكر تاريخ توليهم الوزارة

الدفعة	الوزير	تاريخ توليه الوزارة
١٩٠٧	جندى عبدالملك	٨ / ٣/ ١٩٥٤
١٩١٧	أحمد حسنى	٧/ ٩/ ١٩٥٢
١٩٢٣	د. محمود فوزى	٩/ ١٢/ ١٩٥٢
١٩٢٥	د. حلمى بهجت بدوى بدوى حمودة	٩/ ١٢/ ١٩٥٢ ٢٤ / ٣ / ١٩٦٤
١٩٢٧	الرئيس محمد نجيب	٧/ ٩/ ١٩٥٢
١٩٢٨	محمد محمد سلامة محمد عوض القونى	١٧ / ١ / ١٩٧٢ ٢٢ / ٩ / ١٩٦٩
١٩٣١	حسن فهمى البدوى	١٨ / ١١ / ١٩٧٠
١٩٣٢	مصطفى كامل إسماعيل عادل يونس	٣٠/ ٨/ ١٩٦٩ ١٦ / ٤ / ١٩٧٥

(*) لم نتمكن من تحديد تاريخ تخرج عدد من الحقوقيين من الذين تولوا الوزارة فيما بعد الثورة، ولا يزال الأمل قائماً فى تحديد دفعات بقية الوزراء الحقوقيين على نحو دقيق.

الدفعة	الوزير	تاريخ توليه الوزارة
١٩٣٣	د. حسين خلاف	٢٤ / ٣ / ١٩٦٤
١٩٣٥*	فتحى رضوان	٧/ ٩/ ١٩٥٢
١٩٣٦	فتحى الشرقاوى فكرى مكرم عبيد	١٨/ ١٠/ ١٩٦١ ٥ / ١٠ / ١٩٧٨
١٩٣٩	د. محمد حلمى مراد	٢٠ / ٣ / ١٩٦٨
١٩٤٠	محمد عصام الدين حسونة محمد عبدالسلام الزيات أنور أبو سحلى	١ / ١٠ / ١٩٦٥ ١٠ / ٤ / ١٩٧١ ١٩ / ٣ / ١٩٧٩
١٩٤١	محمد فخرى عبدالنبى	٢٧ / ٣ / ١٩٧٣
١٩٤٢	د. محمد زكى هاشم د. محمد زكى شافعى أحمد سميح طلعت	١٧ / ١ / ١٩٧٢ ١٦ / ٤ / ١٩٧٥ ٣ / ٥ / ١٩٧٦

(*) تشير بعض المصادر إلى أن فتحى رضوان تخرج عام ١٩٣٧ على حين تشير وقائع التاريخ السياسى فى منتصف الثلاثينات وفيما قبل الثورة على وجه العموم أنه تخرج قبل هذا التاريخ ، ويؤكد فكرى مكرم عبيد أن فتحى رضوان تخرج فى الدفعة السابقة عليه.

الدفعة	الوزيـر	تاريخ توليه الوزارة
١٩٤٣	د. أحمد محمد خليفة	١٠ / ٩ / ١٩٦٦
	د. أحمد عصمت عبدالمجيد	١٨ / ١١ / ١٩٧٠
	د. أحمد ممدوح عطية	٩ / ٥ / ١٩٧٨
١٩٤٤	د. جمال العطيفى*	١٩ / ٣ / ١٩٧٦
١٩٤٥	د. محمد حافظ غانم	٢٠ / ٣ / ١٩٦٨
	د. محمد كامل ليلة	٢٧ / ٣ / ١٩٧٣
	محمد سميح أنور	٣٠ / ٥ / ١٩٧٤
١٩٤٦	د. إسماعيل صبرى عبدالله	١٧ / ١ / ١٩٧٢
	د. شمس الدين الوكيل	١٧ / ١ / ١٩٧٢
	د. بطرس بطرس غالى	٢٦ / ١٠ / ١٩٧٧
١٩٤٧	د. محمد لبيب شقير	٢٤ / ٣ / ١٩٦٤
	أحمد على موسى	٥ / ١٠ / ١٩٧٨
	محمد إبراهيم كامل	٢٤ / ١٢ / ١٩٧٧
١٩٤٨	موريس مكرم الله	١٣ / ١٠ / ١٩٨٧

(*) تشير بعض المصادر إلى أنه تخرج عام ١٩٤٥.

تاريخ توليه الوزارة	الوزيــر	الدفعة
٢٠ / ٣ / ١٩٦٨	ضياء الدين داود	١٩٤٩
١١ / ١١ / ١٩٧١	د. عائشة راتب	
١٧ / ١ / ١٩٧٢	عبدالمنعم يونس عمارة	
٢٥ / ٤ / ١٩٧٤	د. مصطفى أبوزيد فهمى	
٨ / ٩ / ١٩٧٢	د. أحمد كمال أبوالمجد	١٩٥٠
١٦ / ٤ / ١٩٧٥	محمد حامد محمود	
٥ / ١٠ / ١٩٧٨	حلمى عبد الآخر	
١١ / ١١ / ١٩٨٦	د. عاطف صدقى	١٩٥١
٢٢ / ٩ / ١٩٨١	مختار هانى	
١١ / ١١ / ١٩٨٦	د. أحمد سلامة	
١١ / ١١ / ١٩٨٦	د. يسرى مصطفى	
٢٥ / ٤ / ١٩٧٤	د. يحيى الجمل	١٩٥٢
٣ / ١ / ١٩٨٢	عادل عبد الباقى	
١١ / ١١ / ١٩٨٦	د. أحمد فتحى سرور	١٩٥٣
١٤ / ٥ / ١٩٨٠	أحمد أحمد نوح	
١٧ / ٥ / ١٩٨١	أحمد سمير سامى	

الدفعة	الوزيـر	تاريخ توليه الوزارة
١٩٥٥	آمال عبد الرحيم عثمان	٣ / ٢ / ١٩٧٧
١٩٥٦	أحمد رضوان جمعة منصور د. مفيد شهاب	٣٠ / ٦ / ١٩٩٠ ٨ / ٧ / ١٩٩٧
١٩٥٧	عمرو موسى كمال الشاذلى	٢٠ / ٥ / ١٩٩١ ١٤ / ١٠ / ١٩٩٣
١٩٥٨	د. محمد أحمد الرزاز د. ممدوح البلتاجى	١١ / ١١ / ١٩٨٦ ١٤ / ١٠ / ١٩٩٣
١٩٦٧	د. محمد زكى أبو عامر	١٤ / ١٠ / ١٩٩٣
١٩٦٨	أحمد أحمد العماوى	١٤ / ١٠ / ١٩٩٣

جدول (٤) ترتيب بعض الوزراء الحقوقيين الذين تولوا الوزارة بعد الثورة حسب تاريخ توليهم الوزارة مع ذكر دفعاتهم (*)

الوزير (ودفعته)	تاريخ توليه الوزارة
الرئيس محمد نجيب (١٩٢٧)	٧ / ٩ / ١٩٥٢
فتحي رضوان (١٩٣٧)	٧ / ٩ / ١٩٥٢
أحمد حسني (١٩١٧)	٧ / ٩ / ١٩٥٢
د. محمود فوزي (١٩٢٣)	٩ / ١٢ / ١٩٥٢
د. حلمي بهجت بدوي (١٩٢٥)	٩ / ١٢ / ١٩٥٢
جندي عبد الملك (١٩٠٧)**	٨ / ٣ / ١٩٥٤
فتحي الشرقاوي (١٩٣٦)	١٨ / ١٠ / ١٩٦١
بدوي حمودة (١٩٢٥)	٢٤ / ٣ / ١٩٦٤
د. حسين خلاف (١٩٣٣)	٢٤ / ٣ / ١٩٦٤
د. محمد لبيب شقير (١٩٤٧)	٢٤ / ٣ / ١٩٦٤

(*) لم نتمكن من تحديد تاريخ تخرج عدد من الحقوقيين من الذين تولوا الوزارة فيما بعد الثورة، ولا يزال الأمل قائماً في تحديد دفعات بقية الوزراء الحقوقيين على نحو دقيق.

(**) هكذا كانت الثورة على مدى أقل من عامين قد استمانت بطيف من الحقوقيين المتخرجين على مدى ثلاثين عاما تقريباً هي الفارق بين دفعة جندي عبد الملك وفتحي رضوان وبين هؤلاء وزير العدل من دفعة (١٩١٧) ووزير الخارجية من دفعة (١٩٢٣) ووزير التجارة والصناعة (١٩٢٥) ورئيس الوزراء الذي هو الرئيس نجيب نفسه وكان من خريجي (١٩٢٧).

الـوزيــر (ودفعته)	تاريخ توليه الوزارة
محمد عصام الدين حسونة (١٩٤٠)	١ / ١٠ / ١٩٦٥
د. أحمد خليفة (١٩٤٣)	١٠ / ٩ / ١٩٦٦
د. محمد حلمى مراد (١٩٣٩) د. محمد حافظ غانم (١٩٤٥)	٢٠ / ٣ / ١٩٦٨ ٢٠ / ٣ / ١٩٦٨
مصطفى كامل إسماعيل (١٩٣٢)	٣٠ / ٨ / ١٩٦٩
محمد عوض القونى (١٩٢٨)	٢٢ / ٩ / ١٩٦٩
حسن فهمى البدوى (١٩٣١) د. أحمد عصمت عبدالمجيد (١٩٤٣)	١٨ / ١١ / ١٩٧٠ ١٨ / ١١ / ١٩٧٠
محمد عبد السلام الزيات (١٩٤٠)	١٠ / ٤ / ١٩٧١
د. عائشة راتب (١٩٤٩)	١١ / ١١ / ١٩٧١
محمد سلامة (١٩٢٨) د. محمد زكى هاشم (١٩٤٢)	١٧ / ١ / ١٩٧٢ ١٧ / ١ / ١٩٧٢

الوزيــر (ودفعته)	تاريخ توليه الوزارة
د. إسماعيل صبرى عبدالله (١٩٤٦) د. شمس الدين الوكيل (١٩٤٦) عبد المنعم يونس عمارة (١٩٤٩)	١٧ / ١ / ١٩٧٢ ١٧ / ١ / ١٩٧٢ ١٧ / ١ / ١٩٧٢
د. أحمد كمال أبو المجد (١٩٥٠)	٨ / ٩ / ١٩٧٢
محمد فخرى عبدالنبى (١٩٤١) د. محمد كامل ليلة (١٩٤٥)	٢٧ / ٣ / ١٩٧٣ ٢٧ / ٣ / ١٩٧٣
د. مصطفى أبو زيد فهمى (١٩٤٩) د. يحيى الجمل (١٩٥٢)	٢٥ / ٤ / ١٩٧٤ ٢٥ / ٤ / ١٩٧٤
محمد سميح أنور (١٩٤٥)	٣٠ / ٥ / ١٩٧٤
عادل يونس (١٩٣٢) د. محمد زكى شافعى (١٩٤٢) محمد حامد محمود (١٩٥٠)	١٦ / ٤ / ١٩٧٥ ١٦ / ٤ / ١٩٧٥ ١٦ / ٤ / ١٩٧٥
د. جمال العطيفى (١٩٤٤)	١٩ / ٣ / ١٩٧٦
أحمد سميح طلعت (١٩٤٢)	٣ / ٥ / ١٩٧٦

الوزيـر (ودفعته)	تاريخ توليه الوزارة
د. آمال عبد الرحيم عثمان (١٩٥٥)	٣ / ٢ / ١٩٧٧
د. بطرس غالى (١٩٤٦)	٢٦ / ١٠ / ١٩٧٧
محمد إبراهيم كامل (١٩٤٧)	٢٤ / ١٢ / ١٩٧٧
أحمد ممدوح عطية (١٩٤٣)	٩ / ٥ / ١٩٧٨
فكرى مكرم عبيد (١٩٣٦) أحمد على موسى (١٩٤٧) حلمى عبد الآخر (١٩٥٠)	٥ / ١٠ / ١٩٧٨ ٥ / ١٠ / ١٩٧٨ ٥ / ١٠ / ١٩٧٨
أنور أبو سحلى (١٩٤٠)	١٩ / ٦ / ١٩٧٩
أحمد أحمد نوح (١٩٥٣)	١٤ / ٥ / ١٩٨٠
أحمد سمير سامى (١٩٥٣) مختار هانى (١٩٥١)	١٧ / ٥ / ١٩٨١ ٢٢ / ٩ / ١٩٨١
عادل عبد الباقى (١٩٥٢)	٣ / ١ / ١٩٨٢

الوزيـر (ودفعته)	تاريخ توليه الوزارة
د. عاطف صدقى (١٩٥١) *	١١ / ١١ / ١٩٨٦
د. أحمد فتحى سرور (١٩٥٣)	١١ / ١١ / ١٩٨٦
د. أحمد سلامة (١٩٥١)	١١ / ١١ / ١٩٨٦
د. يسرى مصطفى (١٩٥١)	١١ / ١١ / ١٩٨٦
د. محمد أحمد الرزاز (١٩٥٨)	١١ / ١١ / ١٩٨٦
موريس مكرم الله (١٩٤٨)	١٣ / ١٠ / ١٩٨٧
أحمد رضوان جمعة منصور (١٩٥٦)	٣٠ / ٦ / ١٩٩٠
عمرو موسى (١٩٥٧)	٢٠ / ٥ / ١٩٩١
د. محمد زكى أبو عامر (١٩٦٧)	١٤ / ١٠ / ١٩٩٣
د. ممدوح البلتاجى (١٩٥٨)	١٤ / ١٠ / ١٩٩٣
كمال الشاذلى (١٩٥٧)	١٤ / ١٠ / ١٩٩٣
أحمد العماوى (١٩٦٨)	١٤ / ١٠ / ١٩٩٣
د. مفيد شهاب (١٩٥٦)	٨ / ٧ / ١٩٩٧

(*) بدأ مناصبه الوزارية برئاسة الوزارة مباشرة شأنه شأن الرئيس محمد نجيب والرئيس محمد حسنى مبارك.

من مكتب الوزير إلى منصب الوزير

فى جميع الدول المتقدمة تعتبر وظيفة مدير مكتب الوزير ، أو سكرتيره الفنى ، أو مدير مكتبه الفنى أو المشرف على مكتبه من الوظائف التى تؤهل شاغليها لأن يكونوا وزراء فى مستقبل الأيام.

وفى النظم الليبرالية التى تتبادل الأحزاب فيها السلطة يكون هؤلاء بمثابة أفضل الوزراء بل أفضل رؤساء الوزارات فى فترة تالية.

ومن المدهش أن عدلى باشا يكن وهو واحد من أكثر رؤساء الوزراء نجاحاً وقبولا كان فى مطلع حياته الوظيفية سكرتيراً لرئيس الوزراء ، كذلك كان أحمد مرتضى المراغى وزير الداخلية الشهير قبيل الثورة قد عمل فى بداية حياته سكرتيرا لمحمد محمود باشا رئيس الوزراء.

ومن أبرز رجال النحاس باشا الذين عملوا بالقرب منه ثم أصبحوا وزراء بالفعل الدكتور محمد صلاح الدين باشا ، ومحمود سليمان غنام باشا ، وإبراهيم فرج باشا.

وقد شهد عهد الثورة كثيراً من الأمثلة التى كرست هذه القاعدة القديمة أيضا وذلك بحكم أن النظام التنفيذى الحكومى نظام فنى فى الأصل ، قبل أن يكون ليبراليا أو ثوريا أو شموليا... إلخ).

بل إن بعض وزراء الثورة الناجحين كانوا سكرتيرين للوزراء فيما قبل الثورة ومن هؤلاء الأستاذ على عبدالرازق وزير التربية والتعليم الذى كان فى بدء حياته سكرتيرا للدكتور إبراهيم شوقى وزير الصحة ، ومدير جامعة القاهرة.

وربما فاق مستقبل مدير المكتب مستقبل الوزير الذى عمل معه كمدير لمكتبه .

ومن أطرف ما يمكن أن الوزارة المصرية فى بداية عهد الرئيس محمد حسنى مبارك وصلت فى وقت من الأوقات إلى أن كان لرئيسها نائبان فقط ، وكان هذان الرجلان فى فترة من حياتهما قد عملا كمسئولين عن مكتب أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وهو كمال الدين حسين الذى تولى منصب وزير التربية والتعليم .

أما الأول وهو المشير محمد عبدالحليم أبو غزالة فكان من شباب الضباط الأحرار واختاره كمال الدين حسين ليكون مديرا لمكتبه فى مجلس قيادة الثورة ، ولكنه بعد فترة قصيرة آثر العودة إلى التشكيلات العسكرية على العمل فى المكاتب الوزارية والبيروقراطية ، ومضى أبو غزالة فى سلكه العسكرى واشترك فى الحروب المتعاقبة حتى أصبح وزيراً للدفاع فى ١٩٨٠ ثم نائبا لرئيس الوزراء فى ١٩٨٢.

النائب الثانى لرئيس الوزراء كان هو الدكتور مصطفى كمال حلمى الذى عمل كمدير لمكتب كمال الدين حسين للشئون العلمية والجامعية حين كان كمال الدين حسين وزيراً للتربية والتعليم ومسئولا عن الجامعات والمجلس الأعلى للعلوم قبل أن تنفصل وزارتا البحث العلمى والتعليم العالى عن وزارة التربية والتعليم.

❑

ومن أهم الوزراء الذين عملوا مديرين للمكتب الفنى لوزير العدل ، المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل الحالى ، وقد تولى شئون المكتب الفنى وهو مستشار مخضرم وذلك فى عهد الوزير محمد سلامة.

كذلك فقد كان المهندس سليمان متولى مديراً المكتب الدكتور مصطفى خليل وهو ما جعله المرشح المفضل ليتولى منصب وزير شئون مجلس الوزراء عندما شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته فى ١٩٧٨.. ثم استمر فى الوزارة منذ ١٩٧٨ وحتى ١٩٩٩ متوليا عدداً كبيراً من المسئوليات الوزارية.

وفى السلك الدبلوماسى يعتبر منصب مدير مكتب وزير الخارجية من المناصب المهمة والحيوية وقد تولى الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد منصب مدير المكتب مع عدد من أقطاب الخارجية المصرية ، وكان منهم الدكتور محمود فوزى ، ولهذا فإنه أصبح بمثابة المرشح المفضل عند الدكتور محمود فوزى ليكون وزير شئون مجلس الوزراء ، وقد تولى هذا المنصب فى نوفمبر ١٩٧٠ وكان قبلها سفيراً لمصر فى باريس منذ شهور قليلة ، ثم عاد للسلك الدبلوماسى بعد انتهاء وزارات الدكتور محمود فوزى فى يناير ١٩٧٢ ، وظل لفترة طويلة رئيسا لوفد مصر الدائم لدى الأمم المتحدة ثم اختير وزيراً للخارجية فى ١٩٨٤..

ولم يكن الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية الوحيد الذى عمل فى مكتب وزراء خارجية سابقين ، فقد عمل محمد رياض وزير الدولة للشئون الخارجية مديراً لمكتب وزير الخارجية لفترة طويلة ، كما عمل عمرو موسى كذلك.

وفى قطاع الشئون الاقتصادية عمل عدد من وزراء الاقتصاد والتخطيط كمديرين لمكتب الدكتور عبدالمنعم القيسونى (الوزير المفضل للشئون الاقتصادية فى عهد الثورة) ومن هؤلاء الدكتور حامد السايح ، والدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد.

❑

وربما تكون المفاجأة الكبرى فى الشيخ محمد متولى الشعراوى الذى عمل فى شبابه مديراً لمكتب الشيخ حسن مأمون شيخ الجامع الأزهر.

لكن المفاجأة الأكبر منها أنه فى بدء الثورة وفى ظل الحرص على نجاحها عمل الرئيس جمال عبدالناصر كمدير لمكتب الرئيس محمد نجيب باعتباره القائد العام للقوات المسلحة.

أما سكرتيرو الرئيس عبدالناصر الذين وصلوا إلى منصب الوزارة فكثيرون أشهرهم على صبرى وقد أصبح رئيسا للوزارة ، وأمين شاكر وقد أصبح وزيراً للسياحة فى عهد عبدالناصر ، وسامى شرف وقد أصبح وزيراً لشئون رياسة الجمهورية فى عهد السادات ، ومحمد أحمد الذى أصبح وزيراً ثم رئيسا للوزراء فى اتحاد الجمهوريات العربية .

❑

وكان للرئيس جمال عبدالناصر بالإضافة إلى مديرى المكتب وسكرتيرى المعلومات عدد غير قليل من مديرى المكاتب للشئون المختلفة ، وقد كان مغرما بهذا التقليد وهو رئيس للوزراء كما كان مغرما به وهو رئيس للجمهورية ، ومن هؤلاء الدكتور محمد مراد غالب الذى عمل مديراً للمكتب للشئون السياسية ، وقد أصبح وزيراً للخارجية وللإعلام فى عهد الرئيس السادات ، والدكتور إسماعيل صبرى عبدالله (للشئون الاقتصادية) وقد عين فى هذا المنصب لمدة يوم أو بعض يوم قبل أن يلقى القبض عليه لانتمائه إلى التنظيمات الشيوعية ، وقد أصبح وزيراً للتخطيط فى عهد الرئيس السادات ، كذلك عمل المهندس حلمى السعيد مديرا لمكتب الرئيس عبد الناصر للشئون الاقتصادية فى أخريات عهده ، وقد أصبح وزيراً للكهرباء فى عهد الرئيس السادات.

❑

أما مديرو مكتب المشير عبدالحكيم عامر فقد وصلوا أيضا إلى مناصب أرفع ، ومن الطريف أن محمد حافظ إسماعيل الذى كان يفوق عبدالحكيم عامر علما وخبرة ورتبة قد عمل مديراً لمكتب المشير عامر!! كذلك عمل صلاح نصر مديراً لهذا المكتب وقد حل هذان المديران للمكتب محل الرئيس جمال عبدالناصر نفسه الذى كان يدير مكتب اللواء محمد نجيب حين كان الرئيس نجيب قائداً عاماً للقوات

المسلحة بالإضافة إلى رئاسة مجلس قيادة الثورة .. ويمكن لنا صياغة هذه المعلومة على نحو آخر يقول إن عبدالحكيم عامر هو الذى خلف الرئيس محمد نجيب فى قيادة القوات المسلحة ، وعلى حين كان مع الرئيس نجيب مدير مكتب واحد هو الرئيس جمال عبدالناصر فإن عبدالحكيم عامر أصبح لمكتبه مديران هما محمد حافظ إسماعيل وصلاح نصر وقد وزعت عليهما المهام التى كان يقوم بها عبدالناصر بمفرده. هذا كله فى القوات المسلحة أما فى مجلس قيادة الثورة ، وفى رياسة الجمهورية وفى رياسة الوزارة فقد خلف الرئيس جمال عبدالناصر الرئيس نجيب فى فترات متعاقبة.

وبعد فترة عمل شمس بدران وعلى شفيق مديرين لمكتب المشير ، أما شمس بدران فقد أصبح وزيراً للحربية.

كذلك شهد مكتب المشير فترة شباب مجموعة من القيادات العسكرية الشابة فى كافة الأسلحة وقد وصل كثير من هؤلاء إلى مواقع الوزراة ومنهم على سبيل المثال محمود عبدالرحمن فهمى وزير النقل البحرى فى عهد الرئيس السادات.

وقبل الرئيس عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر كان على ماهر باشا أول رؤساء الوزارة فى عهد الثورة قد استوزر فى وزارته التى شكلها فى ٢٤ يوليو ١٩٥٢ كلا من إبراهيم عبدالوهاب بك وسعد اللبان اللذين عملا فى مكتبه من قبل.

❑

وقد عمل كثير من وزراء الأشغال والرى كمديرين لمكاتب أسلافهم من الوزراء ومن هؤلاء المهندس محمد عبد الهادى راضى الوزير السابق ، والدكتور محمود أبو زيد الوزير الحالى.

❑

ومن الوزراء الذين كانوا من مديرى المكاتب المشهورين فى حقبة الرئيس

السادات فؤاد اسكندر ، وقـد عمل مديراً لمكتب الدكتور حافظ غـانم الذى كانا نائبا لرئيس الوزراء ووزيراً للتعليم العالى وأميناً للاتحاد الاشـتراكى ثم وقع عليه الاختيار ليكون وزيراً للهجرة فى إحدى وزارات الدكتور عاطف صدقى.

ومن رؤساء الوزرارات الذين عـملوا فى مرحلة من حياتهم كـمديرين للمكاتب الدكتور أحمـد فؤاد محيى الدين وقد عمل مـديرا لمكتب وزير الصحة ، ومن وزراء الثقافة المشهورين الذين عملوا مديرين لمكاتب فنية للوزراء : عبدالمنعم الصاوى وزير الثقافة والإعـلام وقد عمل مشرفاً على مكتب وزير الثقـافة ثروت عكاشة ، وفاروق حسنى الذى عمل مديراً للمكتب الفنى للوزير لفترة قصيرة.

رئاسة الجامعة والوزارة

كان من المعتاد فى عصر الليبرالية أن يصل كبار رجال المهن المختلفة إلى منصب الوزارة فى إطار اختيار الوزراء من بين أفراد النخبة الطبيعية ، أى النخبة التى يُتوقع وصول أفرادها إلى مواقع المسئولية بحكم كفايتهم وشخصياتهم وخبرتهم ومناصبهم العليا وإعدادهم لمثل هذه المواقع الوزارية .. نقصد بهذه العبارة أن نستبعد وزراء أو مسئولى الصدفة الذين يأتون على غير توقع .

كذلك كان من المعتاد أن يتولى الوزراء السابقون مناصب رفيعة فى مؤسسات الدولة ذات الطابع الخاص التى تتصل بمجال عملهم الأصلى.

ولعل منصب مدير الجامعة الذى تغير اسمه إلى رئيس الجامعة فيما بعد (منذ ١٩٧٢) يدلنا بصفة خاصة (أو كنموذج للدراسة) على مدى أو حجم تبادل مواقع السلطة بين رجال الدولة والعلم البارزين.

حتى قيام الثورة كان قد تعاقب على رئاسة جامعة القاهرة (الجامعة الأهلية ، ثم الجامعة المصرية ، ثم جامعة فؤاد الأول) تسعة رؤساء منهم أربعة تولوا هذه الرئاسة قبل ضم الجامعة للحكومة ، وخمسة بعد هذا الضم ، فأما الأربعة الأوائل فهم سعد

باشا زغلول الذى اختير وزيراً للمعارف بينما كان قد اختير قبل هذا رئيسا لمجلس إدارة الجامعة ، ووصل خوف المخلصين على كيان الجامعة أن جزعوا من أن يكون اختيار سعد لمنصب الوزارة سببا فى انصرافه عن المشروع الرائد ، الذى كان سعد له بمثابة أب روحى على أقل تقدير ، وقد خلفه فى رئاسة مجلس إدارة الجامعة الأمير أحمد فؤاد (الملك فيما بعد) طيلة السنوات الخمس الأولى من عمر الجامعة بعد بدايتها (١٩٠٨ ـ ١٩١٣) ومع أن فترة سعد زغلول كانت فترة تأسيسية ،إلا أنه من الثابت تاريخيا أنه أول رؤساء مجلس إدارة الجامعة ، ولا ينكر هذه الحقيقة إلا مَنْ لا يحب الوفد ، أو مَنْ يكره سعد ، أو من يريد أن ينافق الملك بعد أن أصبح فى ذمة الله ، ومع هذا لا يخلو الأمر من أن تعتبر جامعة القاهرة الملك فؤاد بمثابة أول رؤسائها فى بعض احتفالاتها، ويحسب الذين يفعلون هذا أن فيه بعض الوجاهة من حيث إن الرئيس الأول للجامعة كان أميرا وأصبح ملكا .. كما يحسبون أن لهم عذراً فيه من حيث بدأت الدراسة فى الجامعة عام ١٩٠٨ بعد أن أصبح الأمير فؤاد رئيسا لها ، ولكن الحقيقة التى ليست بحاجة إلى كثير من الإثبات هى أن سعد زغلول الذى هو زعيم الشعب ومفجر ثورته هو أول رؤساء الجامعة ، وفى هذا من الوجاهه أكثر من أن يكون الملك هو أول الرؤساء ، بل إن تعاقب زعيم الشعب والملك على المنصب يرفع من قيمة المجتمع الذى أوجد هذه الجامعة..

ولكن كثيرين منا لا يزالون غافلين عن هذا المعنى.

ونعود إلى موضوعنا وهو الوزراء ورئاسة الجامعة .

هذا هو الرئيس الثالث للجامعة حسين رشدى باشا يتولى رئاسة الجامعة فى ١٩١٣ ثم يجمع بين هذه الرئاسة ورئاسة الوزارة فى ١٩١٤ و يبقى كذلك حتى ١٩١٦ حين يجد صعوبة فى هذا الجمع فيتنازل عن رئاسة الجامعة للأمير يوسف كمال الذى هو رابع رؤساء الجامعة (١٩١٦ ـ ١٩١٧) ، ولكن حسين رشدى عاد إلى رئاسة مجلس وزارة الجامعة مرة ثانية طيلة الفترة ١٩١٧ ـ ١٩٢٥ جامعا فى البداية بينها وبين رئاسة الوزارة ، حتى يترك هذه الأخيرة ، ويبقى فى الجامعة ، ثم يتولى إجراءات ضم الجامعة إلى الحكومة ، وهو يفعل كل هذا بنجاح كان معهوداً على الدوام فى شخصه الهادىء المثقف القدير.

أما خامس رؤساء الجامعة فهو أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد والذى هو أول الرؤساء «الموظفين» أى أول الرؤساء الذين عينتهم الحكومة بعد أن كان مجلس الإدارة هو الذى ينتخب الرئيس من بين أعضائه المتطوعين ، وقد تولى أحمد لطفى السيد هذا المنصب على فترات متقطعة منذ ١٩٢٥ وحتى ١٩٤٠ وكان يتولى منصب الوزارة فى أثناء هذه الفترة لمدد قصيرة ثم يعود إلى منصبه كمدير للجامعة ، وقد تولى منصب مدير الجامعة للمرة الأولى من ١١ مارس ١٩٢٥ وحتى يونيو ١٩٢٨ حيث أصبح وزيراً للمعارف فى وزارة محمد محمود الأولى.

ثم عاد لتولى منصب مدير الجامعة للمرة الثانية من أول أغسطس ١٩٣٠ وحتى ٩ مارس ١٩٣٢ حيث استقال احتجاجاً على طغيان زميله وصديقه إسماعيل صدقى.

وعاد أحمد لطفى السيد ليتولى رئاسة الجامعة للمرة الثالثة فى ٢٨ أبريل ١٩٣٥ وحتى ٢٥ أكتوبر ١٩٣٧ ثم شارك مرة أخرى (ديسمبر ١٩٣٧) فى وزارة محمد محمود باشا الثانية كوزير دولة.

ثم عاد أستاذ الجيل ليتولى رئاسة الجامعة للمرة الرابعة فى ١٠ يونيو ١٩٣٨ وحتى ١١ مايو ١٩٤١ وهو آخر عهده برئاسة الجامعة.

أما سادس رؤساء الجامعة الدكتور على باشا إبراهيم فكان قد عمل وكيلا للجامعة مع أحمد لطفى السيد ثم اختير وزيراً للصحة العمومية وبعد خروجه من الوزارة عين مديراً للجامعة فى ١٤ سبتمبر ١٩٤١ وحتى وفاته فى يناير ١٩٤٧.

أما سابع رؤساء الجامعة الدكتور إبراهيم شوقى (ديسمبر ١٩٤٧ ـ نوفمبر ١٩٤٩) فقد اختير وهو مدير للجامعة ليصبح وزيراً للصحة فى وزارة حسين سرى الرابعة (نوفمبر ١٩٤٩ ـ يناير ١٩٥٠).

أما ثامن رؤساء الجامعة الدكتور محمد كامل مرسى (نوفمبر ١٩٤٩ ـ مايو ١٩٥١) وهو الوحيد من بين رؤساء جامعة القاهرة الذى عاد إلى تولى هذا المنصب بعد أن خلفه فيه أثنان من أعلام الوطن ، حيث عاد ليتولى هذه الرئاسة لأكثر من ثلاث سنوات (سبتمبر ١٩٥٤ ـ ديسمبر ١٩٥٧) وحين تولى رئاسة الجامعة للمرة الأولى كان شأنه شأن على باشا ابراهيم وزيراً سابقاً فكان فقد تولى وزارة العدل فى

فبراير ١٩٤٦ وترك هذا المنصب ليتولى منصب رئيس مجلس الدولة عند إنشائه فى سبتمبر ١٩٤٦ وبقى فى هذا المنصب حتى خلفه فيه الدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا عند وصوله إلى سن التقاعد ، وقد عين الدكتور محمد كامل مرسى مديراً للجامعة فى نوفمبر ١٩٤٩. ثم أصبح وزيراً للعدل للمرتين الثانية والثالثة فى وزارات أحمد نجيب الهلالى باشا .

أما تاسع رؤساء جامعة القاهرة ، وأخر هؤلاء الرؤساء فى عهد ما قبل الثورة فهو الدكتور محمد عبدالوهاب مورو وهو أول مدير للجامعة لم يكن أميرا ولم يتول الوزارة لا قبل رئاسة الجامعة ولا بعدها ، وربما كانت فرصته فى تولى الوزارة قائمة فيما بعد توليه منصب مدير الجامعة لولا أن الثورة قد قامت وتغير نمط اختيار الوزراء وقد اختير لهذا المنصب فى ٥ مايو ١٩٥١ وبقى فيه إلى ٢٤ يونيو ١٩٥٣ أى إلى ما بعد إعلان الجمهورية بأسبوع ، وكان اختياره لهذا المنصب فى عهد وزارة الوفد الأخيرة التى اختارت لمثل هذه المناصب علماء بارزين فى فنونهم الطبية ، دون أن يكونوا من ذوى المناصب الوزارية السابقة أو من أقطاب الحياة الحزبية وقد اختير الدكتور محمد كامل حسين مديراً لجامعة عين شمس فى أثناء عهد هذه الحكومة وقبل اختيار مورو باشا. وكلاهما جراح مبرز ، أما فى جامعة الأسكندرية فقد اختارت حكومة الوفد الأستاذ مصطفى عامر وهو جغرافى مبرز كان وكيلا لجامعة القاهرة من قبل.

أما مديرو جامعة الأسكندرية الاوائل فكانوا على التوالى : الدكتور طه حسين وقد أصبح وزيراً للمعارف فى ١٩٥٠ ، والدكتور منصور فهمى . والدكتور محمد صادق جوهر ، والأستاذ مصطفى عامر ولم يتول ثلاثتهم الوزارة.

هكذا يمكن تلخيص موقف رؤساء الجامعات القاهرة والأسكندرية وعين شمس فيما قبل الثورة من تولى الوزارة على النحو التالى:

❑ أولا : وزراء جمعوا بين الوزارة والجامعة

١ـ حسين رشدى باشا.

❑ **ثانيا : وزراء سابقون عملوا مديرين للجامعة**

١ـ على باشا إبراهيم.

❑ **ثالثا : رؤساء جامعة أصبحوا وزراء:**

١ـ سعد زغلول باشا.

٢ـ إبراهيم شوقى باشا.

٣ـ طه حسين باشا .

❑ **رابعا : رؤساء جامعة عملوا وزراء قبل رئاستهم للجامعة وبعدها :**

١ـ أحمد لطفى السيد باشا .

٢ـ محمد كامل مرسى باشا.

❑ **خامساً : رؤساء جامعة لم يصبحوا وزراء ، ولم يكونوا كذلك:**

ـ الأمير أحمد فؤاد.

ـ الأمير يوسف كمال.

ـ الدكتور محمد عبدالوهاب مورو.

والرؤساء الثلاثة (الثانى والثالث والرابع) لجامعة الأسكندرية ، والرئيس الأول لجامعة عين شمس (الدكتور محمد كامل حسين) ورئيس جامعة أسيوط (محمد على) فى مرحلة إنشائها الدكتور حسن إبراهيم حسن.

ونأتى إلى عهد الثورة:

أولا: رؤساء جامعة أصبحوا وزراء:

وزراء التعليم العالى

❑ من بين رؤساء جامعة القاهرة لم يحدث أن اختير هذا الرئيس وهو يشغل منصب الرئاسة وزيراً للتعليم العالى إلا الدكتور مفيد شهاب فى يوليو ١٩٩٧ .. وذلك على الرغم من أن القانون القديم للمجلس الأعلى للجامعات كان ينوط رئاسة هذا المجلس برئيس جامعة القاهرة بحكم منصبه على نحو ما يتولى رئيس محكمة النقض رئاسة مجلس القضاء الأعلى.

- كان أول رئيس جامعة يُختار وزيراً للتعليم العالى هو الدكتور عبدالعزيز السيد الرئيس لجامعة الإسكندرية ، وهو أول وزير مصرى للتعليم العالى فى أكتوبر ١٩٦١ ، حيث كان أول وزير للتعليم العالى سوريا وهو أمجد الطرابلسى (أغسطس ١٩٦١ ـ أكتوبر ١٩٦١).
- كان ثانى رئيس جامعة يختار وزيراً للتعليم العالى هو الدكتور عبدالوهاب البرلسى رئيس جامعة أسيوط وقد اختير وزيراً للتعليم العالى فى أكتوبر ١٩٦٨.
- كان ثالث رئيس جامعة يختار وزيراً للتعليم العالى هو الدكتور إسماعيل غانم رئيس جامعة عين شمس وقد اختير وزيراً للتعليم العالى فى أبريل ١٩٧٤.
- تولى اثنان من رؤساء جامعة القاهرة السابقين منصب وزارة التعليم العالى بعد فترة من تركهم منصب رئيس الجامعة:

أما الأسبق فهو الدكتور محمد مرسى أحمد الذى كان قد تولى منصب رئيس جامعة القاهرة فى ١٩٦٩ ليتولى منصباً مستحدثا باسم أمين عام اتحاد الجامعات العربية (١٩٦٩ ـ ١٩٧١) ومن هذا المنصب اختير وزيراً للتعليم العالى فى مايو ١٩٧١ ثم عاد إلى هذا المنصب بعد خروجه من الوزارة فى يناير ١٩٧٢.

الثانى هو الدكتور حسن إسماعيل رئيس جامعة القاهرة (١٩٧١ ـ ١٩٧٥) وقد اختير وزيراً لأربع وزارات معاً بمسمى وزير التعليم والثقافة والبحث العلمى فى وزارة مصطفى خليل (أكتوبر ١٩٧٨ وحتى يونيو ١٩٧٩).

ثانيا: رئيس الجامعة الذى تولى هذا المنصب فيما بين عمله كوزير على مرتين:

١ ـ الدكتور إسماعيل غانم: الرئيس السابع لجامعة عين شمس ، كان وزيراً للثقافة (سبتمبر ١٩٧١ ـ يناير ١٩٧٢) وذلك قبل أن يختار رئيسا للجامعة (سبتمبر ١٩٧٢ ـ أبريل ١٩٧٤)وفيما بعد أصبح وزيراً للتعليم العالى.

ثالثا: وزراء سابقون تولوا رئاسة الجامعة فى عهد الثورة:

١ ـ الدكتور أحمد زكى ، عاشر رؤساء جامعة القاهرة وأول رئيس للجامعة تعينه الثورة عين رئيسا للجامعة فى ١٨ أغسطس ١٩٥٣ وظل حتى ٨ سبتمبر ١٩٥٤ وكان وزيراً للشئون الاجتماعية فى وزارة سرى باشا (يوليو ١٩٥٢).

٢ـ الدكتور محمد كامل مرسى ثانى رئيس لجامعة القاهرة تعينه الثورة ، وقد كان هو نفسه ثامن رؤساء الجامعة ، وقد شغل هذا المنصب قبل الثورة . وكان وزيراً للعدل فى ١٩٤٦ مع صدقى باشا. كما كان وزيراً للعدل فى وزارتى أحمد نجيب الهلالى باشا (١٩٥٢).

٣ـ الدكتور محمد نجيب حشاد الرئيس العاشر لجامعة الأسكندرية والرئيس الثالث عشر لجامعة القاهرة وهو خامس رئيس لجامعة القاهرة تعينه الثورة فى عهدها ، وكان وزيراً للزراعة ١٩٦١ وقد عين مديراً لجامعة الإسكندرية فى مارس ١٩٦٤ عند خروجه من الوزارة فمديراً لجامعة القاهرة فى يوليو ١٩٦٤ وحتى سبتمبر ١٩٦٦ حيث بلغ الستين.

٤ـ الدكتور حسن أحمد بغدادى المدير الحادى عشر لجامعة الإسكندرية ، وقد عين فى هذا المنصب فى يوليو ١٩٦٤ خلفاً للدكتور محمد نجيب حشاد الذى نقل مديراً لجامعة القاهرة.

٥ـ الدكتور إبراهيم بدران الرئيس الثامن عشر لجامعة القاهرة ، وكان وزيراً للصحة فيما بين أكتوبر ١٩٧٦ وأكتوبر ١٩٧٨ ثم اختير رئيسا للجامعة ٢٩ نوفمبر ١٩٧٨ وحتى ١٩ أغسطس ١٩٨٠.

٦ـ الدكتور محمد كامل ليلة كان وزيراً للتعليم العالى١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ثم اختير رئيسا لجامعة عين شمس (أغسطس ١٩٨٠ ـ أغسطس ١٩٨٣).

٧ ـ الدكتور عبدالسلام عبدالغفار كان وزيراً للتربية والتعليم (١٩٨٤ ـ ١٩٨٥) ثم اختير رئيسا لجامعة عين شمس (سبتمبر ١٩٨٩ ـ يوليو ١٩٩٢).

❑

ومما يجدر ذكر أن المديرين الأولين لجامعة الأزهر بعد تطوير الأزهر كانا وزيرين سابقين للأوقاف وهما الدكتور محمد البهى والشيخ أحمد حسن الباقورى.

❑

وبالاضافة إلى وزارة التعليم العالى التى تتبعها الجامعات فإن بعض رؤساء الجامعات اختيروا وهم يرأسون جامعتهم لمناصب وزارية على النحو التالى:

(١) المعارف:

اختير الدكتور محمد عوض محمد مدير جامعة الإسكندرية ليكون وزيراً للمعارف فى أبريل ١٩٥٤.

(٢) الثقافة:

اختير الدكتور سليمان حزين أول رؤساء جامعة أسيوط فى عهد الثورة ليكون وزيراً للثقافة فى أكتوبر ١٩٦٥ فى وزارة زكريا محيى الدين.

(٣) التربية والتعليم:

اختير الدكتور محمد حلمى مراد خامس مديرى جامعة عين شمس ليكون وزيراً للتربية والتعليم فى مارس ١٩٦٨.

(٤) المالية:

اختير الدكتور محمد حمدى النشار رئيس جامعة أسيوط ليكون وزيراً للمالية فى نوفمبر ١٩٧٤ ، وقد عاد بعد خروجه من الوزارة إلى نفس منصبه.

(٥) الصحة:

اختير الدكتور محمد عوض تاج الدين رئيس عين شمس ليكون وزيراً للصحة فى فبراير ٢٠٠٢ فى وزارة الدكتور عاطف عبيد.

❑

بقى أن نشير إلى أنه لم يحدث حتى الآن هذا النوع من التبادل بين المناصب الوزارية ورئاسة الجامعة فيما بين رؤساء الجامعات الثمانية الأحدث (طنطا ، المنصورة ، الزقازيق ، حلوان ، المنيا، المنوفية ، قناة السويس ، جنوب الوادى).

أما الجامعات الخاصة فقد انتفعت برئاسة عدد من الوزراء السابقين :

١ـ عمل الدكتور محمود محفوظ وزير الصحة السابق رئيساً لجامعة ٦ أكتوبر بعد ما كان عمل رئيساً لمجلس أمناء هذه الجامعة.

٢ـ عمل الدكتور محمود شريف وزير الإدارة المحلية ، والتنمية الريفية السابق رئيساً لجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

الوزراء الأعضاء فى مجمع اللغة العربية

(مجمع الخالدين)

يتواتر القول بأن مجمع اللغة العربية هو أعلى هيئة علمية فى مصر ، لأنه حافظ على قانونه القديم منذ ١٩٣٣ وهو القانون الذى يجعل اختيار أعضائه موكولا بالأعضاء أنفسهم ، وهو ما لم يحدث فى هيئات علمية كثيرة أصيبت قوانينها بتعديلات «مفصلة» نزلت بمستوى العضوية فيها.

على مدى تاريخ مجمع اللغة العربية فى القرن العشرين (منذ ١٩٣٣) تمتع بعضويته ثمانية وعشرون من الوزراء ، والوزراء السابقين ، والوزراء اللاحقين ، والوزراء السابقين الذين عادوا لتولى هذا المنصب مرة أخرى.

ويمكن أن نصنف هؤلاء تبعا لهذا المنطق:

أولا: الوزراء الذين اختيروا لعضوية المجمع وهم يشغلون منصب الوزارة:

١ـ محمد توفيق رفعت باشا	١٩٣٣ وكان وزيراً للمعارف عند نشأة المجمع.
٢ ـ د. محمد حسين هيكل باشا	١٩٤٠ وكان وزيراً للمعارف عند زيادة عدد الأعضاء بتعيين عشرة مصريين جدد.
٣ـ الشيخ مصطفى عبدالرازق باشا	١٩٤٠ وكان وزيراً للأوقاف عند زيادة عدد الأعضاء بتعيين عشرة مصريين جدد.
٤ـ الدكتور على إبراهيم باشا	١٩٤٠ وكان وزيراً للصحة عند زيادة عدد الأعضاء بتعيين عشرة مصريين جدد.
٥ـ الدكتور عبدالحميد بدوى	٣٠ أبريل ١٩٤٥ وكان وزيراً للخارجية فى وزارة النقراشى باشا الأولى.
٦ ـ الدكتور عبدالرزاق السنهورى	فى نوفمبر ١٩٤٦ وكان وزيراً للمعارف عند الزيادة الثالثة فى أعضاء المجمع فى ١٩٤٦.
٧ ـ الشيخ على عبدالرازق	١٣ ديسمبر ١٩٤٧ وكان وزيراً للأوقاف فى وزراة النقراشى باشا الثانية.
٨ـ الشيخ أحمد حسن الباقورى	١٩٥٦ وكان وزيراً للأوقاف.
٩ـ المهندس أحمد عبده الشرباصى	١٩٦٤ وكان نائبا لرئيس الوزراء.

ثانيا: الوزراء الذين وصلوا إلى عضوية المجمع قبل أن يصلوا إلى منصب الوزارة:

١ـ الدكتور طه حسين	فى نوفمبر ١٩٤٠، وقد أصبح وزيراً فى يناير ١٩٥٠.
٢ـ الدكتور أحمد زكى	فى نوفمبر ١٩٤٦، وقد أصبح وزيراً فى يوليو ١٩٥٢.
٣ـ الدكتور إبراهيم بيومى مدكور	فى نوفمبر ١٩٤٦، وقد أصبح وزيراً فى سبتمبر ١٩٥٢.
٤ـ الدكتور محمد مرسى أحمد	فى نوفمبر ١٩٦٢، وقد أصبح وزيراً فى مايو ١٩٧١.

ثالثا: الوزراء السابقون الذين اختيروا لعضوية المجمع:

١ـ عبدالعزيز فهمى باشا	فى نوفمبر ١٩٤٠، وكان وزيرا فى ١٩٢٥.
٢ـ واصف بطرس غالى باشا	فى أبريل ١٩٥٢، وكان وزيراً منذ ١٩٢٤.
٣ـ الدكتور محمد عوض محمد	فى ١٩٦١ ، وكان وزيراً للمعارف فى ١٩٥٤.
٤ـ محمد رفعت أحمد (المؤرخ)	فى ١٩٦٧ ، وكان وزيراً للمعارف فى ١٩٥٢.
٥ـ محمود توفيق حفناوى	فى ١٩٦٢، وكان وزيراً للزراعة فى ١٩٣٩ .
٦ـ مصطفى مرعى	فى ١٩٧٣، وكان وزيراً للدولة فى ١٩٤٨ .
٧ـ بدر الدين أبو غازى	فى ١٩٧٥، وكان وزيراً للثقافة فى ١٩٧١.
٨ـ الدكتور سليمان حزين	فى ١٩٧٨، وكان وزيراً للثقافة فى ١٩٦٥.

٩ـ الدكتور حسين خلاف	فى ١٩٨٠، وكان وزيراً للعلاقات الثقافية الخارجية فى ١٩٦٤.
١٠ـ الدكتور محمد زكى شافعى	فى ١٩٨٦، وكان وزيراً للاقتصاد والتعاون الاقتصادى (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦).
١١ـ الشيخ محمد متولى الشعراوى	فى ١٩٨٧، وكان وزيراً للأوقاف (١٩٧٦ـ١٩٧٨).
١٢ـ الدكتور أحمد هيكل	فى ١٩٩٩ وكان وزيراً للثقافة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٧).
١٣ـ الدكتور سلطان أبو على	فى ٢٠٠٣، وكان وزيراً للاقتصاد (١٩٨٥ ـ ١٩٨٦).

رابعا: الوزارء السابقون الذين اختيروا لعضوية المجمع ثم أصبحوا وزراء فيما بعد ذلك مرة أخرى.

١ـ أحمد لطفى السيد باشا	فى نوفمبر ١٩٤٠ (وكان مديراً للجامعة فى ذلك الوقت ووزيراً سابقا كما أصبح وزيرا ونائباً لرئيس الوزراء بعد ذلك فى ١٩٤٦).
٢ـ الدكتور عبدالعزيز السيد	فى ديسمبر ١٩٦٥ وكان وزيراً للتعليم العالى (١٩٦١ ـ ١٩٦٥) ثم أصبح وزيراً للتربية والتعليم (١٩٦٧ ـ ١٩٦٨).

الوزراء الذين نالوا جوائز الدولة التقديرية

لا تزال جوائز الدولة التقديرية بمثابة أرفع تقدير علمى فى مصر ، وينطبق هذا على الشخصيات التى وصلت إلى المواقع الوزارية ، وعلى الرغم مما يوجه من انتقاد إلى آلية الترشيح لهذه الجوائز وإلى آلية منحها فإن تاريخ هذه الجوائز يظل محتفظاً بقدر كبير من المصداقية والقدرة على الدلالة.

ومن المهم أن نتأمل فى قائمة الوزراء الذين نالوا هذه الجوائز ، ويمكن لنا من خلال التحليل المتأمل (أن ندرك على سبيل المثال) الوزارات التى لم يحظ أحد من وزرائها بالحصول على هذه الجائزة ، ومدى دلالة هذا على المستويين : مستوى الوزارة ، ومستوى الجائزة ، كما يدلنا التفاوت فى تاريخ الحصول على الجائزة بالنسبة للنظراء أو الأسلاف والخلفاء على كثير من الاستنتاجات المهمة.

وسنكتفى فى هذا الفصل بتقديم حصر لهؤلاء الوزراء.

الوزراء الذين نالوا جائزة الدولة التقديرية فى الآداب

الوزير	الوزرات التى تولاها قبل حصوله على الجائزة
د. طه حسين (١٩٥٨)	المعارف *
د. يوسف السباعى (١٩٧٣)	الثقافة والإعلام
د. أحمد هيكل (١٩٨٤)	الثقافة
د. عبدالمنعم النمر (١٩٨٥)	الأوقاف

الوزراء الذين نالوا جائزة الدولة التقديرية فى الفنون

الأستاذ بدر الدين أبو غازى (١٩٧٧)	الثقافة
د. ثروت عكاشة (١٩٨٧)	الثقافة والإرشاد القومى

الوزراء الذين نالوا جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية

الأستاذ أحمد لطفى السيد (١٩٥٨)	الخارجية والداخلية والمعارف والدولة *
المؤرخ عبد الرحمن الرافعى (١٩٦٠)	التموين *
د. على بدوى (١٩٦١)	العدل *
د. محمد عوض محمد (١٩٦٥)	المعارف
د. عبدالرزاق السنهورى (١٩٦٨)	المعارف، والدولة *
د. إبراهيم بيومى مدكور (١٩٦٩)	الإنشاء والتعمير
د. سليمان حزين (١٩٧٢)	الثقافة

(*) فيما قبل الثورة .

د. محمد حلمی مراد (١٩٧٣)	التربية والتعليم
د. حسين خلاف (١٩٧٨)	الدولة للعلاقات الثقافية الخارجية
د. محمد زكى شافعى (١٩٧٩)	الاقتصاد والتعاون الاقتصادى
د. على الجريتلى (١٩٨٥)	المالية ، والاقتصاد
د. عبدالعزيز حجازى (١٩٨٢)	المالية ، والاقتصاد ، رئاسة الوزراء
د. أحمد خليفة (١٩٨٣)	الشئون الاجتماعية والتخطيط
الشيخ أحمد حسن الباقورى (١٩٨٥)	الأوقاف
د. إسماعيل صبرى عبدالله (١٩٨٧)	التخطيط
د. محمد صفىّ الدين أبو العز(١٩٩٠)	الشباب
د. أحمد فتحى سرور (١٩٩٢)	التربية والتعليم
د. عاطف صدقى (١٩٩٢)	رئاسة الوزراء
د. على لطفى (١٩٩٢)	المالية ورئاسة الوزراء
د. مفيد شهاب (١٩٩٧)	التعليم العالى والبحث العلمى
د. محمود حمدى زقزوق (١٩٩٧)	الأوقاف
د. يحيى الجمل (١٩٩٨)	الدولة لشئون مجلس الوزراء
د. عبد السلام عبد الغفار (٢٠٠٠)	التربية والتعليم

رؤساء البرلمانات الذين نالوا جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية

١ـ د. رفعت المحجوب	١٩٨٠
٢ ـ محمد صبحى عبد الحكيم	١٩٨٤

(*) فيما قبل الثورة .

د. سليمان عزمى (١٩٦٢)	الصحة *
د. أحمد رياض تركى (١٩٦٣)	البحث العلمى
د. محمد مرسى أحمد (١٩٦٤)	التعليم العالى
د. محمد نجيب حشاد (١٩٦٥)	الزراعة
د. محمود صلاح الدين (١٩٦٧)	الصحة *
د. حسين سعيد (١٩٦٧)	التعليم العالى
د. محمد النبوى المهندس (١٩٦٩)	الصحة
د. حسن مرعى (١٩٧٠)	التجارة والصناعة
د. حسن أحمد بغدادى (١٩٧٠)	الإصلاح الزراعى
د. كمال رمزى استينو (١٩٧٣)	التموين والتجارة الداخلية
د. وليم سليم حنا (١٩٧٨)	الشئون القروية
د. مصطفى الجبلى (١٩٧٩)	الزراعة واستصلاح الأراضى
د. مصطفى كمال حلمى (١٩٨٠)	التربية والتعليم ، والتعليم العالى والبحث العلمى
د. حسن محمد إسماعيل (١٩٨٠)	التربية والتعليم ، والتعليم العالى والبحث العلمى ، والثقافة
د. محمد بكر أحمد (١٩٨١)	استصلاح الأراضى
د. شفيق الخشن (١٩٨٢)	الزراعة
د. عبده سلام (١٩٨٢)	الصحة
د. أحمد محرم (١٩٨٣)	الإسكان
د. إبراهيم بدران (١٩٨٤)	الصحة

(*) فيما قبل الثورة .

د. إبراهيم حلمى عبدالرحمن (١٩٨٤)	التخطيط
د. محمد محب زكى (١٩٨٧)	الزراعة والإصلاح الزراعى
د. عثمان عدلى بدران (١٩٨٨)	الزراعة واستصلاح الاراضى وشئون السودان
د. إبراهيم زكى قناوى (١٩٨٨)	الرى
د. محمود محمد محفوظ (١٩٩٠)	الصحة
د. أحمد أحمد جويلى (١٩٩١)	التموين والتجارة الداخلية ، والتجارة والتموين
د. عزيز أحمد يس (١٩٩٨)	الإسكان والسياحة

2

الوزراء والاستثناءات والمصادفات

- ظروف استثنائية فى إختيار الوزراء
- المصادفة وإختيار الوزراء
- وزراء بالاسم نفسه
- وزراء بأسماء متشابهة

دار الخيّال

ظروف استثنائية فى إختيار الوزراء

نتناول فى هذا الفصل أمثلة محددة للاختيارات الاستثنائية ولأسلوبها لنرى بعض ما هو ممكن وما هو جائز وما هو مفيد وما هو منطقى ومن خلال هذا نتعرف على أسلوب أصحاب القرار فى مصر فى الاختيار من خلال حالات محددة.

الحالة الأولى: اختيار وزير للعدل بعد مذبحة القضاء

فى نهاية أغسطس ١٩٦٩ كانت تفصيلات مذبحة القضاء قد تم طبخها تماماً وأصبحت جاهزة للإعلان ، وذلك فى صيغة أطلق عليها مصطلح مضلل ، مراوغ ، هو «إعادة تنظيم الهيئات القضائية» و بمقتضى هذه الصيغة اعتبر القضاة جميعاً مستقيلين من وظائفهم ثم أعيد تعيينهم .. المحصلة أن بعضهم لم يعد تعيينه من الأساس ، وهؤلاء هم الذين استبعدتهم المذبحة أو فصلتهم من وظائفهم !! والبعض الآخر نقل إلى مواقع أخرى .. كان من المهم أن يخرج الوزير الذى أتم المذبحة مع المذبحة فى الوقت نفسه ، ليكون بمثابة كبش الفداء ، وبالتالى كان من المهم أيضاً أن يختار وزير جديد يوقع على قرارات إعادة التعيين !!

مَنْ هو الذى يقبل أن يوقع هذه القرارات ؟

كان هذا هو السؤال ..

عرُض المنصب على اثنين من أقطاب القضاء أحدهما كان من أقطاب التنظيم الطليعى أيضاً .. حاورا وداورا .. ولأن السلطة دائماً عبقرية سأل الرئيس عبد الناصر أعوانه : هل يعرف أحدكم رئيس مجلس الدولة ؟ أجاب كل أفراد الحاشية المقربين أنهم لا يعرفونه ، كذلك كان رئيس الجمهورية نفسه لا يعرف رئيس مجلس الدولة.

هكذا أصبح هذا الرجل بمثابة المرشح المفضل لأنه لا علاقة له بأحد من رجال الدولة (والتنظيم الطليعى بالتالى) وهكذا يصبح مفاجأة تقلل من صدى مذبحة القضاء التى سيوقع على المراسيم الخاصة بها..

وهكذا اختير المستشار مصطفى كامل إسماعيل ليكون وزيراً للعدل فى ٣١ أغسطس ١٩٦٩.

وكان الاختيار من وجهة نظر السلطة موفقا إلى أبعد الحدود.

الحالة الثانية : اختيار وزير للخارجية بعد مبادرة السلام:

كانت استقالة إسماعيل فهمى عقب مبادرة السلام فى نوفمبر ١٩٧٧ مفاجئة للأوساط السياسية جميعاً ، فقد كان الرجل قد بذل جهداً كبيراً فى التقارب المصرى الأمريكى ، وكان مقتنعاً تمام الاقتناع بخطوات الرئيس السادات فى هذا الاتجاه ، بل إنه كان سابقاً إلى اقتراح المضى فى مثل هذا الاتجاه ، ولكنه فى الوقت ذاته لم يتحمل صدمة المبادرة ، وكان المطلوب أن يأتى مَنْ يتحمل صدمة المبادرة من ناحية ، ويكون قادراً على الخطوات التالية من ناحية أخرى .. كان الرجال البارزون فى الخارجية المصرية يومها أكثر تحفظاً من إسماعيل فهمى فيما يخص السلام فقد كانت

تطلعاته فى هذا الصدد تفوق تطلعاتهم جميعاً وهم الذين كانوا لا يزالون متأثرين بمدرسة الدكتور محمود فوزى المتحفظة التقليدية أو بمدرسة محمود رياض وهى مدرسة لا تختلف كثيراً عن مدرسة الدكتور فوزى التى تردد عبارات الرئيس فحسب ، وكان لابد من البحث عن سفير قديم بارز مؤمن بالسلام .. ولحسن الحظ كان هذا السفير موجوداً بل إنه كان أيضاً صديقاً قديماً لرئيس الجمهورية .

كان محمد إبراهيم كامل سفيرنا فى ألمانيا قد تحمس تماماً لمبادرة السلام على عكس غيره من سفرائنا فى العواصم الكبرى فى ذلك الوقت بمن فيهم بعض الوزراء السابقين فقد كان الدكتور مراد غالب سفيرنا فى موسكو ووزير الخارجية السابق سفيراً فى ذلك الوقت فى بلجراد ، ولكنه لم يستوعب فكرة المبادرة ، كذلك كان حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومى سفيراً لنا فى باريس وكان هناك السفير أشرف غربال فى واشنطن ، لكن هؤلاء جميعاً لم يكونوا متحمسين لخطوة السادات الجريئة بأكثر من إسماعيل فهمى الذى آثر الاستقالة ..

ولكن ... كان هذا الفدائى القديم محمد إبراهيم كامل متحمساً للمبادرة والسلام ..

اختير محمد إبراهيم كامل بالتالى وزيراً للخارجية دون أخذ إذنه ، وكيف يفكر أحد فى أخذ رأيه وهو المتحمس والصديق ! وفوجىء الوزير الجديد بهذا الخبر وإن لم يكن هذا الاختيار بعيداً عن طموحاته وآماله ..

كان الاختيار ناجحاً بالفعل وأدى الرجل خطوات متتابعة فى القدس وفى القاهرة وفى غيرهما من العواصم ولكن أعصابه لم تتحمل الجهاد إلى النهاية ، ولهذا فإنه آثر الاستقالة عند توقيع الاتفاقيات المعروفة باسم كامب ديفيد..

ومع هذا فقد ظل السادات يكرمه ويكرمه ولم يهاجمه أبداً ، كان السادات يعرف أنه أدى الدور السياسى المطلوب بحماس وطنى منقطع النظير ، وأنه ساعد على

تحقيق ما حققه حتى إن لم يكن هو نفسه مدركاً للدور الجبار الذى قام به ، وقد واصل هذا الرجل هذا الدور الوطنى حين كتب مذكراته عارضاً كل المصاعب والعقبات التى صادفت الجانب المصرى ، ومن ثم فإنه سجل بطريقة غير مباشرة حجم وحقيقة انتصارات السادات على هذه العقبات .. كذلك واصل محمد إبراهيم كامل أداء هذا الدور الوطنى المتميز حين أدلى بأحاديث تالية فى فترة متأخرة من حياته أماط فيها اللثام عن فهمه الجديد لكثير من الحقائق ، وجاهر بأن السادات كان على صواب فى القرارات التى اتخذها.

ثالثا : اختيار وزير للحربية بعد إقالة المشير عامر بعد الهزيمة فى ١٩٦٧

كانت المواصفات تقتضى تعيين وزير حربية يتولى تصفية مجموعة المشير عبدالحكيم عامر من القادة والضباط وهى مجموعة كبيرة ومؤثرة ، ولابد إذاً من أن يكون هذا الوزير الجديد معاديا لهذه المجموعة بحيث يمكن إلقاء تبعة إخراج هؤلاء عليه ، وتبرئة الرئيس من أن يكون هو الذى يصفى بنفسه مجموعة صديقه الحميم القديم .... ومن أن يكون هو الذى يؤدى مثل هذه الأدوار الصغيرة !!.

عُرض المنصب على زكريا محيى الدين فاعتذر بالطبع لأنه كان أذكى من أن يقبل هذا المنصب كما كان أذكى من أن يقبل منصب رئيس الجمهورية عندما تنحى عبدالناصر قبلها بأيام.

وعُرض المنصب على صلاح نصر فرفض لأنه يعرف المطلوب منه وهو أصلا قريب من المشير ومن مجموعته ..

وعُرض المنصب بعد هذا على عبدالمحسن أبو النور وتمت له النجاة منه..

أخيرا وجد أمين هويدى الذى كان على خلاف علنى مع أبرز أعوان المشير وهو صلاح نصر أدى إلى تركه منصبه كنائب رئيس المخابرات والانتقال إلى السلك الدبلوماسى ليعمل سفيرا..

جاء أمين هويدى ليكون وزيراً للحربية وبعد أسابيع قليلة أصبح بالاضافة إلى هذا مديراً للمخابرات ، وتولى الإسهام فى تصفية مجموعة المشير .. ثم فى تصفية المشير نفسه والقوات التى كانت معسكرة فى بيت المشير.

كانت السلطة ذكية فى اختيار أمين هويدى وهو لايزال حتى الآن بعد ٣٥ سنة يواصل دوره فى تصفية المشير ونقده وتسفيه تصرفاته وتأكيد وإثبات أنه انتحر ولم يمت مقتولا.

رابعاً : اختيار أول وزيرة فى عهد الثورة

كان وصول المرأة إلى منصب الوزيرة فكرة من الأفكار الثورية التى لابد للثورة من أن تنفذها بعد مرور أكثر من عشر سنوات على قيامها.

وفى المقابل فإن الرئيس جمال عبدالناصر كان ـ كما نعرف وكما يحب معظمنا حتى وإن أنكرنا هذا ـ رجعيا جدا فيما يتعلق بشئون المرأة والأسرة ، ولم يكن على استعداد لأن يمنح المرأة دورا حقيقيا فى الممارسة السياسية على هذا المستوى ، ومع هذا فإن روح الثورة فى دمه كانت لابد أن تنفذ هذه الخطوة ..

طلب عبدالناصر الترشيحات لهذه الخطوة من أكثر من جهة ، ثم طلب الصور الشخصية للمرشحات ، ومع أنه كان يعرف بعضهن إلا أنه لم يكن يعرف البعض الآخر بالطبع..

لم يكن أحد يعرف ماذا سيفعل عبدالناصر بالصور الشخصية للمرشحات لمنصب أول وزيرة مصرية ولكن فيما بعد عرفت الحقيقة ، كان عبدالناصر يبحث عن أقل المرشحات جمالا ، ومن حسن الحظ أنه عثر على المطلوب حتى يخرس الألسنة ، وطبعا نحن نعرف الآن أحاديث الألسنة التى تحدثت عن اختيار ميتران لإحدى عشيقاته وزيرة !! حدث هذا فى فرنسا نفسها ، وبعد وفاة عبدالناصر بثلاثين عاما.

ولكن عبدالحكيم عامر فى المقابل كان يعلق على هذا التصرف: ويقول إن عبدالناصر ضحك علينا وأقنعنا بأن معنا وزيرة !!

خامسا: اختيار وزيرين للمالية والاقتصاد ذرا للرماد فى العيون

فى نهاية عهد الرئيس السادات وبعد انتهاء مراحل الدكاترة عبدالعزيز حجازى وعبدالمنعم القيسونى ومحمد زكى شافعى وأحمد أبو إسماعيل كان لابد من اختيار رئيس لما يسمى بالمجموعة الاقتصادية الوزارية، وكان فى العادة ينال درجة نائب رئيس وزراء، ولأساب كثيرة برز اسم الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد وزير التخطيط ليحتل هذا المنصب، فإذا به يصمم على أن يتولى الوزارات الثلاث جميعاً أى أن يكون وزيرا للمالية والاقتصاد والتخطيط ولم يكن هناك ما يمنع السلطة من موافقته على مثل هذه الفكرة وبخاصة أنه عند تشكيل هذه الوزارة فى مايو ١٩٨٠ كان أحد أهم الشعارات المرفوعة هو تقليل عدد الوزارات... وهو ما حدث بالفعل بطريقة واضحة جدا.

.. ولكن فيما بعد ظهرت للرأى العام صورة أقرب ما تكون إلى الصورة التى سادت فى نهاية عهد وزارة الدكتور كمال الجنزورى وهى عجز عقلية وزير التخطيط عن تسيير أمور المالية والاقتصاد بالسلاسة المطلوبة، وألح الرأى العام فى ضرورة وجود وزير للمالية ووزير الاقتصاد أو بعبارة أدق فى الخلاص من انفراد عبدالرزاق عبدالمجيد بهذه المجالات، ولأنه كان رجلا مسئولا كنائب رئيس وزراء فإنه لم يعارض كثيرا، ووصل إلى حل وسط هو تعيين وزير دولة للمالية، ووزير دولة للاقتصاد وبقائه محتفظا بالوزارات الثلاث بالإضافة إلى منصبه كنائب رئيس وزراء..

وقد حدث هذا بعد مقال عنيف للكاتب الكبير مصطفى أمين شبهه فيه بموسولينى فى إيطاليا وما جره انفراده بالسلطة من كوارث ..

ولكن مَنْ هما الوزيران الجديدان ، لابد أن يكونا من البعيدين عن منافسة عبدالرزاق عبدالمجيد فى الصورة الظاهرة .

وهكذا وقع اختياره على أستاذ الإحصاء فى جامعة القاهرة ليكون وزيرا للاقتصاد «وعلى كل حال فهو يقدم للصحافة على أنه أستاذ فى كلية الاقتصاد وليس أستاذ إحصاء».

كما وقع اختياره على مهندس زراعى متميز ليكون وزيراً للمالية ، وكان هذا المهندس الزراعى المتميز قد عمل فى المجال المالى ، ووصل إلى مناصب عليا فى وزارة المالية ..

هكذا كان الاختيار عبقريا ..... بحيث خرج هذان الوزيران مع أول تغيير .... وخرج معهما بالطبع نائب رئيس الوزراء الذى كان على وشك الصعود إلى رئاسة الوزارة.

سادسا : اختيار وزير التعليم العالى بعد مظاهرات الجامعة فى ١٩٦٨

كانت مظاهرات الطلبة فى ١٩٦٨ بالإضافة إلى مظاهرات الجماهير بمثابة أزمة كبيرة لنظام الرئيس عبد الناصر، وقد كشفت هذه المظاهرات حقيقة التعاطف اللحظى للشعب فى مظاهرات ٩ و١٠ يونيو ١٩٦٧.. وكان لابد من تغيير..

صدر بيان ٣٠ مارس وتم تغيير الوزارة ثم بدأ إجراء الانتخابات التى أسفرت عن إعادة تشكيل لجان المستويات المختلفة فى الاتحاد الاشتراكى ، وصعد وزير التعليم العالى (الدكتور محمد لبيب شقير) إلى عضوية اللجنة التنفيذية العليا وكان لابد من اختيار وزير تعليم عال جديد ..

كان أحد رؤساء الجامعات السابقين قد أصبح منذ شهور قليلة وزيراً للتربية

والتعليم (وهو الدكتور محمد حلمي مراد) ، وكان من الممكن أن يكون وزيراً للتعليم العالى.. ولكن هذا لم يكن وارداً.

كذلك كان هناك أكثر من عميد من عمداء الجامعات يتولون وزارات مختلفة .. ولكن الاختيار لم يقع على أى منهم.

وكان هناك أربعة مديرين للجامعات كان أحدهم وهو مدير جامعة الأسكندرية وزيراً سابقاً.. ولكن بذكاء الرئيس عبدالناصر اختار رئيس الجامعة الرابعة «جامعة أسيوط» وكانت الجامعات أربعا فقط ، والسبب واضح للجميع بل معلن ، وهو أن جامعة أسيوط لم تشهد أية مظاهرة فى سياق الغضب العارم الذى اجتاح الجامعات..

كان رئيس جامعة أسيوط هو أحدث وأصغر وأقل رؤساء الجامعات شهرة وربما أقلهم أداء أيضا ، ولكن كان لابد من تطبيق سياسة الجزرة حتى يحاول كل رئيس جامعة التحكم فى جامعته من الأصل ..

وهكذا شهدت الفترة التالية نزول بعض رؤساء الجامعات وبعض أساتذتها الكبار «ومنهم الدكتور رفعت المحجوب على سبيل المثال» بأنفسهم إلى مظاهرات الطلبة لتهدئتها تماما.

وهكذا أصبح هناك معيار جديد مستحدث للنجاح فى وظيفة رئيس الجامعة.

سابعاً : اختيار وزير للمواصلات عقب ١٥ مايو ١٩٧١

كانت حركة التصحيح فى ١٥ مايو مفاجئة لكثير من الوزراء الذين كانوا لا يزالون ، شأنهم فى هذا شأن السياسيين ، يلعبون على الحبلين حتى حدوث الحركة..

عندما أقال الرئيس السادات شعراوى جمعة بدأت الاتصالات بالوزراء الآخرين ليستقيلوا احتجاجا على هذه الإقالة باعتبار أن شعراوى كان بمثابة رئيس الوزراء

«السرى» وصاحب الأمر والنهى وصاحب الكلمة العليا كوزير للداخلية وأمين للتنظيم فى الاتحاد الاشتراكى وكمسئول عن التنظيم الطليعى وسرعان ما استقال الأقربون ، ثم الأقربون ، وبالطبع فإن بعض الوزراء وعد بالاستقالة ولم يفعل .. أما وزير المواصلات فعمد إلى حل وسط يمثل اللعب على الحبلين بطريقة طريفة ، فقد كتب استقالته ، ووضعها فى خطاب مسجل بعلم الوصول لرئيس الجمهورية.

طبعا الجواب المسجل بعلم الوصول يأخذ فى طريقه من الوزارة إلى الرياسة يومين حتى يصل .. فى هذه الأثناء شُكلت الوزارة الجديدة فى ١٥ مايو ، والوزير باق فى مقعده لأنه لم يكن قد استقال مع المستقيلين ، لأنه بطبعه رجل غير سياسى ومن المفترض أنه لا علاقة له بهذا ولا ذاك ، وقد كان فى الأصل لواء جيش من دفعة الرئيس عبدالناصر وقرب إحالته للتقاعد قال لزميل دفعته الرئيس عبد الناصر إن كل زملائه كُرموا وأنه يطمح فى التكريم فعينه وزيرا للمواصلات !! وضرب عبدالناصر بهذا عصفورين بحجر واحد ، فقد كان هذا الوزير قبطيا ، وهكذا استهلك عبدالناصر النسبة المخصصة للأقباط بتعيين هذا الوزير العسكرى المنتمى إلى دفعته هو.

ولكن .. بعد تشكيل وزارة الدكتور فوزى التى أعقبت حركة التصحيح بيومين اكتشف رئيس الجمهورية فى البريد المعروض عليه الاستقالة مرسلة فى خطاب مسجل بعلم الوصول...

وببساطة شديدة قبل الرئيس السادات الاستقالة وسأل فى تلقائية: هل هناك موظف قبطى كبير فى هذه الوزارة ليتولاها ، لأن الوزير المستقيل كان قبطيا ، ومن حسن الحظ كان هناك نائب وزير سابق للمواصلات كان مهندسا وكان قبطيا فى ذات الوقت فاستدعى لحلف اليمين .. بعلم الوصول.

ربما يظن البعض أن اكتشاف استقالة الوزير هو ما مهد السبيل لهذا الوزير الجديد لأن ينال حظاً لم يكن له .. لكن المفاجـأة أعجب من هذا وهى أن هذا الوزير الجديد كان هو صـاحب الحق فى هذا المنصب قبل الوزير المسـتقيل بعلم الوصـول ، لولا ما حدث فى ١٩٦٦ من اختيار الرئيس عبـد الناصر له إكراما وتكريما مع أنه لم تكن له علاقة بوزارة المواصلات من أية ناحية.

وهكذا عاد الحق إلى صـاحبه بعد هذه السنوات. وكان السـبب فى هذا الإنصاف هو البريد المسجل بعلم الوصـول الذى لم يسمح بضياع كتاب الاسـتقالة فى الطريق من شارع رمسيس إلى عابدين .. مع أن بريداً كثيراً يضيع.

المصادفة واختيار الوزراء

بعد أن حلف الوزراء اليمين الدستورية ، اكتشفوا أن أحد زملائهم جاء إلى مقعد الوزارة بالمصادفة البحتة ولمجرد تشابه الأسماء مع شخص آخر كان مرشحاً لهذا المنصب..

حدث هذا أكثر من مرة فى الواقع وليس فى الخيال.

ومع هذا فإن وزير المصادفة يستمر وينجح.

بل أكثر من هذا فإن الحظ فى بعض الأحيان لا يهمل صاحب الترشيح الأصلى وإنما يأتى إليه بالوزارة فى فترة تالية وربما بأسرع مما يتصور صاحب الواقعة الذى تخطاه الحظ فى لحظة من اللحظات.

طبعاً السبب الرئيسى فى هذا الموقف هو زيادة عدد الوزراء وعدم انتمائهم إلى مجموعة محددة سلفاً بحيث يصعب على أى غريب عن المجموعة أن يوجد فجأة بينها.. هكذا كانت القاعدة فى العصر القديم حين كان الطريق إلى كرسى الوزارة يمر بخطوات معروفة جيداً.. ولا يأتى وزير بالمصادفة أبداً..

ولكن بدأت الفرصة لظهور وزراء المصادفة فى أثناء ثورة ١٩١٩ حين هددت الثورة باغتيال من يقبل بالعمل كوزير ، وهكذا أصبح من الصعب أن يقبل الوزراء التقليديون العمل فى ظل هذا التهديد ، وهكذا فإن شخصيات من وزن عدلى يكن باشا وعبدالخالق ثروت باشا وحسين رشدى باشا وإسماعيل صدقى باشا وأحمد مظلوم باشا امتنعت عن قبول المنصب الوزارى.. وكان الحل هو صدور تشريع جديد يعطى الوزير الحق فى المعاش المخصص للوزراء بمجرد قبوله الوزارة.. وهذا يعنى أن أسرة الوزير لن تشرد إذا فقد حياته فجأة بسبب الاغتيال.. وهكذا تشكلت ثلاث وزارات إدارية مابين ١٩١٩ و١٩٢٠ ضمت ١٠ وزراء جدد لم يكن لهم عهد بالوزارة ، وإن لم يكونوا بعيدين بالطبع عن طبقة المستوزرين ووكلاء الوزرارات وكبار رجال القضاء والحكومة.

لكن سرعان ما عادت الأحوال إلى النمط السابق ولم يأت وزراء من خارج نطاق دائرة المرشحين .

ثم بدأ الحصول على المنصب بتشابه الأسماء منذ وزارة الوفد الأخيرة فى يناير ١٩٥٠ .

وقد اختير المستشار مرسى فرحات باشا وزيراً للتموين على حين كان المرشح لهذه الوزارة هو المستشار قطب فرحات. ويُروى ، بل تتواتر الرواية ، أن النحاس باشا نفسه فوجئ بمرسى فرحات فى القاعة التى اجتمع فيها الوزراء استعداداً لأداء اليمين الدستورية أمام الملك فاروق ، وساعتها قال النحاس باشا للوزير الجديد بتلقائيته المحببة : خلاص.. نصيبك كده! ولم يكن الوقت يسمح باستدعاء قطب فرحات حتى يمكنه الحضور ، فقد كان وقت حلف اليمين قد أزف.

روايات مضادة تقول إن الوفديين كانوا معجبين بنزاهة أحكام مرسى فرحات فى قضايا حكم فيها لصالح الوفد على الرغم من أنه لم يكن وفديا متعصبا ، وأن هذا هو السبب فى ترشيحه للوزارة ، لكن يبدو مثل هذا السبب مع وجاهته أقل قوة فى ترشيح وزير جديد فى وزارة وفدية تتولى الحكم بعد فوزها فى الانتخابات مع كثرة

الكفاءات الوفدية إلى حد كبير فى ذلك الوقت ، ومع وجود طموحين كثيرين إلى المقعد الوزارى حتى على الأقل من بين مَنْ فازوا فى الانتخابات.

وعلى كل حال فإن مرسى فرحات لم يطل عهده بالوزارة واستقال منها بعد عشرة أشهر.

فى أثناء حكم هذه الوزارة نفسها عين عبد المجيد عبد الحق وزير دولة ، ولعبد المجيد عبد الحق شقيق أكثر شهرة نال الوزارة قبله وعمل وزيراً للشئون الاجتماعية وللأوقاف والتموين.

وحين دخل عبد المجيد عبد الحق الوزارة قيل أيضا إن المقصود كان هو عبد الحميد عبد الحق ، وأخطأ السكرتير أو مدير المكتب وطلب عبد المجيد عبد الحق بدلاً من عبد الحميد.

الرواية جائزة الصحة ظاهرياً لأن عبد الحميد كان أكثر شهرة من أخيه ، وكان صديقاً لأهل الفن والصحافة إلى درجة أن الموسيقار محمد عبد الوهاب غنى له أغنية ألفت خصيصا لمساندته فى الانتخابات البرلمانية ، وكان مرشحاً عن دائرة السيدة زينب فى إحدى مرات التكتل ضد الوفد ، وقد كان عبدالحميد عبدالحق من الوفدين القلائل الذين فازوا فى هذه الانتخابات التى خاضها بإصرار وذلك على الرغم من مقاطعة الوفد لهذه الانتخابات.. وكانت أغنية الموسيقار عبدالوهاب تقول:

«يا أهل الحى.. يا أهل الدائرة.. يامجاورين السيدة نظرة «حلفتكم بالست الطاهرة» لتجاوبوا وتقولوا الحق.. تنتخبوا مين؟ فترد الجماهير أو (مجموعة الكورس) قائلة: عبدالحق».

ليس هذا فحسب ، بل إن الصورة التذكارية التى تتصدر مؤسسة «أخبار اليوم» الآن تضم فى الصف الأول عبد الحميد عبدالحق باشا الذى كان صديقاً لرجال الصحافة وودوداً معهم إلى حد حضور حفل إصدار الجريدة الجديدة معهم.. فضلا

عن هذا فقد كان عطوفاً على الشاعر البائس عبدالحميد الديب وللشاعر قصائد كثيرة فى مدحه.

ورغم أن الأخوين عبد المجيد وعبد الحميد كانا وزيرين ومحامين ناجحين ورجلى مجتمعات ، ورغم أن عبد الحميد باشا تولى منصب نقيب المحامين وأسس حزبا خاصا بنفسه فى فترة من الفترات سماه «حزب العمال» ، ورغم الباشوية ، فإن الأخ الثالث للوزيرين يحظى بمكانة أرفع وأخلد فى الوجدان الشعبى لأنه فنان ، وهو الملحن المعروف عبدالعظيم عبدالحق..

ابنة أحد الأخوين الوزيرين متزوجة الآن من ريمون خليفة نائب رئيس مجلس إدارة شركة إنتركونتننتال (القارات الست) العالمية.

أحد الأسباب التى تدفعنى إلى أن أتشكك بعض الشىء فى قصة عبد المجيد عبد الحق هى أن أخاه عبدالحميد كان قد عمل وزيراً فى وزارة إبراهيم عبد الهادى (١٩٤٩) ، وهكذا كانت عودته إلى الوزارة مع الوفد (١٩٥٠) مستبعدة بعض الشىء.. ولهذا يقول البعض إن الوفد استوزر عبدالمجيد من باب النكاية فى عبدالحميد الذى قبل الوزارة فى وزارة غير وفدية.

❑

فى عهد الثورة كانت الفرصة أكبر فى الحصول على منصب الوزارة بفضل تشابه الأسماء وكان من الطبيعى ألا يحدث هذا إلا عندما توسعت الثورة فى اختيار وزراء من خارج دائرة الضباط الأحرار ، وهى الدائرة التى كانت معروفة جيداً لأفرادها بحكم الزمالة.

وقد حدث هذا فى مارس ١٩٦٨ حيث كان الدكتور إسماعيل غانم الأستاذ بكلية الحقوق فى جامعة عين شمس وعميد الكلية مرشحاً للوزارة ، وتصادف أن سكرتارية الرئيس جمال عبدالناصر اتصلت بالدكتور حافظ غانم وكان أستاذاً هو الآخر فى كلية الحقوق فى جامعة عين شمس أيضاً ، وهكذا جاء الدكتور حافظ

غانم وزيراً للسياحة فى وزارة الرئيس عبد الناصر الأخيرة.. وقادت المصادفة إلى ما هو أكثر أهمية من هذا ، فقد أقيل الدكتور محمد حلمى مراد فجأة من منصب وزير التربية والتعليم ، وهكذا أصبح الدكتور محمد حافظ غانم وزيراً للتربية والتعليم.

لكن الفرصة لم تضع من الدكتور إسماعيل غانم ، بل بالعكس سعت إليه مرتين حيث دخل الوزارة وخرج منها ، وعين رئيساً للجامعة ، وبقى فى هذا المنصب حتى عاد ودخل الوزارة مرة ثانية فى حالة من الحالات القليلة فى عهد الثورة :

ففى ١٥ مايو ١٩٧١ وقع الاختيار على الدكتور إسماعيل غانم ليكون وزيراً للثقافة فى وزارة الدكتور محمود فوزى ، وكان الدكتور محمد حافظ غانم لايزال وزيراً للتربية والتعليم ، بينما كان إسماعيل غانم قد وصل بعد العمادة إلى منصب وكيل جامعة عين شمس.

وقد بقى «الغانمان» معاً فى مجلس الوزراء منذ مايو ١٩٧١ وحتى الوزارة التالية فى سبتمبر ١٩٧١ حيث خرج الأحدث وهو الدكتور إسماعيل غانم ، ومن حسن حظه أنه تولى عند خروجه مباشرة منصب مدير جامعة عين شمس ، ثم عاد إلى دخول الوزارة مرة ثانية بعد عامين ونصف عام عند تشكيل وزارة الرئيس السادات الثانية فى أبريل ١٩٧٤ كوزير للتعليم والبحث العلمى ، وكان أول قانونى مصرى يتولى وزارة البحث العلمى (على نحو ما يفعل الدكتور مفيد شهاب الآن).. واستمر إسماعيل غانم حتى أبريل ١٩٧٥ وزيراً للتعليم العالى والبحث العلمى أى أنه شغل هذا المنصب فى وزارة الرئيس السادات الثانية ووزارة الدكتور عبدالعزيز حجازى ، وفى هاتين الوزارتين كان الدكتور حجازى هو صاحب الأمر ، ومن المهم أن نشير إلى أنه [أى حجازى] كان عميداً لتجارة عين شمس قبل أن يختار وزيراً للخزانة (مارس ١٩٦٨) ، فى الوقت الذى كان إسماعيل غانم عميداً للحقوق فى عين شمس ومرشحاً لدخول الوزارة .

ومن الطريف أن الدكتور محمد حافظ غانم كان قد ترك الوزارة بعد إسماعيل غانم بأقل من ثلاثة أشهر حين شكل الدكتور عزيز صدقى وزارته فى يناير ١٩٧٢ ،

وبقى الدكتور حافظ غانم فى مناصب رفيعة القدر فى الاتحاد الاشتراكى وصلت إلى أن تولى منصب الأمين العام للجنة المركزية ، ثم اختير نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للتعليم العالى فى وزارة ممدوح سالم (أبريل ١٩٧٥) ليخلف زميله صاحب نفس اللقب فى وزارة التعليم العالى ، وإن كان قد حظى ، بحكم أقدميته، بمنصب نائب رئيس الوزراء. وكأنه (أى حافظ غانم) نال الوزارة بدلا من إسماعيل غانم فى ١٩٦٨ وخلفه فيها عند خروجه منها لآخر مرة فى ١٩٧٥ .

وهكذا فإن هناك «غانماً» تولى وزارتى البحث العلمى والثقافة بالإضافة إلى التعليم العالى وهو أستاذ القانون المدنى الدكتور إسماعيل غانم ، وهناك غانماً آخر تولى وزارة التربية والتعليم قبل أن يتولى التعليم العالى ، وهو أستاذ القانون الدولى الدكتور محمد حافظ غانم ، وكلاهما دخل الوزارة وخرج منها وعاد إليها.. وكلاهما أستاذ فى حقوق عين شمس.. لكن صاحب المصادفة نال حظاً وزاريا أكثر من حظ المرشح الأصلى الذى نال حظا جامعياً أوفى حيث عمل كعميد ، وكوكيل للجامعة ، وكرئيس للجامعة.

❑

فى بداية عهد الرئيس السادات حدث شىء مشابه ، رشح محيى الدين عبداللطيف وزيرا للنقل فى وزارة الرئيس السادات الأولى [وزارة الحرب] فى مارس ١٩٧٣ ، لكنه بدلا من أن يتم استدعاؤه استدعى شقيقه الحسينى عبداللطيف وعين وزيرا للنقل ، كان الحسينى عبداللطيف من المهندسين العسكريين المتميزين ، أما محيى الدين عبداللطيف فعوض عن هذا واختير محافظا للقليوبية (نوفمبر ١٩٧٤ ـ نوفمبر ١٩٧٦) ، ثم عُين نائبا لوزير المواصلات ، وبقى فى هذا المنصب الرفيع فترة طويلة ، فلما طال العهد بسليمان متولى فى المنصب الوزارى آثر محيى الدين عبداللطيف الاستقالة من منصب نائب الوزير واحتفظ برئاسة لجنة النقل والمواصلات فى مجلس الشعب.

وكما حدث فى قصة قطب فرحات ومرسى فرحات فإن الذى اكتشف الخطأ كان

هو الرئيس نفسه ، وفى حالتنا هذه فإن الرئيس السادات هو الذى اكتشف أن الحسينى جاء بدلا من محيى الدين عبداللطيف لكن هذا الاكتشاف لم يحدث فى الصالون قبل أداء اليمين ، ولكنه حدث فى لحظة أداء اليمين على وجه التحديد !

❑

المثل الأقل شهرة فى السبعينيات كان هو قصة الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد مع الدكتور على عبدالمجيد.

تبدأ القصة فى أثناء وزارة ممدوح سالم الثالثة وبالتحديد فى ٢٢ أبريل ١٩٧٧ ، أى بعد التعديل الوزارى المحدود الذى أعقب مظاهرات ١٧ و١٨ يناير ١٩٧٧ التى كان الرئيس السادات يطلق عليها «انتفاضة الحرامية» ويطلق عليها معارضوه «انتفاضة الخبز».

كان من المتوقع أن تخرج المجموعة الوزارية الاقتصادية التى كان يرأسها الدكتور عبدالمنعم القيسونى ، لكن التعديل الوزارى (الذى تم فى ٤ فبراير ١٩٧٧) لم يشمل خروج هذه المجموعة وإنما خروج الوزيرة التى أشارت إلى ضرورة استقالة الوزارة بسبب هذه الأحداث (وهى الدكتورة عائشة راتب) ووزير الإعلام (الدكتور جمال العطيفى) الذى نسب إليه أنه أعطى الفرصة لمثل هذه الاتجاهات المعارضة للظهور على شاشات التليفزيون(!!)

لكن الطبيعى كان أن تخرج المجموعة الاقتصادية تباعا..

وقد حدث بالفعل بعد شهرين وبالتحديد فى ٢٢ أبريل ١٩٧٧ أن خرج وزير التخطيط الدكتور محمد محمود الإمام وجاء الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد ليخلفه كوزير للتخطيط.

عبد الرزاق عبد المجيد نفسه روى أنه كان مرشحاً لدخول الوزارة فى بدايتها فى نوفمبر ١٩٧٦ وليس فى وسطها كما حدث بالفعل فى أبريل ١٩٧٧ ، لكنهم بدلاً أن يستدعوه استدعوا الدكتور على عبدالمجيد عبده ، وهو أستاذ إدارة أعمال متميز

جداً ، وكان فى ذات الوقت وكيلاً لكلية تجارة القاهرة ، وكانت له شعبية كبيرة بين الطلاب.. وهكذا أصبحت الوزارة التى أسندت إلى الدكتور على عبدالمجيد هى وزارة التنمية الإدارية.

وإذاً فإنه فى أبريل ١٩٧٧ انضم عبدالرزاق عبدالمجيد إلى الوزارة التى كانت تضم مَنْ جاء على أنه هو ، واحتفظ كل منهما بمنصبه الوزارى تبعا لتخصصه فعلى عبدالمجيد وزير للتنمية الإدارية ، وعبدالرزاق عبدالمجيد وزير للتخطيط.

لكن بعد خمسة شهور فقط وعند تشكيل الوزارة التالى فى أكتوبر ١٩٧٧ برئاسة ممدوح سالم نفسه خرج الرجلان صاحبا الاسمين المتشابهين فلم يعد على عبد المجيد وزيرا للتنمية الإدارية ، بل وغاب اسم الوزارة من نص التشكيل الوزارى ، على حين تولى الدكتور عبدالمنعم القيسونى وزارة التخطيط بنفسه.

وهكذا أصبحت الوزارة لا تضم هذا ولا ذاك ولا تضم وزيراً متفرغاً للتنمية الإدارية ، ولا وزيراً متفرغاً للتخطيط.

لكن الأكثر مدعاة للدهشة والعجب أنه فى الوزارة التالية مباشرة وهى آخر وزارات ممدوح سالم فى مايو ١٩٧٨ ، عاد الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد ليتولى منصب وزير التخطيط ، على حين خرج الدكتور القيسونى نهائياً من الوزارة.. كما عادت وزارة التنمية الإدارية إلى الظهور هى الأخرى فى قرار التشكيل الوزارى وتولاها وزير كان قد عُين فى أكتوبر ١٩٧٧ كوزير دولة فقط وهو الدكتور على السلمى الذى دخل الوزارة فى نفس اليوم الذى خرج فيه منها الدكتور على عبدالمجيد وكلاهما من نفس القسم فى كلية التجارة جامعة القاهرة.

نعرف أن عبد الرزاق عبد المجيد صعد بعد هذا فى مايو ١٩٨٠ إلى منصب نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ، وجمع فى يده وزارات الاقتصاد والمالية والتخطيط حتى ترك الوزارة فى يناير ١٩٨٢ فى مطلع عهد الرئيس مبارك.

أما الدكتور على عبدالمجيد فلم يعد إلى الوزارة بعد هذا.

وأما الدكتور على السلمى فإنه فى مرحلة تالية أصبح وزيراً للتنمية الإدارية وللرقابة والمتابعة.

ومن أطرف ما يعلق به الناس على هذه القصة أن الاختيار الخاطىء كان أفضل من الاختيار الصائب !! ذلك أن لعلى عبدالمجيد قيمة كبيرة بين أساتذة الإدارة.

❑

أطرف ما فى قصة الوزراء الذين اختيروا بسبب تشابه الأسماء قصة خيالية لكنها تبدو ذات مذاق واقعى.. كان الرئيس السادات قد قرر إجراء تعديلات كثيرة فى خريف ١٩٧٨ ، هكذا قرر تغيير رئيس مجلس الشعب ورئيس الوزراء والوزارة نفسها ، وكانت هذه التعديلات ستشمل منصب وزير الدفاع.. لكن كان الشائع أن الرئيس السادات قد أعلن أن الفريق الجمسى سيبقى وزيرا للدفاع مدى الحياة ، وبناء عليه تكونت للجمسى فى العقلية المصرية صورة يصعب أن يحل غيره فيها ، لهذا فعندما أنهى الرئيس السادات إلى مساعديه أو إلى هيئة مكتبه نبأ اعتزامه إحلال وزير جديد للدفاع محل الفريق الجمسى سأل هؤلاء المساعدون فى دهشة عمن ستكون له قدرات الجمسى كوزير للدفاع ؟ وهنا أجاب السادات بتلقائية شديدة : إن أى رئيس فرع أو إدارة من إدارات القوات المسلحة كفء لهذا المنصب مادام قد وصل إلى الموقع المتقدم ، ونجح فيه بصرف النظر عن الاسم أياً ما كان هذا الاسم ، وبطريقة المصريين فى ذكر الأسماء متتابعة على هيئة محمد وأحمد ومحمود أو فلان وعلان وترتان قال الرئيس السادات: أى مدير من مديرى الأسلحة والإدارات فى حرب أكتوبر يصلح لها المنصب.. كمال.. حسن.. على ، وكانت المفاجأة أن هذه الأسماء المتوالية تكون اسم وزير الدفاع الجديد الذى خلف الجمسى ... وهو كمال حسن على!!

طبعا الفبركة واضحة فى القصة لأن كمال حسن على كان مديرا للمدرعات فى حرب أكتوبر ، وأصبح بعدها دون عن غيره من مديرى الأسلحة مديرا للمخابرات العامة ، وبعد هذا أصبح وزيراً للخارجية ، ورئيسا للوزراء.

وهناك قصة شبيهة بهذه القصة يزعم الراوون أنها حدثت فى عهد الرئيس مبارك ذلك أنه عند اختيار وزير للأشغال فى ١٩٩٣ وعند استدعاء الوزراء لمقابلة رئيس الوزراء نسى مدير المكتب [المكلف من قبل الدكتور عاطف صدقى باستدعاء المرشحين] اسم المهندس المرشح وزيراً للأشغال لكنه تذكر أن لقبه هو نفس لقب وزير الأشغال السابق مباشرة (عصام راضى) وهكذا فأنه أخذ يقول بصوت هامس المهندس محمد راضى .. أحمد راضى .. محمود راضى .. كمال راضى .. إلخ على حين قالت مديرة مكتب رئيس الوزراء ما يعنى أنها تتذكر الاسم بنفس الطريقة ، لكنها قالت إن الاسم وليس اللقب هو المشترك بين الوزير المرشح والوزير الأسبق للأشغال (محمد عبدالهادى سماحة) ، ومن حسن الحظ أن الشخصين (المدير والمديرة) كانا على صواب ، فقد كان الوزير المرشح للوزارة بالفعل هو محمد عبدالهادى راضى ، وكما هو واضح فإن اسمه هو اسم الوزير الأسبق ، ولقبه هو لقب الوزير السابق ، وقد جاءت التربيطات الذهنية من أنه أشرف على مكتب هذين الوزيرين ، وكان يحدث كثيرا أن يتم اتصال مديرى مكتب رئيس الوزراء بالوزارة كثيرا من خلاله ، وذلك حتى من قبل أن يصبح مرشحا للوزارة ووزيراً بالفعل.

وزراء بالاسم نفسه

لا يمكن الحديث عن تشابه الأسماء دون الحديث عن تطابق الأسماء بالتمام والكمال ، وبين الوزراء المصريين حالات طريفة من تطابق الأسماء.

أولى هذه الحالات حالة غير مشهورة حيث يوجد اثنان من وزراء ما قبل الثورة يحملان اسم محمود حسن باشا ، وقد تولى كلاهما وزراة الشئون الاجتماعية ، وتقع الكتب والفهارس التى تناولت تاريخ الوزارات قبل الثورة فى خطأ الظن أنهما شخص واحد ، ولا مانع عند بعض هذه الكتب من أن تشير إلى تولى ثانيهما للوزارة بالقول بأنه عاد إلى تولى الوزارة ، مع أنها المرة الأولى له فيها ، لكن الحقيقة أن الاسم يحمله شخصان مختلفان:

الأول: محمود حسن باشا من رجال القضاء وكان رئيسا للجنة قضايا الحكومة وقد عين وزيرا للعدل فى سبتمبر ١٩٤٦ فى آخر عهد وزارة صدقى باشا الثالثة حين انضم إليها أربعة من الوزراء السعديين ، وقد خلف فى هذا المنصب سلفه الدكتور محمد كامل مرسى الذى عين كأول رئيس لمجلس الدولة ، ثم عمل محمود حسن

باشا وزيراً للشئون الاجتماعية ، فى وزارة النقراشى باشا (ديسمبر ١٩٤٦) ، ثم وزيرا للدولة فى وزارة إبراهيم عبد الهادى (١٩٤٩).

الثانى: هو محمود حسن باشا سفيرنا فى أمريكا الذى اختاره على ماهر باشا وزيرا للشئون الاجتماعية فى وزارته (١٩٥٢).

وقد اكتشفت هذه الطرفة التى هى حقيقة مهمة ، بالمصادفة حين كنت أراجع وأحقق انضباطات واستثناءات الترتيب البروتوكولى فى وزارات ما قبل الثورة ، فقد وجدت اسم محمود حسن باشا الثانى يأتى فى ترتيب متأخر فى الكشف الذى صدر به تشكيل وزارة على ماهر باشا ، ولو كان هو نفسه محمود حسن باشا (الأول) لكان ترتيبه قد جاء فى بداية الوزارة بعد رئيس الوزراء وبعد صليب سامى مباشرة وقبل محمد عبدالخالق حسونه الذى لم يدخل الوزارة إلا فى ١٩٤٩ ، لكنى وجدت اسم محمود حسن باشا يأتى فى الترتيب العاشر ويأتى بعده وزراء لم يدخلوا الوزارة إلا فى اليوم نفسه الذى تشكلت فيه.. ولأنه ـ أى محمود حسن باشا الثانى ـ لم يعمل وزيراً إلا للشئون الاجتماعية فقد اختلط اسمه على الأستاذ فؤاد كرم مؤلف كتاب «النظارات المصرية» وعلى مَنْ تولوا فهرسة وتحقيق هذا الكتاب من خبراء مركز تاريخ ووثائق مصر المعاصر ، ومرّ الأمر دون اكتشاف حقيقة أنه شخص آخر غير محمود حسن باشا الأول ، ثم جاءت الكتب التى نقلت عن الأستاذ فؤاد كرم نقل مسطرة (مكتفية بهذا الجهد المصرى المعاصر فى إخفاء اسم صاحب الجهد الأصلى بعد نقل كل المعلومات عنه) فلم تنتبه إلى هذه الحقيقة ، وقد حدست أن هناك شخصين بهذا الاسم وصدق حدسى بالفعل ، وبدأت رحلة التمييز بينهما ، وكنت أعرف وكيلا أول سابقا لوزارة الأوقاف يتولى شئون الجمعية الخيرية الإسلامية ، وكنت أعرف أنه ابن عبدالفتاح حسن باشا ، كما ساعدنى على التمييز بين الرجلين المستشار عبدالحميد يونس.

أما الحالة الأكثر سهولة ، ومع هذا فإنها تلبتس على البعض حتى الآن ، فهى حالة مصطفى فهمى باشا ، حيث يحمل اثنان من الوزراء هذا الاسم ، الأول هو رئيس الوزراء الأشهر والد السيدة صفية زغلول ، أما الثانى فهو مصطفى فهمى باشا كبير مهندسى القصور الملكية فى عهد الملك فاروق ، وقد عمل وزيرا للأشغال فى وزارة سرى باشا الرابعة التى أجرت الانتخابات فى نهاية ١٩٤٩ ، ولم يتول غير هذه الوزارة.

ومن الطريف أن مصطفى فهمى باشا (الأول) كان قد توفى قبل تولى الثانى الوزارة بأربعين عاما. ولهذا فمن المفروض ألا يحدث ـ حتى الآن ـ خلط بين الرجلين ، ولكن الأكثر طرافة أن مصطفى فهمى باشا الأول بدأ مناصبه الوزارية بوزارة الأشغال سنة ١٨٧٩ أى قبل سبعين عاما من تولى صاحب نفس الاسم وزارة الأشغال!

ومع هذا فلا نعدم الخلط بين الرجلين وتصور مصطفى فهمى الثانى على أنه الأول ، مع اشتهار اسمه نتيجة للمبانى التى تحمل لافتة بأنه هو الذى صمم معمارها وهى مبانى كثيرة منها دار الحكمة على سبيل المثال.

❑

الحالة الثالثة من الأسماء المشتركة هى حالة وزيرين دخلا الوزارة فى اليوم نفسه ويحملان الاسم نفسه وهو اسم محمود رياض :

الأول مهندس.. دكتور مهندس ، وقد عين وزيرا للمواصلات وهو شقيق الشهيد عبدالمنعم رياض.

أما الثانى فهو وزير الخارجية الأشهر محمود رياض.

دخل هذان الرجلان الوزارة فى اليوم نفسه فى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) ، وجاءت أقدمية الوزير الضابط السفير قبل الوزير الدكتور المهندس بثلاثة وزراء ، وهكذا كان الرجلان يجلسان شبه متقابلين ، يأتى محمود رياض وفى مقابله

أحمد رياض تركى ، ثم يأتى المهندس سمير حلمى وفى مقابله الدكتور محمود رياض.

الطريف أكثر من هذا أن محمود رياض الدكتور المهندس ترك الوزارة عند تشكيل الوزارة التالية فى أكتوبر ١٩٦٥ ، على حين بقى محمود رياض وزير الخارجية فى الوزارة باستمرار حتى يناير ١٩٧٢ ، حين شكل عزيز صدقى وزارته فعاد الدكتور محمود رياض إلى دخول الوزارة فى موقعه القديم نفسه كوزير للمواصلات ، واحتفظ بهذا الموقع فى الوزارة التالية (وزارة السادات الأولى) ، ثم جمع بين وزارتى النقل والمواصلات فى وزارتى السادات الثانية وعبدالعزيز حجازى ، أى أنه ظل وزيراً حتى أبريل ١٩٧٥ .

وهكذا فإن مجلس الوزراء المصرى ظل يضم عضوا باسم محمود رياض منذ أكتوبر ١٩٦٥ وحتى أبريل ١٩٧٥ وإن اختلف الشخص.. على حين اجتمع الشخصان فى هذا المجلس فيما بين مارس ١٩٦٤ وأكتوبر ١٩٦٥ ، لكن كان الدكتور محمود رياض غالبا ما يعتز باسمه كاملا محمود محمد رياض ، ووالده من ضباط الجيش المصرى المتميزين ، كان طوبجيا ، أى ضابط مدفعية شأن ابنه الشهيد العظيم عبدالمنعم رياض.

أما محمود رياض الضابط فاسم مركب ، ومن العجيب أن هناك ضابطا مقاربا له فى السن والرتبة يحمل اسم محمود رياض أيضا وينتمى إلى عائلة حواس.. فى العبيدية مركز فارسكور محافظة دمياط ، وهى عائلة أولاد عمتى الدكتور رفعت حواس وشقيقاه المرحومان الأستاذان عاطف وعبدالجليل كما أنها عائلة الأثرى الشهير زاهى حواس ، وفى كشف الجيش القديم يميز هذان الضابطان القديمان وأمثالهم من ذوى الأسماء المتطابقة بأرقام (١) ، (٢) بين قوسين.

وهكذا كان محمود رياض وزير الخارجية يحمل وهو ضابط رقما يميزه عن سميه محمود رياض ، وأصبح وهو وزير جديد فى حاجة إلى مثل هذا الرقم لتمييزه من الوزير الآخر لولا أن الوزير الآخر كان دكتورا ومهندسا فأصبح هو صاحب الاسم المطلق أى الذى بدون ألقاب.

نأتى إلى الحالة الرابعة من تطابق الأسماء ، ويكاد التطابق أن يكون مذهلا ، فكلا الرجلين يحمل اسم حسن أحمد بغدادى ، وكلاهما حاصل على الدكتوراه ، لهذا فإننى فى كتابى «الوزراء» بطبعاته المختلفة كنت حريصا على أن أميزهما بتخصصهما الدراسى الأول ، فالأول هو الحقوقى ، والثانى هو الزراعى ، مع أن بعض بل أشهر مناصبهما كما سنرى كانت تصلح للرجلين.

بدأ الدكتور حسن بغدادى الحقوقى مناصبه الوزارية كنائب لوزير التجارة والصناعة ونائب لوزير التموين فى يوليو ١٩٥٣ مع الوزير حلمى بهجت بدوى ، وفى فبراير ١٩٥٣ أصبح وزيرا لهاتين الوزارتين فى ثلاث وزارات متتالية للرئيس عبدالناصر ومحمد نجيب ، لكنهما وزارات قصيرة العمر جدا ، فبحلول أبريل ١٩٥٤ كان حسن بغدادى خارج المناصب الوزارية تماما ، أى أنه عمل وزيرا لشهرين فقط لكن فى ٣ حكومات متتالية ، وعمل نائبا للوزير ثمانية أشهر فى أقل من وزارة ، وقد حل محله ثلاثة: وزيران ونائب وزير: جندى عبدالملك للتموين ، وحسن مرعى للتجارة والصناعة ، ومعه محمد أبو نصير كنائب وزير سرعان ما أصبح وزيرا.

وكما نرى أو كما عهدنا فى عهد الثورة فمن السهل أن يتصور أى كاتب للتاريخ أن هذا الرجل الذى شغل مناصب وزير التموين والتجارة كان زراعيا فى الأصل ومن ثم فلا يمانع فى أن ينسب هذه المناصب إلى الدكتور حسن بغدادى الزراعى ، على نحو ما تولى الدكاترة الزراعيون كمال رمزى استينو ومحمد ناجى شتلة وأحمد جويلى وحسن خضر وزارات التموين والتجارة.

من ناحية أخرى فإن سمعة الدكتور حسن بغدادى كقانونى مبرز كانت تؤهله لأى وزارة على نحو ما هو معروف ، حتى لو كانت هذه الوزارة هى الإصلاح الزراعى وهى فى الأساس وزارة إدارة ، وليست وزارة فنية كوزارة الزراعة.

وقد عمل الدكتور حسن بغدادى بالمحاماة بعد خروجه من الوزارة وكان له اسم كبير بارز فيها.

أما الدكتور حسن بغدادى الثانى [أو الزراعى] فقد عمل كوزير تنفيذى للإصلاح الزراعى بالإقليم المصرى فى أثناء الوحدة فى المجلسين التنفيذيين اللذين رأسهما كل من الدكتور نور الدين طراف وكمال الدين حسين. وبعد خروجه من الوزارة بفترة عمل كمدير لجامعة الإسكندرية (١٩٦٤ـ ١٩٧١). وهكذا ظل الدكتور حسن بغدادى مديرا لجامعة الإسكندرية لفترة طويلة نسبياً ، وهو المنصب الذى اشتهر به ، ومن الطريف أنه كان من أوائل الزراعيين الذين وصلوا إلى هذا المنصب.

❑

الحالة الخامسة من حالات التطابق فى الأسماء هى حالة أحمد نوح وزير الطيران المدنى فى بداية عهد الرئيس السادات ، وأحمد نوح وزير التموين والتجارة الداخلية فى نهاية عهد السادات ، وهناك عدة عوامل جعلت من السهل عدم الخلط بين الرجلين حتى الآن ، ومن هذه العوامل أنهما وجدا فى العهد نفسه بفارق سنوات قليلة ، وأن الأول كان قد اشتهر (قبل أن يصبح وزيرا) لمدة طويلة كأمين عام لوزارة الدفاع وكمساعد لوزير الدفاع وكضابط مهندس ، كذلك كان الثانى قد اشتهر لمدة طويلة أيضا كرئيس لشركة «صيدناوى» للملابس وكعضو فى مجلس الشعب.

❑

الحالة السادسة من حالات التطابق تحدث بين وزير من وزراء ما قبل الثورة ووزير من عهد الرئيس السادات ، يحمل الاثنان اسم على عبدالرازق أما الأول فهو المشهور بكتابه الذى أثار ضجة ، وأحرج وزارة ، وأقال وزراء ، وحرم صاحبه من العالمية ووظيفة القضاء وهو الشيخ على عبدالرازق وزير الأوقاف ، عضو مجمع اللغة العربية وأما الثانى فهو وزير التربية والتعليم فى وزارة الدكتور عزيز صدقى والرئيس السادات الأولى.

وزراء بأسماء متشابهة

إذا كانت الاستثناءات هى حدوث الخلط بسبب تشابه الأسماء ، على نحو ما ذكرنا فى أول فصول هذا الباب فإن هذا لا يعنى أن كل مَنْ جاء بسبب تشابه الأسماء جاء بطريق الخطأ... وهذا مفهوم.

لكننا نصادف فى الكتابات التاريخية والأحاديث الصحفية والمقالات والمذكرات الشخصية نوعاً آخر من الخطأ فى نسبة الفعل أو الحدث أو القول إلى غير صاحبه وذلك بسبب تشابه الأسماء.

ويبدو لى أن هذه الحالات تستحق قدراً مضاعفاً من التذكير والتنبيه وذلك بسبب الأخطاء الكثيرة فى الكتابات التاريخية التى تتناول وقائع محددة فتنسبها إلى صاحب الاسم الآخر ، وبهذا تفسد الرواية.

وربما كان أهم هذه المواضع ذلك الخلط الذى كثيرا ما يحدث بين محمود رياض وزير الخارجية ، ومحمد رياض وزير الدولة للشئون الخارجية ، وخصوصا أن

كليهما قد أصبح المسئول الأول عن الجامعة العربية (أو مبناها) فى وقت من الأوقات.

وهكذا تجد فى أدبيات السياسة المصرية حديثا كثيرا عن محمد رياض وزير الدولة باسم محمود رياض وزير الخارجية ، وأيضا عن محمد رياض المشرف على الجامعة العربية على أنه محمود رياض الأمين العام للجامعة العربية! وأشهر الذين كانوا يخلطون بين الرجلين فيما يقدمونه من روايات تاريخية هو الكاتب الكبير موسى صبرى.

ظل محمود رياض وزيرا للخارجية منذ مارس ١٩٦٤ وحتى يناير ١٩٧٢ ، وقد حصل أثناء ذلك على منصب نائب رئيس الوزراء منذ نوفمبر ١٩٧٠ وحتى يناير ١٩٧٢ ، وكان مدير مكتبه على مدى جزء طويل من هذه الفترة هو السفير محمد رياض .

وقد شاء القدر أن يعمل محمد رياض نفسه كوزير دولة للعلاقات الخارجية فى ١٩٧٥ مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية إسماعيل فهمى ، وبقى محمد رياض يشغل هذا المنصب حتى استقال مع إسماعيل فهمى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية عند إعلان الرئيس السادات السفر إلى القدس فى مبادرته الشهيرة.. وفيما بعد أيام أو أسابيع عاد محمد رياض إلى العمل فى وزارة الخارجية بدرجة سفير لأنه لم يكن قد وصل سن الستين بعد ، وهناك روايات عن أنه اعتذر للرئيس ذاكراً أنه لم يقصد الاستقالة ولم يفكر فى الاستقالة ، وإنما صدر منه تعبير فهم خطأً على أنه عزم على الاستقالة.

على أى الأحوال فإن محمد رياض أصبح بعد هذا سفيرا عاملا بالخارجية ، لكن المفارقة الثانية جاءت من أنه انتدب من خلال هذا الموقع كمشرف على الجامعة العربية فى القاهرة ، وذلك بعد أن استقال محمود رياض من منصبه كأمين عام للجامعة العربية!

وهكذا يمكن لنا أن نفهم السر فى هذا الالتباس الذى يحدث كثيراً بين اسمى الرجلين.

❑

الحالة الثانية تحدث كثيرا ، مع أنه لا مبرر لها ، حيث يحدث الخلط بين منصور حسن وزير رئاسة الجمهورية والثقافة والإعلام فى نهاية عهد السادات ، وبين منصور حسين وكيل ثم وكيل أول وزارة التربية والتعليم ثم نائب وزير التربية والتعليم فى عهدى السادات ومبارك ، ثم وزير التربية والتعليم فى وزارة الدكتور على لطفى.

ومع الفارق الكبير بين الشخصيتين وطباعهما وتخصصاتهما وأنشطتهما فإن كثيرا من المصادر التاريخية تستبدل اسم أحدهما بالآخر من باب سبق الخطأ إلى القلم.

❑

الحالة الثالثة تحدث كثيرا جدا فى الخلط بين عبدالعزيز على وزير الشئون البلدية والقروية فى أول عهد الثورة ، وهو وطنى كبير انتهى به الأمر إلى السجون فى ١٩٦٥ بسبب علاقته بالإخوان المسلمين. وبين أول محافظ للشرقية وهو رجل شرطة قديم وبارز وصل إلى رتبة اللواء ولا يزال اسمه يطلق على شارع من أهم شوارع الزقازيق.

وقد تناولت هذه الحالة بالتفصيل فى كتابى «قادة الشرطة فى السياسة المصرية (١٩٥٢ ـ ٢٠٠٢) كما أشرت إليها من قبل فى كتابى «الأمن القومى لمصر».

❑

الحالة الرابعة تحدث كثيرا بدون أى مبرر إلا اللجوء إلى اسم الأب فى حالة الشقيقين الدكتور كمال رمزى استينو وزير التموين والتجارة الداخلية (١٩٥٦ ـ

١٩٦٥) وعضو اللجنة التنفيذية العليا فى عهدى الرئيس عبدالناصر والرئيس السادات ، وشقيقه المهندس محب رمزى استينو وزير السياحة والطيران المدنى فى عهد الرئيس السادات (١٩٧٧ ـ ١٩٧٨) رغم اختلاف التخصص ، [فالأول زراعى ، والثانى مهندس] ، ورغم اختلاف الوزارة ، فالتموين شىء بعيد جدا عن السياحة والطيران ، لكن يحدث الخلط كثيرا جدا ، وأطرف هذه الحالات أن صحفيا روى عن أحد الوزراء حادثة تنبيه وزير الطيران المدنى له صباح حرب أكتوبر ١٩٧٣ باحتمال وقوع شىء ما وضرورة بقاء الطائرات فى الخارج على أنها حدثت من كمال رمزى استينو مع أنه لم يكن فى أى يوم من عمره وزيرا للطيران ، كما أن شقيقه لم يصبح وزيرا للطيران إلا بعد أكثر من ٣ سنوات من حرب أكتوبر(!!).

وإذا كان الشىء بالشىء يذكر فإن أطرف ما فى موضوع غياب (ووجود) العلاقة بين وزارات التموين ، والطيران والسياحة هو أن هناك وزيراً كان مرشحاً لأن يكون وزيراً للسياحة والطيران المدنى ، واستقبله رئيس الوزراء المكلف على هذا الأساس فلما حدث أن رغب وزير السياحة فى البقاء فى موقعه بعدما أبدى رغبة فى الخروج من الوزارة عولج الأمر بأن اختير المرشح وزيراً للسياحة والطيران كوزير للتموين والتجارة الداخلية.

❑

الحالة الخامسة قليلة الحدوث لكنها تحدث أحيانا وتخلط بين عبدالمنعم عمارة وزير شئون مجلس الوزراء فى وزارة الدكتور عزيز صدقى ، وهو قانونى ، وبين عبدالمنعم عمارة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة فى عهد وزارتى الدكتور عاطف صدقى وكمال الجنزورى وهو دارس للعلوم السياسية وقد حصل على درجة الدكتوراة وهو فى منصبه.

الحالة السادسة تحدث بين رجلين توليا محافظ الجيزة وكلاهما يحمل اسم حامد محمود ، الأول ضابط وكان سكرتيرا لرئيس الوزراء على صبرى ولم يصل إلى منصب الوزارة ، والثانى محام وبرلمانى بارز ووصل إلى منصب المحافظ ثم الوزير وأصبح سكرتيرا لحزب مصر العربى الاشتراكى ، ومن الطريف أن المحافظ الأول الذى لم يصل إلى منصب الوزير أصبح هو الآخر سكرتيرا عاما للحزب الناصرى بعد تأسيسه !!.

الأكثر طرافة أن هناك من وزراء ماقبل الثورة من يحمل اسم حامد محمود وهو أحد زعماء الهيئة السعدية وكان وزيرا للصحة قبل الثورة وقد شارك فى وزارات محمد محمود وعلى ماهر وحسين سرى (أى أنه كان سلفا وخلفا لعلى باشا إبراهيم فى وزارة الصحة).

❑

الحالة السابعة يحدث فيها الخلط بين عبدالفتاح حسن وزير الدولة ووزير الشئون الاجتماعية فى وزارة الوفد الأخيرة ، وبين [القائمقام] عبدالفتاح حسن الذى أصبح وزيرا للدولة (أيضا) فى عهد الثورة كما كان نائبا لوزير شئون السودان.

❑

الحالة الثامنة ليس لها مبرر لكنها تحدث كثيرا خصوصا عند الكتابة عن تاريخ السد العالى ، فقد كان وزير الأشغال (والرى) فى وزارة على صبرى (١٩٦٢ ـ ١٩٦٥) مهندسا كبيرا هو المهندس حسن زكى ، ويحدث الخلط بأن يخلع عليه الكتاب والصحفيون اسما ثلاثيا من باب الكرم فيسمونه المهندس حسن عباس زكى ولكن الطريف أن هذا الاسم هو اسم حسن عباس زكى وزير الاقتصاد فى مرحلتين الأولى منذ ١٩٥٨ وحتى ١٩٦١ ، والثانية من ١٩٦٥ حتى ١٩٧١ .

الحالة التاسعة تحدث فى الكتابات التى تتناول الفترة الأولى من عهد ثورة ١٩٥٢ ، حيث تضاف بعض أفعال وتصرفات صلاح سالم إلى شقيقه جمال سالم والعكس أيضا ، والخطورة فى هذه الحالة هى فى الطرف الآخر من العلاقة ، وعلى سبيل المثال فإن صلاح سالم هو الذى سهل خروج الأميرة فايزة شقيقة الملك فاروق وليس جمال سالم ، ومع هذا ينسب هذا التصرف فى كثير من الكتابات الصحفية إلى جمال سالم.

❑

وشبيه بهذا الخلط ما يحدث أيضا كثيرا من الخلط بين حسين سرى رئيس الوزراء ، وحسين سرى عامر قائد سلاح الحدود الذى اشترك الرئيس جمال عبدالناصر فى تدبير مؤامرة لاغتياله.. وأحيانا يصل الخلط إلى أن تكون مؤامرة عبدالناصر لاغتيال رئيس الوزراء وليس قائد سلاح الحدود (!!)

بل إن الخلط يصل ، فى حالات عكسية ، إلى حد القول بأن الملك كلف حسين سرى عامر بتشكيل الوزارة فى يوليو ١٩٥٢ بينما المكلف هو رئيس الوزراء السابق حسين سرى... وهكذا.

❑

الحالة العاشرة كانت تحدث بين وزير الأشغال المهندس أحمد عبده الشرباصى وعالم الدين الجليل الدكتور أحمد الشرباصى ، خصوصا بعد أن أصبح وزير الأشغال نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للأوقاف.

❑

وهناك روايات كثيرة طريفة عما حدث نتيجة هذا الخلط ، فكم من مواطن قبل يد المهندس الشرباصى وأثنى له على خطبته للجمعة بالأمس أو على حديثه فى التلفزيون أو الراديو ، ومن الطريف أكثر أن الوزير والشيخ ينتميان إلى بلدين قريبين

من بعضـهما فى المنطقـة المسماة بالبحـر الصغيـر (فى شمال شرق الدقـهلية) ، ومع أنهما بالاسم يتسبان إلى قرية «شرباص» إلا أن أى منهما ليس منها.

رغم كل هذا الذى يحدث بسبب التشابه فى الأسماء فإن بعض التوائم والأشقاء لا يحـدث بينهم أى خلط أبـداً ، بل لا يكاد الناس يعـرفـون أنهم أشـقـاء أو توائم. وعلى سبيل المثال زكـريا توفيق عبدالفتاح وزير التموين فى عـهد السادات ، وتوءمه محمد محمد توفيق عبدالفتاح وزير الشئون الاجتماعية فى عهد عبدالناصر.

أمـا الوزراء والمسئولون والأقـارب والأشـقـاء والأصـهار وذوى النسب فـهـذا موضوع آخر !

3

من أجل اللقب ومن أجل الأشخاص

- تسعة رؤساء وزراء مع إيقاف التنفيذ
- الوزارات «المفصلة»، والوزارات «المؤقتة»
- نموذج لوزارة شكلت ولم تكلف بالحكم
- كيف تطور تشكيل وزارة الشعب الأولى من صورة إلى أخرى؟!

دار الخيّال

تسعة رؤساء وزراء مع إيقاف التنفيذ

فى التاريخ المصرى المعاصر تسعة رؤساء وزراء مع إيقاف التنفيذ ، فى مقابل ٤٩ رئيساً للوزارة مع التنفيذ.

هل تصورت نفسك وقد كُلفت بتشكيل الوزارة وبدأت بالفعل فى تشكيلها ثم قرر الملك أو الرئيس أو الهيئة الحاكمة فجأة العدول عن هذا التكليف ، وكلف غيرك بتشكيل الوزارة؟ !

ربما كان هذا هو السبب فى أن رؤساء الوزارات يسارعون بتشكيلها وتقديم كشفها فور تكليفهم بهذا.. وقد تعودت الجماهير أن تقرأ تشكيل الوزارة بعد ٢٤ ساعة على الأكثر من تكليف رئيسها بتشكلها.. لم يحدث استثناء لهذه القاعدة إلا فى وزارة الدكتور عاطف عبيد (١٩٩٩) حين قدم كشف الوزراء بعد تكليفه بتشكيل الوزارة بأسبوع كامل.

ولكن مَنْ هم الذين كلفوا برئاسة الوزارة مع إيقاف التنفيذ؟

أشهر هؤلاء هو الدكتور محمد بهى الدين بركات باشا لأنه كان قد بدأ بالفعل فى تشكيل الوزارة ، وقابل المرشحين ، وأعد الكشف ، واستعد لتقديم الكشف للملك فاروق فى أول يوليو ١٩٥٢ ، لكن كان هناك فى نفس الوقت رئيس آخر للوزارة يشكل وزارة أخرى هو حسين سرى باشا الذى استقر رأى الملك عليه أخيراً ، وكان الثمن الذى دفعه حسين سرى باشا ليتفوق على بهى الدين بركات هو دخول كريم ثابت باشا المستشار الصحفى السابق للملك الوزارة كوزير دولة.

القصة الكاملة لتشكيل بهى الدين بركات متاحة فى المصادر التاريخية والصحفية التى تناولت هذه الفترة ، ولم يكن الأمر سراً بل على العكس كان الصحفيون جميعاً يتجمعون ببابه فى فندق سيسل وهو يعد الترتيبات النهائية لوزارته ، وفى اللحظة الأخيرة سارع هؤلاء جميعاً إلى بيت حسين سرى باشا فى سيدى بشر حيث كانت الوزارة الجديدة تشكل بالفعل.

على كل حال فإن بهى الدين بركات كسب نتيجة هذا الموقف وكان من أوائل المرشحين لرئاسة الوزارة عقب قيام الثورة مباشرة ، ولما شكل على ماهر وزارته لم تفرط الثورة فى بهى الدين بركات واختارته بعد أسبوع واحد فقط عضواً فى هيئة الوصاية المؤقتة على الملك الطفل أحمد فؤاد بعد تنازل الملك فاروق عن العرش.

وفيما بعد ظل بهى الدين بركات يحظى باحترام وبمكانة متميزة ، ولو أنه كان قد شكل الوزارة لكان قد فقد معظم هذا الاحترام.

❑

الحالة الثانية حدثت فى أثناء أزمة مارس ١٩٥٤ ، حيث اصطرعت أجنحة الثورة المختلفة مع بعضها ، وكان سلاح الفرسان يؤيد محمد نجيب وخالد محيى الدين فى عودة الديمقراطية وحل مجلس قيادة الثورة ، ولما اندلعت المظاهرات بتأييد نجيب والهجوم على جمال عبدالناصر وصلاح سالم وبقية أعضاء مجلس قيادة الثورة ، استقر الرأى على إسناد رئاسة الوزارة إلى خالد محيى الدين على أن يشكلها من

شخصيات مدنية ، وعلى أن يعود الرئيس محمد نجيب إلى مكانته ومكانه كقائد لثورة الجيش ، وذهب خالد محيى الدين بالفعل إلى بيت الرئيس محمد نجيب لينهى إليه قرار مجلس قيادة الثورة ، لكن الأمور تغيرت تماماً (إلى الحد الذى يطلق عليه الوصف الرياضى القائل بأنها تغيرت ١٨٠ درجة) فى أثناء هذا المشوار ، وعندما عاد خالد محيى الدين إلى مجلس القيادة كان الأمر قد حُسم لصالح مجموعة عبدالناصر ، وكاد الضباط الموجودون بمجلس القيادة يفتكون بخالد محيى الدين رئيس الوزراء المكلف.

على أن الطريف فى الأمر أن خالد محيى الدين لم يشكل وزارة حتى الآن لا فى عهد نجيب ولا فى عهد السادات ولا فى عهد عبدالناصر ولا فى عهد مبارك ، ولم يدخل الوزارة حتى كوزير ، إذ أنه الوحيد بين زملائه التسعة المشكلين للجنة القيادية للضباط الأحرار [بعد استبعاد عبد المنعم عبد الرءوف] الذى لم يعمل وزيراً ولا حتى ليوم واحد.

وأقصى ما وصل إليه خالد محيى الدين من مكانة بروتوكولية مرتبطة بالحكومة هو أنه أصبح فى فترة قصيرة من عهد الرئيس مبارك زعيماً للمعارضة فى مجلس الشعب ، وذلك حين خاض حزبه الانتخابات على حين امتنع حزبان من أحزاب المعارضة أكثر أهمية من حزبه..

الطرفة الأخرى أن اثنين من عائلته وصلا إلى رئاسة الوزارة بالفعل: زكريا محيى الدين فى عهد عبدالناصر ، وفؤاد محيى الدين فى عهد مبارك ، وهى العائلة الوحيدة التى قدمت اثنين من رؤساء الوزراء فى عهد الثورة.

❑

الحالة الثالثة حدثت فى الفترة التى شهدت الصراعات على الحكم فى بداية الثورة فقد كان الرأى شبه متجه إلى اختيار الدكتور عبدالرزاق السنهورى رئيساً للوزراء ، وكان هو نفسه حاضراً الاجتماع الذى تقرر فيه هذا الاختيار ، لكن على

صبرى مال على أذن الرئيس جمال عبدالناصر وتقرر بعدها العدول عن هذا الاختيار.. كان السبب الذى أوضحه على صبرى للرئيس عبدالناصر أن السنهورى كان من الموقعين على بيان السلام الذى تصنف الولايات المتحدة [وأجهزتها المختلفة بما فيها المخابرات المركزية] الموقعين عليه على أنهم موالون للاتحاد السوفيتى ، ومن ثم يصبح من الأفضل عدم مواجهة الولايات المتحدة برئيس الوزراء اليسارى [أو السوفيتى] هذا..

ولأن الأقدار لا تكف عن الضحك من الذين يظنون أنهم قد حركوها فى وقت من الأوقات فقد خرج على صبرى نفسه من مناصبه ثم برر خروجه بنفس الشبهة ولكن بطريقة أسوأ وأقسى.

❑

ويبدو أن الفترة التى كان السنهورى مرشحاً فيها لرياسة الوزارة كانت تحمل كثيراً من الترشيحات الأخرى ، ولعل أبرز هذه الترشيحات هى ترشيح سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة الذى كان السنهورى رئيسه ، وقد كان فتحى رضوان على ما يروى هو نفسه صاحب فكرة اختيار سليمان حافظ ، وليس صعباً أن نتصور أسباب تفضيل فتحى رضوان لسليمان حافظ على السنهورى ، فسليمان حافظ من الحزب الوطنى كفتحى رضوان وهو أقل لمعانا وخبرة من السنهورى ، وبهذه الميزة يصبح مقنعاً لفتحى رضوان ولرجال الثورة على حد سواء ، وبالإضافة إلى هذا فإن سليمان حافظ لم يتول منصبا وزاريا قبل الثورة على حين كان السنهورى وزيراً أكثر من مرة فيما قبل الثورة ، على أنه يبدو لى وللمتأملين فى التاريخ أن رجال الثورة لم يكونوا مقتنعين تماما بسليمان حافظ لأنه لم يكن يتمتع بهذا الحضور القوى الذى يأسرهم (كالسنهورى) ولا بالطاعة العمياء التى تريحهم (كمحمود فوزى) ولهذا فإن عمر سليمان حافظ فى الحكم لم يتعد وزارة واحدة عمل فيها نائباً وحيداً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية (سبتمبر ١٩٥٢ ـ يونيو ١٩٥٣) وهو ما يعنى تقريباً أنه كان رئيساً

للوزارة دون أن يحوز اللقب بالفعل ، وقد أجلت الحديث عن ترشيح سليمان حافظ ليأتى بعد الحديث عن السنهورى لسبب مهم وهو أن أشير إلى أن سليمان حافظ كان مرشحاً قبل السنهورى ، فلما حدث الاعتراض الذى رويناه على السنهورى لم يفكر أحد فى أن يعيد اقتراح اسم سليمان حافظ وذلك لأنه كان قد تم استبعاده من قبل على مدار المناقشات الضيقة التى تهدف إلى الوصول إلي قرار معين دون أن تضع فى حسبانها قراراً احتياطيا أو اختيارا احتياطيا أو قراراً فى المرتبة الثانية.. وهكذا كان استبعاد سليمان حافظ من أجل السنهورى مع الإبقاء على سليمان حافظ فى موضع نائب رئيس الوزراء ثم كان ترشيح الرئيس محمد نجيب نفسه والاستقرار عليه مع الإبقاء على سليمان حافظ كنائب لرئيس الوزراء .

❑

الحالة الخامسة تحظى بأهمية كبيرة أيضاً فى التاريخ السياسى ، وهى حالة أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى فى عهد الملك فاروق ، كان مرشحاً لرئاسة الوزارة أكثر من مرة لكنه كلف بالفعل بتشكيل وزارة فى ١٩٤٤ فى أثناء حكم وزارة النحاس باشا بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وكانت الحرب العالمية تستعد لوضع أوزارها بانتصار الحلفاء ، وبدأ حسنين باشا يستقبل مرشحيه للوزارات المختلفة ، ويروى أن الملك فاروق وقع بالفعل مراسيم تكليفه بالوزارة وتشكيل الوزارة ، كان ذلك فى ١٧ أبريل ١٩٤٤ لكن فى اللحظة الأخيرة جاءت البرقيات من بريطانيا.. لا تغيير No Change ، واشتهر هذا الموقف فى تاريخ الحركة السياسية بهذا التعبير البليغ المختصر No Change .

وقد أوردت بعض المصادر أسماء الوزراء الذين اختارهم حسنين باشا للوزارات المختلفة ، ومن الطريف أن معظمهم قد تولوا الوزارة بالفعل فى وزارات لاحقة.

وقد قدمنا دراسة عن هذه الوزارة فى أحد فصول هذا الكتاب ، وهو الفصل الثالث من الباب الثالث.

الحالة السادسة: حدثت فى أثناء وزارة إسماعيل صدقى باشا الثانية (١٩٤٦) حيث تأزم الموقف السياسى نتيجة مواقف كثيرة زايد فيها بعض زعماء الأحزاب الصغيرة على صدقى باشا وامتدت هذه المزايدات إلى المفاوضات الدائرة فى ذلك الوقت بين صدقى وبيفين ، ومن ثم بدأ تفكير الملك فى إسناد الوزارة إلى شخص مستقل يحظى بقبول الجبهات الحزبية المختلفة وبرضا الوفد فى نفس الوقت ، ووقع الاختيار على شريف صبرى باشا خال الملك فاروق نفسه وكادت الوزارة تتشكل ، لكن بعض المقربين من الملك أقنعوه أن استمرار إسماعيل صدقى يمثل بديلاً أفضل ، كما أن صدقى لن يمانع فى الاستمرار إذا أعلن الملك ثقته به ورفضه لاستقالته.. وفعل الملك فاروق ما أشير عليه به ، ودعم موقف صدقى بخطاب عبر له فيه عن ثقته التامة فيه ، واستمر صدقى ، وأصبح تكليف شريف صبرى باشا جزءاً من التاريخ الذى لم يتم.

❑

الحالة السابعة كانت حالة محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ الوفدى وصاحب المتحف الشهير لمقتنياته والذى كان بمثابة مرشح على ماهر للملك لرئاسة الوزارة عند الوفاة الفجائية لحسن صبرى باشا وهو يلقى خطابه فى البرلمان (١٥ نوفمبر ١٩٤٠) ، وقد حدثت من تدابير القصور تصرفات سريعة جعلت العدول عن اسم محمد محمود خليل بمثابة قرار سريع ، ويروى الأستاذ محمد التابعى فى مذكراته نقلاً عن أحمد حسنين أن الملك قد عرض على حسنين باشا رئاسة الوزارة لكنه هو الذى أشار بحسين سرى باشا زوج خالة الملكة فريدة رغم كراهية الملك فاروق له.

قبل أن يتولى حسن صبرى نفسه رئاسة الوزارة كان اسم محمد محمود خليل مطروحاً بشدة أيضاً كرئيس للوزراء ، ولكن يبدو أنه لم يكن من حظ هذا الرجل أن ينال المنصب .

ونأتى إلى السنوات القريبة ، بعد نكسة ١٩٦٧ تولى الرئيس جمال عبد الناصر رئاسة الوزارة بنفسه ، وكان أمين هويدى وزيراً للدولة ويتولى شئون مجلس الوزراء ، وقد أسندت إليه وزارة الحربية فى مرحلة انتقالية ، كما أسندت إليه إدارة المخابرات عقب اعتقال صلاح نصر فى أغسطس ١٩٦٧ ، ولأن الرئيس عبد الناصر كان ينظر إلى رئاسة الوزارة كنوع من المساعدة له وليس كهيئة مستقلة أو كمؤسسة كبيرة ، فإنه على حسب ما يروى أمين هويدى نفسه كلفه بتشكيل الوزارة ثم عاد وسحب تكليفه.

تفصيلات هذه القصة يرويها أمين هويدى ، ويتعمد أخرون ممن لا يحبونه أن يتجاهلوها تماما .

كان الرئيس عبد الناصر قد كلف من قبل على صبرى برئاسة الوزارة باعتباره مدير مكتبه ووزير شئون رئاسة الجمهورية ، وكان مع على صبرى وهو وزير لشئون رئاسة الجمهورية وزير هو الدكتور عبد القادر حاتم ، كان أيضاً نائباً لرئيس الوزراء ورئيساً للوزراء بالنيابة فى عهد الرئيس السادات وبالتحديد فى وزارته الأولى (مارس ١٩٧٣)

❑

الحالة التاسعة كانت قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة حيث كان الرئيس السادات قد اتجه إلى تكليف السفير محمد حافظ إسماعيل مستشار الرئيس لشئون الأمن القومى برئاسة الوزارة ، وبدأ الرجل بالفعل ترتيباته واستقبالاته ، وفى نفس اليوم الذى كان محمد حافظ إسماعيل سيعرض على الرئيس فيه اختياراته للمناصب الوزارية ، تلقى الرئيس السادات نصحاً من بعض معاونيه بتأجيل هذه الخطوة.. وبالفعل آثر السادات التريث وتولى رئاسة الوزارة بنفسه على الرغم من أن تشكيل الوزارة الجديدة كان قد اكتمل.. وكان من المفترض توقيع قراره بعد ساعة ، وهكذا بدأت مشاورات جديدة لتشكيل وزارة السادات الأولى وهى الوزارة التى خاضت مصر الحرب المجيدة وهى فى الحكم.

بالإضافة إلى هذه الحالات المحددة لشخصيات لم تصل إلى رئاسة الوزارة ، فإن هناك واقعة طريفة حدثت فى أبريل ١٩٧٥ حين كلف الرئيس السادات الدكتور عبدالعزيز حجازى رئيس الوزارة القائمة بالفعل بتشكيل وزارة جديدة ، وبينما هو يشكلها وتصل أخبار التشكيل إلى الصحف ، وتعلن فى الطبعات الأولى من هذه الصحف ، كان ممدوح سالم قد شكل وزارته الأولى بالفعل ، وكان قد تلقى التكليف بتشكيل الوزارة الجديدة دون أن يُسحب تكليف الدكتور حجازى ، تماماً كما حدث فى حالة بهى الدين بركات وأحمد نجيب الهلالى مع فارق واحد هو أن حجازى كان قد تولى رئاسة الوزارة بالفعل على حين لم يتولها محمد بهى الدين بركات باشا لا قبل ذلك ولا بعده.

هذا ما نعرف ، وربما كانت هناك حالات أخرى لا نعلمها ، والله أعلم .

الوزارات «المفصلة» ، والوزارات «المؤقتة»

يعتقد الرأى العام فى إمكانية وجود بعض الوزارات المفصلة خصيصاً التى يتم إنشاؤها من أجل مناسبة مهمة أو من أجل شخص واحد فقط ، وتنتهى مهمة بل وحياة الوزارة بانتهاء هذا الغرض.

أبرز الأمثلة لهذه الوزارات وزارة شئون السكان والأسرة التى أنشئت فى أكتوبر ١٩٩٣ وتولاها الدكتور ماهر مهران ، وسرعان ما ألغيت (١٩٩٦) وضمت إلى وزارة الصحة التى أصبح اسمها وزارة الصحة والسكان.

كان الدكتور ماهر مهران ـ وهو من أبرز أساتذة النساء والتوليد فى ذلك الوقت ـ يتولى بالفعل رئاسة المجلس القومى للسكان ، وكانت مصر تعد لعقد مؤتمر السكان الدولى فى القاهرة ، وهكذا كان من الضرورى أن يكون هناك وزير سكان وبالتالى وزارة سكان وأسرة.

لم يكن الأمر فى هذه الوزارة جديدا لكنه تكرر قبل هذا أكثر من مرة.

من أبرز الحالات أن الدكتور حسين خلاف كان أمين المهنيين فى الاتحاد الاشتراكى ، وقد اختير وزيرا فى وزارة على صبرى ١٩٦٤ وأسست له وزارة العلاقات الثقافية الخارجية ، فلما تغير تشكيل الوزارة فى أكتوبر ١٩٦٥ بتشكيل زكريا محيى الدين لها ، ألغيت الوزارة نهائيا ولم يعد لها وجود ، وطبعاً سبق هذا خروج حسين خلاف نفسه من الوزارة.

❑

وفى التوقيت نفسه أى فى وزارة على صبرى الثانية مارس ١٩٦٤ أسست وزارتان للصناعة الثقيلة وللصناعات الخفيفة وأسندت الأولى إلى المهندس سمير حلمى على حين بقى الدكتور عزيز صدقى نائبا لرئيس الوزراء.. ووزيراً للصناعات الخفيفة، ووزيراً للتعدين والبترول، وبعد شهور عين المهندس أمين حلمى كامل وزيراً للصناعات الخفيفة ، ومن الطريف أنه بانتهاء عهد وزارة على صبرى فى أكتوبر ١٩٦٥ اختفى مسمى هاتين الوزارتين ، بل وغاب الوزيران عن التشكيلات الوزارية تماماً منذ ذلك الحين ، لكن العجيب أن المهندس سمير حلمى عمل نائبا لرئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ثم رئيسا للجهاز وبهذه الصفة حضر عرض ٦ أكتوبر ١٩٨١ حيث كان من حظه أن يستشهد مع الرئيس السادات فى حادث المنصة.

أما المهندس أمين حلمى كامل فقد عمل وزيراً للصناعة فى ليبيا، وركز جهده فى الصناعات الثقيلة حيث توج جهده بإنشاء مصنع الحديد والصلب الليبى.

❑

حالة مماثلة فى عهد السادات كانت حالة محمد أحمد العقيلى رئيس نقابة عمال النقل الذى تربطه علاقة تاريخية بالسادات منذ أيام الكفاح قبل الثورة ، كان من اللجنة الخماسية المؤسسة للحزب الوطنى الديمقراطى ورأى السادات ضمه للوزارة كوزير دولة ، وأطلق على منصبه مسمى وزير الدولة للاتصال الحزبى ، وعلقت لافتة كبيرة على المقر الذى كان يقيم فيه كوزير ، فلما خرج من الوزارة اختفت الوزارة واللافتة.

أما أولى الحالات التى كانت روح التفصيل فيها ظاهرة جداً فقد كانت فى وزارة نجيب الهلالى الأولى (مارس ١٩٥٢) حيث عين فريد زعلوك وزيرا للدولة للدعاية، وكان فريد زعلوك من قادة الشباب الوفدى المتميزين، وكان ذا علاقة وثيقة برجال الصحافة خاصة فى مدرسة أخبار اليوم، ويمكن القول بأن هذه الفكرة هى التى تطورت بعد هذا إلى إنشاء وزارة الإرشاد القومى فى نفس العام، ولكن بعد قيام الثورة وعلى يد فتحى رضوان.

❑

الوزير المقيم فى ليبيا كانت وظيفة مخترعة أيضاً، وقد كان معناها أن العلاقة بين البلدين يتولى أمرها وزير وليس سفير فحسب، وقد صادف اختراعها الرغبة فى إبقاء الدكتور محمد مراد غالب وزير الخارجية والإعلام السابق على مقربة من النظام، وكانت طبيعة هذه الوزارة على نحو ما يروى الدكتور مراد غالب فى مذكراته تقتضى أن يحضر متوليها اجتماعات مجلس الوزراء فى ليبيا كما يحضرها فى مصر، وقد سافر الدكتور مراد غالب لأداء مهمته هذه قبل قيام حرب أكتوبر ١٩٧٣ بثلاثة أيام وفيما بعد شهور قليلة تم إسناد هذه الوزارة إلى الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين، بما يعنى خروج الدكتور محمد مراد غالب من الوزارة. ومن الطريف أن كليهما طبيب عمل بالسياسة ولم يتول أحد غير هذين الطبيبين هذه الوزارة، أى أن هذه الوزارة اقتصرت دون غيرها من الوزارات على مدى التاريخ المصرى على الأطباء، على عكس وزارة الصحة التى تولاها بعض الوزراء من غير الأطباء، وعلى سبيل المثال كان من وزراء الصحة المتعاقبين: النحاس باشا وإبراهيم عبدالهادى باشا.

الأكثر طرافة أن الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين الذى أسندت إليه مهمة الوزير المقيم فى ليبيا كان يتولى مناصب تضطره إلى البقاء كلية فى مصر، فقد كان وزير الدولة لأمانة الحكم المحلى، [أى المسئول عن المحافظات والإدارة المحلية] وكان وزير الدولة للمنظمات الشعبية والتنظيمات السياسية. ومع هذا فيبدو أنه لم يذهب ليقيم فى ليبيا كما يقتضى مسمى منصبه.

الحالة السابعة كانت فى بداية الستينيات أوجدت الدولة منصبا شرفيا اسمه وزير الدولة للشئون الحربية ، وتولاه الفريق محمد إبراهيم رئيس هيئة أركان حرب الجيش ولم يتول هذا المنصب أحد بعده ولا قبله.

❑

الحالة الثامنة كانت فى منتصف السبعينيات وفى وزارة الدكتور عبدالعزيز حجازى بالتحديد حيث عين الدكتور طاهر أمين حسن وزيرا للدولة للتعاون الاقتصادى ، ولم يحدث أن انفرد أحد بهذا المنصب فى السبعينيات ، وكان من الواضح أنه منصب جديد من أجل الحرص على وجود الدكتور طاهر أمين فى الوزارة مع صديقه وزميله الدكتور عبدالعزيز حجازى ، ونحن نعرف أن الرجلين تزاملا حتى بعد خروجهما من الوزارة وذلك فى بنك التجاريين ، لكن فى نهاية الثمانينيات والتسعينيات أصبحت لهذا المنصب حيثية جديدة بعد أن أصبح اسمه التعاون الدولى وعين له أكثر من مرة وزير مستقل.

❑

فى ١٩٧٧ أنشئ منصب وزير دولة للمجتمعات الزراعية والصناعية وأسند إلى عبدالعزيز حسين كوزير دولة ، لكن تم العدول عن هذا المنصب المخترع ، وفى الفترة نفسها أنشئ منصب للتنمية الريفية وتولاه إبراهيم شكرى ، ثم عاد هذا المنصب فى النصف الثانى من وزارة الدكتور الجنزورى فى محاولة للإبقاء على الدكتور محمود شريف فى الوزارة ولكن بدون أن يتولى وزارة الإدارة المحلية.

❑

ومن الأمثلة على تفصيل مسميات وزارية من أجل الإبقاء على شخصية معينة فى مجلس الوزراء رغم تخلى هذه الشخصية عن وزارته الأصلية ما حدث مع الدكتور حلمى بهجت بدوى وزير التجارة والصناعة والتموين فى أول الثورة ، حين قدم استقالته ولكن الثورة تمسكت به فى موقع وزير الدولة للشئون العامة ، ووزير الدولة للشئون السياسية.

وهناك منصب وجد لمدة يوم واحد فقط فى أول الثورة وتولاه وزير لم يدم عهده بالوزارة إلا يوما واحدا وهو الدكتور إبراهيم بيومى مدكور وزير الإنشاء والتعمير فى سبتمبر ١٩٥٢ ، فى اليوم التالى خرج الدكتور مدكور من الوزارة وألغى المسمى كذلك.

الوزارات المؤقتة

وزارة شئون بورسعيد من أمثلة هذه الوزارات قصيرة العمر التى تبدو وكأنها وزارات تفصيل ولكنها ليست كذلك لأنها أسندت إلى شخصيات مهمة كانت تتولى المنصب الوزارى قبل هذا أو بعده ، ولكنها من حيث المهمة العاجلة أو موضوع العمل وزارات مؤقتة ، انشئت وزارة شئون بورسعيد عقب العدوان الثلاثى واسندت إلى عبد اللطيف البغدادى.

وبنفس المنطق عُين على صبرى وزيرا مقيما فى منطقة القناة عقب حرب ١٩٦٧.

أقدم الأمثلة على الوزارات المؤقتة التى لم يدم العهد بها إلا فترة قصيرة وزارة الأقاليم السودانية فى عهد الخديو توفيق ، وقد أسندت إلى عبدالقادر حلمى لكنه فيما بعد إلغاء هذه الوزارة تولى وزارة الحربية والبحرية.

أما أبرز الوزارات المؤقتة التى انشئت من أجل إنجاز مهمة محددة فقد كانت وزارة السد العالى وقد ألغيت بعد إنشائه مباشرة ، وقد تولاها أكثر من وزير لكن أشهرهم هو المهندس محمد صدقى سليمان الذى وصل إلى رئاسة الوزارة بفضل هذه الوزارة المؤقتة.

لا يقف قرار إيجاد وزارة تفصيل عند حد رئيس الوزراء ، بل ربما إن الوزير القوى يستطيع أن يقنع صاحب القرار سواء رئيس الدولة أو رئيس الوزراء بحاجته إلى وزير دولة أو نائب وزير معه ليتحمل أعباء الوزارة.

أقدم الأمثلة على هذا هو العالم الاقتصادى الكبير الدكتور على الجريتلى ، دخل الوزارة لأن عبد الجليل العمرى طلب أن يُعان بنائب وزير لكثرة أعمال الوزارة ، وكان هو الذى رشح الدكتور الجريتلى لهذا المنصب ، ولولا هذا ما قبل الجريتلى دخول الوزارة ، والدليل على هذا أنه استقال مع العمرى ، وعندما عرضت عليه العودة إلى الوزارة تكرارا وحتى ١٩٧٦ رفض بإباء وشمم.

المثل الثانى كان مع عثمان أحمد عثمان كوزير للإسكان والتعمير ، وقد آثر أن يختار بنفسه وزير دولة معه كان هو زميله ونائبه فى رئاسة مجلس إدارة المقاولين العرب وهو المهندس بهجت حسنين ، وكما هو متوقع خرج بهجت حسنين من الوزارة مع خروج عثمان ولم يبق بعده.

نموذج لوزارة شكلت ولم تكلف بالحكم

من المتواتر فى تاريخ عهد الملك فاروق أن الملك وقع مراسم تشكيل وزارة أحمد حسنين باشا فى ١٧ أبريل ١٩٤٤ ثم جاءت البرقية الإنجليزية الشهيرة No Change فعدل عن قراره.

هل يمكن أن نأخذ هذه الوزارة كنموذج للوزارات التى لم تتشكل ونتأمل هل وصل «مرشحوها» إلى الوزارة فيما بعد أم لا ؟

التشكيل مذكور فى أكثر من مصدر من المصادر التاريخية المتاحة ، وهو مجمع عليه ، وليس فيه اختلاف كبير.

أحمد حسنين باشا	للرئاسة والخارجية	لم يصل لهذه ولا لتلك بسبب وفاته المفاجئة فى ١٩٤٦ ، وكان قد رشح قبل هذا رئيسا للوزراء فى مناسبات استثنائية، ولكنه آثر البقاء رئيسا للديوان الملكى.

عبد القوى أحمد	للأشغال	كان بالفعل وزيراً للأشغال العمومية فى وزارة على ماهر الثانية (١٩٣٩) وحسين سرى الأولى (١٩٤٠) كما تولى وزارة الوقاية المدنية فى وزارة سرى الثانية (١٩٤١). كما عاد لتولى وزارة الأشغال فى وزارة إسماعيل صدقى الثالثة (١٩٤٦).
حسن صادق	للدفاع	كان بالفعل وزيراً للدفاع الوطنى فى وزارتى سرى الأولى والثانية ، بل تولى وزارة المالية فى أول ثلاثة أسابيع من وزارة سرى الأولى.
حسن فهمى رفعت	للداخلية	لم يصل إلى منصب الوزير رغم أنه ظل بمثابة وكيل هذه الوزارة العتيد فترة طويلة من الزمن.
مريت غالى	للتجارة والصناعة	وصل فى عهد وزارة أحمد نجيب الهلالى الثانية إلى وزير، لكنه لم يلبث فى الوزارة إلا يوماً واحداً ثم قامت الثورة ، ثم اختير وزيراً فى

		نهاية وزارة على ماهر الرابعة ، لكنه لم يلبث إلا يوماً واحداً لثانى مرة.
عبد الفتاح عمرو	وزير دولة	لم يصل إلى منصب الوزارة وظل فى لندن حتى قامت الثورة واستقال من منصبه بعد ما نقلته الثورة إلى الهند.
طراف على	للمواصلات	اختير بالفعل وزيراً للمواصلات فى وزارتى أحمد نجيب الهلالى الأولى والثانية.
راضى أبو سيف راضى	للشئون الاجتماعية	اختير بالفعل وزيراً للشئون الاجتماعية وللصحة فى وزارة أحمد نجيب الهلالى الأولى، ثم وزيراً للشئون الاجتماعية (فقط) فى وزارة أحمد نجيب الهلالى الثانية.
على عبدالرازق	للأوقاف	اختير بالفعل وزيراً للأوقاف فى أثناء وزارة النقراشى باشا الثانية مارس ١٩٤٧ واحتفظ بمنصبه فى وزارة إبراهيم عبدالهادى.

محمد كامل مرسى	للمعارف	وصل بالفعل إلى وزارة العدل فى ثلاث وزارات هى وزارة صدقى باشا الثالثة (١٩٤٦) ووزارتا نجيب الهلالى الأولى والثانية (١٩٥٢).
محمد على نمازى	للعدل	وصل بالفعل إلى منصب وزير العدل فى وزارة على ماهر الثانية (يناير ١٩٥٢) وقبلها إلى منصب وزيرالمواصلات فى وزارة سرى الرابعة (نوفمبر ١٩٤٩).
محمود محمد محمود	للمالية	وصل بالفعل إلى منصب وزير المواصلات فى آخر يوم من وزارة على ماهر باشا الأخيرة.

الملحوظة المهمة الغالبة هى أن هؤلاء الذين رشحوا فى وزارة أحمد حسنين عملوا فيما قبل فى وزارة حسين سرى باشا ، أو فيما بعد فى وزارة أحمد نجيب الهلالى، ويجمع بين هؤلاء الثلاثة من الرؤساء (سرى وحسنين والهلالى) أنهم تلقوا بعض تعليمهم فى بريطانيا !!

وهكذا نرى أن الذين لم يصلوا إلى منصب الوزارة كانوا ثلاثة فقط هم : الرئيس والمرشح وزيراً للدولة ، والمرشح لوزارة الداخلية .. ولو أنهم لم يكونوا بعيدين عن هذا المنصب ، بل إنهم كانوا بنفوذهم ومناصبهم من أقوى شخصيات هذه «الوزارة» التى لم يقدر لها أن تتولى الحكم على نحو ما شرع فى تشكيلها.

كيف تطور تشكيل وزارة الشعب الأولى ؟!

يروى الأستاذ مصطفى أمين فى كتابه «من واحد لعشرة» والعهدة على الراوى.. أنه طالع ورقة على مكتب سعد باشا زغلول تتضمن أفكاره الأولى لتشكيل وزارة الشعب فى ١٩٢٤ ، كما يورد مصطفى أمين على مدى صفحات طوال من هذا الكتاب ما نمى إليه من قصص تصور لنا كيف تعدلت أفكار سعد فى هذا التشكيل..

ولا تخلو المذكرات والكتابات التى تناولت هذه الفترة من أن تشير إلى ما بلوره مصطفى أمين فى كتابه هذا.

ومن المهم أن نتأمل قصة هذين التشكيلين ، وأن نتأمل ونقارن بين التشكيلين الأولى والنهائى ، ويمكننا أن نلاحظ فى هذا الصدد عدة ملاحظات:

(١) على حسب ما يروى مصطفى أمين فإن هناك عددا من الحقائب الوزارية ظلت على نحو ما فكر فيها سعد زغلول منذ البداية. من هذه الحقائب الداخلية ، فقد احتفظ بها سعد زغلول وكان هذا تقليدا متبعاً فى تلك الفترة ، أن يجمع الرئيس الداخلية مع الرئاسة.

كذلك فإن وزارتى المواصلات والخارجية ظلتا طيلة فترة الترشيح من حظ مصطفى النحاس وواصف غالى حتى صدر القرار بهذا بالفعل، وقد كان لهذين الرجلين مكانة متميزة فى نفس سعد وعقله.

(٢) يذكر مصطفى أمين أن على الشمسى كان مرشحا لتولى وزارة المالية فى التصور الأولى ، ونحن نعرف أن محمد توفيق نسيم رئيس الوزراء السابق هو الذى عين وزيرا للمالية فى وزارة سعد باشا ، لكن من الطريف والجدير بالذكر أن على الشمسى نفسه قد تولى وزارة المالية خلفا لتوفيق نسيم فى أثناء هذه الوزارة وبالتحديد فى الأيام الخمسة الأخيرة من وزارة سعد زغلول ، وكان هذا أول عهده بالوزارة.

(٣) كان أحمد ماهر مرشحا لتولى وزارة الحربية ، ونحن نعرف أن الأمر قد استقر على إسناد هذه الوزارة إلى حسن حسيب باشا ، أما أحمد ماهر نفسه فقد دخل الوزارة فى شهرها الأخير كوزير للمعارف.

ومن الطريف أن والده ماهر باشا كان وكيلا لوزارة الحربية.

(٤) ونأتى إلى الذين لم يكن من حظهم تولى الوزارة ، لا فى وزارة الشعب ولا فيما بعدها من وزارات ، والأسباب مختلفة ، فمن بين هؤلاء مَنْ رفض الوزارة بإباء شديد رغم كفايته البارزة ورغم إخلاصه للحركة الوطنية وهو محمود فايد مهندس الأشغال المصرى العظيم ووكيل وزارة الأشغال الذى كان مرشحا وزيرا للأشغال. وفى مذكرات عبدالرحمن فهمى آيات من إخلاص هذا الرجل للثورة ، لكنه ظل متمنعا عن قبول الوزارة ، وقد أسندت وزارة الأشغال عند تشكيل الوزارة إلى مرقص حنا باشا المحامى ونقيب المحامين ، وظل محتفظا بها طيلة عهد وزارة الشعب.

(٥) كان الشيخ مصطفى القاياتى مرشحا ليكون أول عمامة تصل إلى الوزارة ، وكان هذا لو حدث يمثل إنجازا يضاف إلى إنجازات سعد فى تغيير وتطوير شكل

النخبة الحاكمة ، لكن للأسف الشديد لم تحدث هذه الخطوة على عهد سعد وحدثت على عهد وزارة محمد محمود باشا الثانية فى ١٩٣٨ بدخول الشيخ مصطفى عبدالرازق وزيرا للأوقاف ، أما الذى أسندت إليه وزارة الأوقاف فى وزارة سعد فكان أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية التشريعية السابق.

(٦) كان عاطف بركات مرشحا لتولى وزارة المعارف ، وكان قد وصل إلى منصب وكيل هذه الوزارة ، كما كان مديرا لمدرسة القضاء الشرعى ، وهو مرب كبير ، وكان شديدا حاسما فرؤى من باب السياسة أن أخاه الأكبر فتح الله بركات باشا أولى بالحصول على المنصب الوزارى ، وهكذا أسندت إلى فتح الله بركات وزارة الزراعة ،على حين أسندت وزارة المعارف إلى رئيس الوزراء السابق محمد سعيد باشا.

(٧) أما وزارة الزراعة فكانت فى البداية من نصيب صادق حنين باشا ، لكن سعد زغلول اكتشف بناء على رأى وروايات الوفديين أن صادق حنين كان قد قبل الإنذار البريطانى على حين رفضه زملاؤه ممن وجه إليهم الإنذار ، وهكذا أسندت الزراعة إلى فتح الله بركات على نحو ما ذكرنا فى الفقرة السابقة.

(٨) كان محمد صدقى باشا مرشحا من قبل سعد باشا لتولى وزارة الحقانية ، لكن ثبت عند الوفديين أنه كان قد رفض قبول عضوية الوفد ، ورغم حب سعد زغلول الشديد له ـ كما هو واضح من مذكرات سعد ـ فقد أوثر ألا يشترك فى الوزارة ، وهكذا أختير محمد نجيب الغرابلى وزيرا للحقانية.

❑

هكذا تشكلت وزارة سعد زغلول من عشرة وزراء بمن فيهم الرئيس ، كان منهم خمسة لم يتولوا الوزارة قبل هذا ، وخمسة تولوها قبل ذلك ، ومن بين الخمسة الذين تولوا الوزارة قبل هذا رئيس الجمعية التشريعية (مظلوم) ، وقد بدأ مناصبه الوزارية قبل سعد نفسه فى ١٨٩٣ ، كما دخل هذه الوزارة : رئيسان سابقان

للوزارة وهما: محمد سعيد باشا (وقد بدأ مناصبه الوزارية فى ١٩٠٨) ، ومحمد توفيق نسيم باشا (وقد بدأ مناصبه الوزارية ١٩١٩) ، ثم وزير سابق هو حسن حسيب باشا.

أما الخمسة الجدد فمنهم من كان يحمل رتبة الباشوية: وهو فتح الله بركات ، وآخر يحمل البكوية وهو مرقص حنا باشا ، وثالث ابن باشا وهو واصف بطرس غالى ، ولكنه كان لا يزال أفنديا أما الآخران فكانا من أبناء أفراد الشعب العاديين جدا وهما الرجلان العظيمان: مصطفى النحاس بك ومحمد نجيب الغرابلى.

هكذا فإن سعدا أدخل فى وزارته أفنديان ، واثنان من البكوات ، واثنان من الباشوات لم يتوليا الوزارة من قبل ، وفى ذات الوقت ثلاثة باشوات من الوزراء السابقين ممن سبقوه قبل هذا فى البروتوكول: أحمد مظلوم الذى وصل إلى مقعد الوزارة قبله ، ومحمد سعيد وتوفيق نسيم اللذان وصلا إلى رئاسة الوزارة قبله.. وهكذا كانت روح التوازن عند سعد باشا بحكم السن والخبرة.

❑

على أن الأمر فى وزارة سعد زغلول لم يقف عند حد تشكيلها الأول وإنما اعترتها كثير من التغييرات لعل أشهرها دخول الوزيرن الشابين أحمد ماهر باشا (فى أكتوبر ١٩٢٤) وعلى الشمسى باشا (فى نوفمبر ١٩٢٤) وقد كان كلاهما عضوا فى مجلس النواب ، كما كان كلاهما لا يزال أفنديا عندما اختير للوزارة ، وقد كان فى نية سعد باشا أن يستعين بهذين الشابين منذ أوائل عهد الثورة ، فلما لم تمكنه الظروف من هذا جعل كل منهما فى موضع قريب على الرغم من حداثة سنهما (كان ماهر باشا من مواليد ١٨٨٨ أى أنه كان فى السادسة والثلاثين من عمره)؛ وقد جاءت الفرصة لتولى هذين الرجلين الوزارة مع تقاعس أحد الباشوات القدامى

(كمحمد توفيق نسيم باشا) عن الاستمرار فى العمل فى وزارة الشعب الأولى بسبب الظروف الصعبة التى كانت لا تفتأ تفرض على هذه الوزارة من كل جانب.

ومن المهم أن نشير أيضاً إلى أنه فى أواسط عهد هذه الوزارة تولى محمد فتح الله بركات باشا وزارة الداخلية تخفيفاً عن سعد زغلول كما أن محمد نجيب الغرابلى تولى وزارة الأوقاف خلفاً لأحمد مظلوم حين انتخب رئيساً للبرلمان.

ومن المهم أن نشير أيضاً إلى أن سعد باشا لم يتوقف فى استعانته بقدامى السياسيين عند رئيسى الوزراء السابقين محمد توفيق نسيم ومحمد سعيد باشا وإنما استعان بأحمد مظلوم باشا (رئيس الجمعية التشريعية السابق) الذى أصبح رئيساً لمجلس النواب الوفدى ، وقد بدأ وزيراً للأوقاف عند تشكيل وزارة سعد ، كما استعان بأحمد زيور باشا كرئيس لمجس الشيوخ الوفدى ، وزيور باشا هو الرجل الذى قبل أن يخلف سعد فى رئاسة الوزراء وكان هذا بموافقة من سعد الذى زوده ببعض الوزراء ذوى الميول الوفدية ، وكان منهم عثمان محرم وأحمد خشبة باشا. فلما اتضحت سياسة زيور القائلة بإنقاذ ما يمكن إنقاذه ترك هذان الوزيران الحكومة بعد أسبوع واحد من تشكيلها.

4

الوزراء والأرقام القياسية

- وزراء اليوم الواحد ورئيس وزراء لمدة ثلاثة أيام
- الذين شاركوا فى أكبر عدد من الوزارات بعد الثورة
- الذين شاركوا فى أكبر عدد من الوزارات قبل الثورة
- الذين تولوا أكبر عدد من الوزارت
- الذين لم يكملوا عهد وزارة واحدة
- الذين لم يشتركوا إلا فى وزارة واحدة فقط

دار الخيّال

وزراء اليوم الواحد
ورئيس وزراء لمدة ثلاثة أيام

فى تاريخ مصر المعاصر ثمانية وزراء يمكن لنا أن نطلق عليهم «وزراء اليوم الواحد».

أبرز مثل للوزراء الذين عملوا كوزراء لمدة يوم واحد فقط هو القائمقام محمد رشاد مهنا ، كان من الضباط الوطنيين فى القوات المسلحة ، ونُسب إليه قبل الثورة القيام ببعض أدوار فى تمرد الجيش ، وكان على الثورة أن تستوعبه بسرعة لأنه كان يتمتع بشعبية كبيرة وبسمعة طيبة ، وكان مرشحا لقيادة أول انقلاب يقوم على الثورة إذا ما بدأت لعبة الانقلابات العسكرية.

لهذا السبب فكر قادة الثورة فى تعيينه كممثل لهم ضمن هيئة الوصاية على العرش لأن الملك الجديد وهو الطفل أحمد فؤاد لم يكن قد بلغ السن القانونية بعد..

كانت الثورة لا تزال فى أيامها الأولى ، لهذا كان لابد من الالتزام بالقوانين الملكية القائمة ، وكانت هذه القوانين تشترط فيمن يعين وصيا أن يكون وزيراً أو

وزيرا سابقـا إذا لم يكن من أفراد أسرة مـحمد على ، وهـكذا كان لابد من أن يكون رشاد مـهنا وزيرا ، وكان أول ضابط يصل إلى مـنصب الوزارة بعد الثورة حـتى قبل الرئيس محـمد نجيب وقـبل الرئيس عبدالناصـر ، وقد عين وزيرا للمـواصلات ولم يكن قـد عين لهـا وزير فى وزارة على مـاهر التى شكلت عـقب قـيام الثـورة ، وإنما أحيلت على وزير آخر ، وهكذا كان الحظ فى جانب الثورة عندما تركت هذه الوزارة بلا وزير عند تشكيل الوزارة قبل أسبوع.

هكذا عين محمد رشاد مهنا وزيراً للمواصلات.

وفى اليوم التالى مـباشرة أصبح محـمد رشاد مهنا عضـوا فى مجلس الوصاية أو ثلث ملك ، على نحو ما نسب إلـيه القول فى إحدى مناقشاته مع رجـال الثورة حين بدأ الخلاف يدب علانية بينه وبينهم بعد ذلك.

كانت فائدة المنصب الوزارى لمحمد رشاد مهنا مزدوجة ، فمن ناحية أصبح وزيرا سابقـا وعضوا فى هيـئة الوصاية ، ومن ناحـية أخرى فـإن لوزير المواصلات بالذات ميزات فى ركوب السكك الحديدية بميدالية خاصة تمنح المجانية وديوانا متميزا فى أى قطار.. لكن محمد رشاد مهنا للأسف الشـديد تعرض للاتهام بالخيانة العظمى وكاد الإعدام يقـترب منه! وعـاش حيـاته بعد هذا فى الظل حـتى توفى منذ سنوات قليلة وذلك حتى من دون أن يستفيد من ميدالية وزير المواصلات .

❑

النموذج الثانى لوزراء اليـوم الواحد هو مريت غالى باشا ، الذى عُـين عضوا فى مجلس الشـورى عند إنشائه فى نهـاية عهـد الرئيس السادت ، ونموذج مـريت غالى نموذج مثـير دخل الوزارة مـرتين ، وفى كل مرة كـانت الوزارة كلها تسـقط فى اليوم التالى لدخوله ، وربما لم يحدث هذا فى تاريخ العالم كله.

فى المرة الأولى دخل مريت غـالى وزارة نجيب الهلالى باشا الثانـية يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢ كوزير للشئون البلدية والقروية وأقـسم اليمين هو وزملاؤه لكن الثورة قامت

فى اليـوم التـالى مـباشرة ، وكـان هذا أول عـهـد مـريت غـالى بالمنصب الوزارى ، وشـاركـه فى هذا أربعـة وزراء لـم يزد عـهـدهم بالـوزارة على هذا اليـوم الواحـد ، وستتحدث عنهم بالتفصيل بعد قليل.

أما المرة الثانية التى دخل مريت غـالى فيها الوزارة فكانت فى آخر يوم من الوزارة التالـية وهى وزارة على مـاهر الرابعة فى ٦ سـبتـمبر ١٩٥٢ ، وكـان التعـديل الذى أجرى يومهـا للوزارة محاولة لإعطاء الوزارة الفرصة للاستـمرار فى الحكم والتواؤم مع حركة الضبـاط الأحرار ، ولكن اتجاه التغيير الجـذرى كان أقوى ، وهكذا فإنه فى اليوم الـتالى تقرر أن يـشكل الرئيس محـمد نجيـب الوزارة بنفسـه وبمعاونة سليـمان حافظ ومجموعة الحزب الوطنى والإخوان. وهكذا فإن الوزراء الخمسة الذين دخلوا فى التعديل الوزارى يوم ٦ سـبتمبر أصبـحوا تحت رحمة قرار جديد بالاسـتمرار أو الخروج ، وقد استمر اثنان منهم فى وزارة الرئيس اللواء محمد نجيب الأولى (سبتمبر ١٩٥٢) وحظيا بأقـدمية مـتقدمـة على الوزراء الجدد باعتـبار أنهمـا توليا الوزارة فى عـهـد وزارة سـابقـة مع أن هذا الفـارق لا يزيد عن سـاعـات.. وهذان الاثنان همـا الدكـتـور نور الدين طراف الذى وصل فـيـمـا بعـد إلى رئاســة الوزارة (المجلس التنفيذى)، والمهندس مراد فهمى وزير الأشغال العمومية.

لكن ثلاثة من هؤلاء الخمسة لم يدخلوا وزارة مـحمد نجيب ، وهؤلاء الثلاثة هـم: مريت غالى باشا نفسه ، والدكتور إبراهيم بيومى مدكور ، ومحمود محمد محمود ، وهؤلاء هم المجموعة الأخيرة من وزراء اليوم الواحد.

فأما مـحمود محمـد محمود فـهو ابن الزعيم الكبير مـحمد محـمود باشا ، وهو حفيد الزعيم الكبـير محمود سليمان باشا ، وهو نفسه رئيس ديـوان المحاسبة الأشهر الذى فجرت استقالته الموقف السياسى كله فى نهاية عهد الملك فاروق.

وأما الدكـتور مدكـور فهو رئيس مـجمع اللغة الـعربية الرابع بعـد محمـد توفيق رفـعت وأحمـد لطفى السـيد وطه حـسين ، وكـان عضـوا فى مـجلس الشيـوخ منذ ١٩٣٦. ومن الطريف أنه كان صديقا لمريت غالى وألفـا معا كتابا عن إصلاح الإدارة الحكومية.

وبهذا تمكن هذان القطبان الصاعدان فى نهاية عهد الملكية (اللذين كان من المتوقع لهما ومن الطبيعى أن يصلا إلى الوزارة) ، تمكنا من الحصول على لقب الوزير السابق فى عهد الثورة وبفضل يوم واحد هو آخر أيام وزارة على ماهر الرابعة وآخر أيام حكمه على الإطلاق.

ومن الطريف أن على ماهر باشا نال لقب صاحب المقام الرفيع فى نفس اليوم الذى نال فيه محمد محمود باشا (الأب) هذا اللقب ، وكان هذا فى أثناء وزارة يرأسها محمد محمود باشا ، على حين كان على ماهر يرأس الديوان الملكى. وكان نوالهما لهذا اللقب «رفعة الباشا» لاحقا بالطبع لنوال مصطفى النحاس باشا له .

ويكاد الرجلان يتناظران ، فقد وصل محمد محمود إلى منصب الوزارة فى يونيو ١٩٢٦ ، وإلى رئاستها فى يونيو ١٩٢٨ ، أما على ماهر فقد وصل إلى منصب الوزارة قبله فى مارس ١٩٢٥ وإلى رئاستها فى يناير ١٩٣٦ ، لكن على ماهر المولود فى ١٨٨٢ ظل على قيد الحياة إلى ما بعد قيام الثورة بسنوات ، أما محمد محمود المولود فى ١٨٧٧ فقد توفى مبكرا.

❏

والآن مَنْ هم الوزراء الأربعة الذين عملوا مثل مريت غالى وزراء لمدة يوم واحد فى نهاية عهد الملك فاروق؟

أهم هؤلاء هو إسماعيل شيرين بك الذى عُين وزيرا للحربية والبحرية ، وهو رجل وطنى مخلص وقد شارك فى أخريات حياته فى اللجنة القومية التى تولت الدفاع عن حق مصر فى طابا ، وهو الزوج الثانى للسيدة الإمبراطورة فوزية الشقيقة الكبرى بين شقيقات الملك فاروق (زوجها الأول هو إمبراطور إيران محمد رضا بهلوى ولهما ابنة من هذا الزواج الملكى الذى كان ذا أهمية سياسية كبرى لولا رعونة الملك فاروق).

وقد كان تعيين إسماعيل شيرين بمثابة حل وسط لأزمة رجال القوات المسلحة مع النظام الملكى ، لكنه لم يكن بمثابة الحل الجيد.

ومن العجيب أن الوزارة السابقة مباشرة وهى وزارة حسين سرى كانت قد خطت خطوات واسعة فى الاتفاق مع اللواء محمد نجيب على تولى وزارة الحربية وتلبية مطالب الضباط ، ولكن الملك فاروق بما عرف عنه من استهتار لم يقدر قيمة الخطوات الناجحة التى تمت بالفعل.

كان أحمد نجيب الهلالى دونا عن أقرانه من رؤساء الوزراء غير حريص على إضافة أعباء وزارات محددة إلى شخصه فكان يكتفى بالرئاسة ، أما على ماهر الذى خلفه فى ٢٤ يوليو فقد احتفظ لنفسه بثلاث وزارات سيادية هى: الداخلية والخارجية والحربية ، وكذلك كان سلفه حسين سرى يفعل أيضاً فقد احتفظ بالخارجية والحربية وإن كان قد ولى الداخلية لزوج ابنته الدكتور محمد هاشم باشا (وذلك لأول مرة فقد كان يحتفظ بالداخلية فى كل الوزارات التى رأسها من قبل).

وعلى حين تولى مرتضى المراغى وزير الداخلية التقليدى فى الشهور الأخيرة من عهد فاروق وزارة الداخلية والحربية فى وزارة نجيب الهلالى باشا الأولى ، فإنه اكتفى فى وزارة اليوم الواحد بالداخلية ، وأسندت الحربية إلى إسماعيل شيرين باشا الذى أصبح واحداً من أبرز وزراء اليوم الواحد.

❑

الوزير الثانى من وزراء اليوم الواحد الأخير فيما قبل الثورة يمثل أهمية خاصة ، وهو الدكتور سيد شكرى بك ، وينتهى لقبه بلقب العائلة «دحروج» وإن لم يشتهر عنه هذا اللقب.

ومن الطريف أن هذا الرجل ، وهو طبيب ، يمثل ظاهرة نادرة لم أجد مَنْ يناظره فيها حتى الآن ، فقد وصل إلى منصب الوزير بعدما وصل إليه زوج ابنته.. أما زوج ابنته فهو الدكتور أحمد حسين باشا وزير الشئون الاجتماعية فى وزارة الوفد الأخيرة (١٩٥٠) وزعيم حزب الفلاح وسفير مصر فى أمريكا فى الفترة الأولى من حكم الثورة.

وأما الأبنة فهى رائدة العمل الاجتماعى السيدة عزيزة حسين التى عرفت دائما بهذا اللقب منتسبة إلى زوجها أحمد حسين باشا لا إلى أبيها الدكتور سيد شكرى بك.. طبعا فإنها تتبع التقاليد الأمريكية بحكم وجودها كثيراً فى الخارج.. ولكن من حيث أقدمية الوزارة فإن زوجها أقدم من أبيها وأطول عمرا بالوزارة ، ولم يكن فى هذا غرابة ، فقد قبل والدها الانضمام للحزب الذى كان يرأسه زوج ابنته هذا.

كان الدكتور سيد شكرى بك طبيبا ، وكان يتولى رئاسة القسم الطبى فى هيئة السكك الحديدية ، وهو والد الدكتور إكرام شكرى أستاذ أمراض النساء والتوليد فى كلية طب عين شمس كما أنه والد السيدتين زوجى أستاذى الدكتور أحمس الحمامصى وأستاذى الدكتور عبد العزيز سامى.

الاستطراد فى عائلة «حسين» مهم ، ذلك أن والد أحمد حسين باشا نفسه كان أيضا وزيرا وفديا (فى ١٩٣٦) وهو على حسين باشا. أما ابن أخت أحمد حسين باشا فهو المحامى (اليسارى سابقا والليبرالى الآن) على الشلقانى الذى تولى مساعدة خالد محيى الدين فى إدارة مؤسسة أخبار اليوم بعد تأميمها.. وهو الآن (شأن خاله) زوج رائدة العمل الاجتماعى الصاعدة والواعدة السيدة منى ذو الفقار. وإذن فالصلة العائلية بين عزيزة حسين ومنى ذو الفقار أن الأولى زوج خال زوج الثانية(!)

❑

الوزير الثالث من وزراء اليوم الواحد والأخير قبل الثورة هو يوسف سعد ، الذى عُين وزيرا للأشغال العمومية ، ومن الطرائف أن الأقدار عوضته عن هذا بأن أصبح ابنه وزيرا للأشغال (الرى) فى عهد الرئيس السادات ، وهو المهندس عزيز يوسف سعد.

❑

أما الوزير الرابع من وزراء اليوم الواحد قبل الثورة فهو حسن كامل الشيشينى وزير الزراعة.

وكان حسن كامل الشيشينى زميلا لأحمد ماهر والنقراشى ويوسف الجندى كأحد شباب الحركة الوطنية بزعامة سعد زغلول ، وها هو يصل إلى الوزارة فى اليوم الأخير من عهد الملك فاروق وتحت رئاسة أحد الوفديين القدامى.

رئيس للوزارة لمدة ثلاثة أيام

أما رئيس الوزراء الذى دامت رئاسته للوزارة ثلاثة أيام فقط فهو حسين فخرى باشا ، لم يتول رئاسة الوزارة غير هذه الأيام الثلاثة.. وكان قد بدأ حياته الوزارية بتولى وزارة الحقانية فى أربع وزارات مع ثلاثة من رؤساء الوزراء هم: رياض باشا (مرتان) وشريف باشا ومصطفى فهمى باشا.

وفى ١٥ يناير ١٨٩٣ خطر للخديو عباس حلمى أن يستغنى عن خدمات رئيس وزرائه مصطفى فهمى باشا (الذى ورثه من عهد والده الخديو توفيق) وأن يسند رئاسة الوزارة إلى وزير سابق خارج الوزارة هو حسين فخرى باشا.

لكن أزمة سياسية نشبت مع المعتمد البريطانى وكانت النتيجة هى الوصول إلى حل وسط بأنه لا مصطفى فهمى ولا حسين فخرى وإنما رياض باشا.. الأقدم من الأثنين ، وقبل الخديو الحل ، وكذلك قبل كل من مصطفى فهمى باشا وحسين فخرى باشا أن يعملا تحت رئاسة رياض باشا... وسُجل كل هذا فى مراسيم رسمية.. وبقى رياض باشا رئيسا للوزارة ثم خلفه بعد فترة قصيرة مصطفى فهمى باشا بالوزارة طويلة العمر التى استمرت منذ ١٨٩٣ وحتى ١٩٠٨ ، وفى هذه الوزارة قضى حسين فخرى باشا أطول فترة وزارية فى حياته ، فقد استمر وزيراً للأشغال ١٣ عاما متصلة هى كل عمر الوزارة ، كما استمر وزيرا للمعارف ١١ عاما متصلة هى عمر الوزارة ما عدا العامين الأخيرين حيث خلفه سعد زغلول فى المعارف فقط.

وهكذا فإن رئيس الوزراء صاحب الأيام الثلاثة كان فى زمانه أطول وزراء الأشغال شغلا لمنصبه ، وأطول وزراء المعارف شغلا لمنصبه ، فضلا عن أنه تولى وزارة الحقانية ٤ مرات.. أما وزارة الداخلية وهى رابع الوزارات التى تولاها فلم يتولها إلا ٣ أيام هى مدة رئاسته للوزارة.

ومع هذا فإن عهده القصير كرئيس للوزراء تميز بدخول وزيرين جديدين للوزارة وهو معدل كبير جدا فى ذلك الوقت ، بل إنه هو صاحب أكبر معدل فى استوزار الوزراء إذا ما قيست المدد بالأيام ، فمعدله هو وزير فى كل يوم ونصف يوم.

ومن الطريف أن الوزيرين اللذين استوزرهما متميزان جدا ، ذلك أن أولهما هو رئيس الوزراء التالى له فى الوصول إلى هذا المنصب وهو بطرس غالى باشا ، وثانيهما هو رئيس الهيئة التشريعية الأولى (١٩١٣) ورئيس مجلس النواب الأول (١٩٢٤) وهو أحمد مظلوم باشا.

الذين شاركوا فى أكبر عدد من الوزارات بعد الثورة

أكثر الوزراء تواجدا فى وزارات ما بعد الثورة هو الدكتور محمود فوزى. فقد شارك بصفة رسمية فى ١٩ وزارة [وقد رأس أربعا منها] ، وهو رقم لم يصل إليه أحد لا قبل الثورة ولا بعدها. وفى وزارتين أخريين صدر قرار جمهورى بتعيينه مساعداً لرئيس الجمهورية على أن يكون له حق حضور اجتماعات مجلس الوزراء ، وبهذا كان لمحمود فوزى مقعد فى مجلس الوزراء منذ دخوله هذا المجلس فى ديسمبر ١٩٥٢ وحتى تركه رئاسة الوزارة فى يناير ١٩٧٢ ، أى لأكثر من ١٩ عاماً كان فيها عضواً (أو رئيساً أو نائباً للرئيس) فى ١٩ وزارة وصاحب حق استثنائى فى الحضور فى وزارتين أخريين. ومع هذا فإنه لم يقض فى عضوية مجلس الوزراء نفس المدة التى قضاها كل من سليمان متولى (٢١ عاماً) ، أو آمال عثمان (٢٠ عاماً و٤ شهور) أو يوسف والى ، وصفوت الشريف (أكثر من واحد وعشرين عاماً حتى الآن).

يلى الدكتور محمود فوزى (ولكن بمراحل) الدكتور عزيز صدقى ، وقد اشترك فى ١٥ وزارة بدءاً من وزارة عبد الناصر الثالثة فى ١٩٥٦ وحتى رأس هو نفسه الوزارة ما بين يناير ١٩٧٢ ومارس ١٩٧٣ ، وباستثناء وزارتى زكريا محيى الدين وصدقى سليمان كان عزيز صدقى موجوداً فى كل الوزارات ، وإن كان قد خرج من الوزارة فى أثناء وزارة على صبرى الثانية ، ولم يشترك فى وزارة عبد الناصر التاسعة عند تشكيلها فى يوليو ١٩٦٧ ، وإنما بعد تشكيلها بثلاثة شهور.

تشترك الدكتورة آمال عثمان مع الدكتور عزيز صدقى فى أنها شاركت فى ١٥ وزارة متصلة ، وإن كانت هى الأخرى لم تكمل وزارتين من الوزارات التى اشتركت فيهما ، فقد دخلت الوزارة فى تعديل وزارى وخرجت فى أثناء وزارة الجنزورى وليس فى نهايتها. لكن مدة آمال عثمان تتميز عن مدة عزيز صدقى بأنها أطول ، وبأنها مدة متصلة مع بعضها.

❑

فى الترتيب الرابع بين الوزراء فى عهد الثورة يأتى المهندس أحمد عز الدين هلال ، الذى اشترك فى ١٤ وزارة من بدايتها إلى نهايتها ، وربما أنه بهذا يتفوق على كل من عزيز صدقى وآمال عثمان اللذين اشتركا فى ١٥ وزارة لكنهما لم يشاركا إلا فى ١٣ وزارة من أولها لآخرها ، بل إن أحمد عز الدين هلال يتفوق من ناحيتين أخريين ، ذلك أنه هو الذى ترك المنصب بإرادته وآثر الخلود إلى الراحة وكان من الممكن له أن يستمر ، وأنه احتفظ بالمنصب فى ذروة العهد الذى كان سمته التغيير المتصل. وقد دخل الوزارة فى مارس ١٩٧٣ وبقى حتى يوليو ١٩٨٤ ، ومع أن أحمد فؤاد محيى الدين وألبرت برسوم دخلا معه فى نفس اليوم فإنهما تركا الوزارة قبله ثم عادا إلى دخولها ، وهكذا يتفوق أحمد عز الدين هلال فى عدد الوزارات عليهما.

❑

فى المرتبة الخامسة يأتى اثنان شاركا فى ١٣ وزارة وقد وصل كلاهما إلى منصب

نائب رئيس الوزراء وهما الدكتور عبدالمنعم القيسونى والدكتور مصطفى كمال حلمى. ويتميز القيسونى بأنه ترك الوزارة وعاد إليها ، ثم تركها وعاد إليها للمرة الثالثة ، على حين انقطعت فترة مصطفى كمال حلمى مرة واحدة فى وزارة مصطفى خليل الأولى فقط (أكتوبر ١٩٧٨ـ يونيو ١٩٧٩) ثم عاد إلى موقعه.

وبعد خروجه من الوزارة بأربع سنوات عاد الدكتور مصطفى كمال حلمى ليرأس مجلس الشورى.

بهذا فإن من وزراء عهد الثورة ستة يتفوقون على كل وزراء عهد ما قبل الثورة فى عدد الوزارات التى شاركوا فيها ، لأن صاحب الرقم القياسى قبل الثورة وهو خشبة باشا لم يشترك إلا فى ١٢ وزارة.

❑

فى المرتبة السابعة يأتى ثمانية من وزراء الثورة الذين شاركوا فى ١٢ وزارة ، وهو نفس الرقم الذى حققه فيما قبل الثورة وزير واحد فقط هو أحمد خشبة باشا.

من بين هؤلاء الثمانية الرئيس جمال عبد الناصر الذى شارك فى ١٢ وزارة ، رأس عشراً منها وعمل فى اثنتين تحت رئاسة الرئيس محمد نجيب ، ومن بين هؤلاء الثمانية ثلاثة رؤساء للوزارة هم : الدكتور نور الدين طراف وقد عاد إلى منصب نائب رئيس الوزراء بعد أن كان قد وصل إلى رئاسة المجلس التنفيذى ، وقد بدأ تولى المناصب الوزارية فى وزارة على ماهر الأخيرة ، حيث قضى يوماً واحدا يُحسب له بمثابة وزارة كاملة ، وبقى وزيراً وعضواً بمجلس الوزراء بصفة مستمرة حتى ترك رئاسة المجلس التنفيذى وأصبح عضواً فى مجلس الرئاسة ، ثم عاد إلى دخول وزارة على صبرى الثانية كنائب لرئيس الوزراء.

أما رئيسا الوزراء الآخران فهما زكريا محيى الدين وفؤاد محيى الدين ، وعلى حين ختم فؤاد محيى الدين حياته برئاسة الوزارة حيث توفى وهو يشغل هذا المنصب ، فإن زكريا محيى الدين عاد بعد تركه رئاسة الوزارة إلى العمل كنائب للرئيس عبد الناصر فى وزارته التاسعة (يونيو ١٩٦٧).

يأتى مع هؤلاء الرؤساء الأربعة نائبان لرئيس الوزراء هما: المهندس أحمد عبده الشرباصى (١٩٥٣ ـ ١٩٦٦) مع فترة انقطاع كان فيها عضواً فى مجلس الرئاسة ، والدكتور بطرس غالى الذى اشترك فى ١٢ وزارة لم يكمل آخر وزارة منها بسبب ترشيحه أميناً عاماً للأمم المتحدة (١٩٩١) ، على حين أكمل زميله الذى دخل معه الوزارة فى نفس اليوم وهو المهندس حسب الله الكفراوى عمله فى تلك الوزارة إلى آخر أيامها فى أكتوبر ١٩٩٣ ، وبهذا يتساوى بطرس وحسب الله فى عدد الوزارات ، وإن كان حسب الله يتفوق من حيث المدة بأكثر من عامين.

أما ثامن هؤلاء فهو المهندس سليمان متولى سليمان الذى ظل حتى فترة قريبة (يناير ٢٠٠٣) بمثابة صاحب الرقم القياسى لأطول مدة متصلة فى العمل كوزير فى عهد الثورة ، وقد وصلت مدته إلى ٢١ عاما بالتمام والكمال ، متفوقاً بهذا على كل من الدكتورة آمال عثمان وعلى الدكتور محمود فوزى.

❑

فى المرتبة الخامسة عشرة من حيث كثرة الوزارات التى شارك فيها الوزراء ، يأتى ستة من وزراء عهد الثورة شاركوا فى ١١ وزارة ، من بين هؤلاء اثنان من رؤساء الوزارة هما: مصطفى خليل ، واللواء ممدوح سالم. ويتميز ممدوح سالم باتصال مدته ، حيث شارك فى ٦ وزارات قبل أن يرأس بنفسه الوزارة ٥ مرات ، وقد عمل فى وزارتين للدكتور محمود فوزى ، واثنتين أخريين للرئيس السادات ، وخامسة للدكتور عزيز صدقى وسادسة للدكتور حجازى.

ومن الطريف أن نائب رئيس الوزراء المهندس أحمد سلطان يشاركه نفس المسيرة حيث دخلا وخرجا معا فى نفس التاريخ ، وإن لم يكن أحمد سلطان قد وصل إلى رئاسة الوزارة.

وفى واقع الأمر فإن عهد ممدوح سالم أيضا بالوزارة يعود إلى يوم سابق على اليوم الذى دخل فيه الوزراء الجدد فى وزارة الدكتور محمود فوزى الثالثة ، فقد حلف اليمين قبل أن يستقيل باقى وزراء مجموعة ١٥ مايو وقبل أن تتداعى

الأحداث وتتشكل وزارة الدكتور محمود فوزى الثالثة ، لكن هكذا كتبتُ الوقائع حسبما توافر لدى ، وقد نُقل هذا عنى مراراً وتكراراً ، والحقيقة أن هذا اليوم أو هذه الساعات تستحق وقفة(!!) تاريخية.

أما الدكتور مصطفى خليل فبدأ فى ١٩٥٦ واستمر حتى ١٩٦٦ ، ثم عاد ليرأس الوزارة مرتين متتاليتين (١٩٧٨ و١٩٧٩).

يشارك هؤلاء فى عدد الوزارات التى تولوها اثنان وصلا إلى منصب نائب رئيس الوزراء وهما: الدكتور محمد عبد القادر حاتم ، الذى وصل أيضاً إلى منصب رئاسة الوزارة بالنيابة ، وسيد مرعى الذى وصل إلى رئاسة مجلس الشعب ، وأخيرا ألبرت برسوم سلامة الذى دخل الوزارة وتركها ثم عاد إليها.

❏

فى المرتبة الحادية والعشرين يشترك ثمانية من وزراء عهد الثورة اشتركوا فى عشر وزارات ، ومن بين هؤلاء اثنان من أعضاء مجلس قيادة الثورة هما: عبداللطيف البغدادى ، وكمال الدين حسين. ومع أن البغدادى دخل الوزارة (يوليو ١٩٥٣) قبل كمال الدين حسين ، فإن كمال الدين حسين سرعان ما لحق به ودخل فى نفس الوزارة (أكتوبر ١٩٥٣) ، وبهذا فإنه من حيث المدة يتفوق البغدادى بما يقرب من ثلاثة شهور ولكن العدد لا يختلف.

ومن الطريف أن كمال الدين حسين تولى رئاسة المجلس التنفيذى على حين وصل البغدادى قبله إلى منصب نائب رئيس الجمهورية ، ولكن الرجلين تركا الحكم نهائيا فى الوقت نفسه قبل مارس ١٩٦٤.

يشترك مع هؤلاء أحد نواب رئيس الوزراء وهو الدكتور كمال رمزى استينو الذى دخل الوزارة فى ١٩٥٥ وظل حتى ١٩٦٦ ، وقد أصبح نائبا لرئيس الوزراء منذ ١٩٦٤ ، وقبله وزير العدل التليد أحمد حسنى ، الذى دخل الوزارة فى ١٩٥٢ وظل وزيراً للعدل ثم للدولة حتى توفى فى ١٩٦١ ، ثم سعد محمد أحمد (١٩٧٧ ـ

١٩٨٦) ، وأخيرا محمد ماهر أباظة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٩) صاحب إحدى المدد القياسية الممتدة فى نفس الوزارة ، وصفوت الشريف.

أما الذين شاركوا فى تسع وزارات بعد الثورة فيبلغ عددهم تسعة (ويحتلون المرتبة السابعة والعشرين من حيث عدد الوزارات التى شارك فيها كل وزير) ، منهم اثنان من رؤساء الوزارة هما على صبرى ، وعبدالعزيز حجازى ، وأحد نواب رئيس الجمهورية وهو حسين الشافعى ، وأربعة من نواب رؤساء الوزارة وهم: محمود رياض ، وكمال الدين رفعت ، ومحمد حافظ غانم ، ويوسف والى ، واثنان من الوزراء هما : عبد الوهاب البشرى وصفوت الشريف.

❑

ويأتى بعد هؤلاء أحد عشر شاركوا فى ثمانى وزارات ، وهؤلاء هم: واحد من رؤساء الوزراء وهو كمال الجنزورى ، وخمسة من نواب رؤساء الوزراء: محمد عبدالحليم أبو غزالة ، ومحمد النبوى إسماعيل ، وثروت عكاشة ، وعبدالعزيز كامل ، وعبدالمحسن أبو النور ، وخمسة من الوزراء أولهم الشيخ الباقورى ، ثم حسن عباس زكى ، ثم عائشة راتب ، ثم محمد عبدالحميد رضوان ، وجمال السيد إبراهيم.

ومن العجيب أن يأتى جمال السيد إبراهيم ومحمد عبد الحميد رضوان بعدد متساو ، رغم أن رضوان لم يدخل الوزارة التى دخلها جمال السيد إبراهيم (فى مايو ١٩٨٠) إلا بعد ١٦ شهراً فى نهايتها ٢٢/ ٩/ ١٩٨١ ، كما أنه توفى فى بداية عهد وزارة عاطف صدقى الثانية التى استمر جمال السيد إبراهيم فيها قرابة ست سنوات كاملة بعد وفاة محمد عبدالحميد رضوان. ورغم هذا يبدو الرجلين متساويين من حيث عدد الوزارات وأرقامها رغم فارق زمنى يصل أكثر من ٧ سنوات.

❑

لم يعد من المناسب ترتيب بقية الوزراء حسب عدد الوزارات التى شاركوا فيها ولكن من الطريف أن الذين شاركوا فى ٧ وزارات يتضمنون ثلاثة من رؤساء

الوزارة هم: كمال حسن على ، والدكتور عاطف عبيد ، والمهندس صدقى سليمان ، ومع هؤلاء يأتى فى نفس المرتبة من حيث عدد الوزارات كل من: فتحى رضوان ، ومحمد أبو نصير ، وصلاح حامد ، والدكتور النبوى المهندس.

ومن الطريف أكثر أن الرئيس السادات شارك فى ٤ وزارات فقط ، رأس ثلاثة منها وعمل كوزير للدولة فى أول عهده بالمناصب الوزارية.

وأما الرئيس محمد نجيب (ومثله تماما الدكتور عاطف صدقى) فقد شارك فى ٣ وزارات رأسها كلها مع اختلاف المدة الزمنية ، حيث لم تتعد مدة الرئيس نجيب سنتين ، على حين ظل الدكتور عاطف صدقى أكثر من ٩ سنوات.

أما الدكتور على لطفى فقد شارك فى وزارتين فقط ثم اختير بعد فترة رئيسا للوزارة ، وهو أقل رؤساء الوزراء بقاء فى عضوية مجلس الوزراء ، وإن كانت مدته المجموعة (ما بين وزير ورئيس) تفوق مدة الرئيس محمد نجيب.

ويمكن تلخيص هذه الحالات فى الجدول التالى:

الذين شاركوا فى أكبر عدد من الوزارات بعد الثورة

فى ١٩ وزارة	محمود فوزى.
فى ١٥ وزارة	عزيز صدقى، آمال عثمان.
فى ١٤ وزارة	أحمد عز الدين هلال.
فى ١٣ وزارة	د. عبدالمنعم القيسونى، د. مصطفى كمال حلمى.
فى ١٢ وزارة	جمال عبدالناصر، نور الدين طراف، زكريا محيى الدين. فؤاد محيى الدين ، أحمد عبده الشرباصى .

	بطـرس غالـى، حسب الله الكفراوى، سليمان متولى.
فى ١١ وزارة	ممدوح سالم ، مصطفى خليل ، أحمد سلطان. محمد عبدالقادر حاتم ، سيد مرعى ، ألبرت برسوم سلامة.
فى ١٠ وزارات	عبداللطيف البغدادى ، كمال الدين حسين. كمال رمزى استينو ، أحمد حسنى ، سعد محمد أحمد. محمد ماهر أباظة.
فى ٩ وزارات	على صبرى، عبدالعزيز حجازى، حسين الشافعى. محمود رياض ، كمال الدين رفعت ، محمد حافظ غانم. يوسف والى ، عبدالوهاب البشرى ، صفوت الشريف.
فى ٨ وزارات	كمال الجنزورى ، محمد عبدالحليم أبو غزالة. محمد النبوى إسماعيل ، ثروت عكاشة ، عبدالعزيز كامل. عبدالمحسن أبو النور ، أحمد حسن الباقورى. حسن عباس زكى، عـائشة راتب، محمد عبدالحـميد رضوان، جمال السيد إبراهيم.
فى ٧ وزارات	كمـال حسن علـى ، عاطف عـبيد، صـدقى سليـمان ، فتـحى رضوان ، محمد أبو نصير ، صلاح حامد ، محمد النبوى المهندس.

الذين شاركوا فى أكبر عدد من الوزارات فيما قبل الثورة

صاحب الرقم القياسى لوزراء ما قبل الثورة من حيث كثرة الوزارات التى اشترك فى عضويتها (١٢ وزارة) هو أحمد خشبة باشا ، وقد بدأ حياته وفديا وكان وكيل أول مجلس [وفدى] للنواب (١٩٢٤) ، واشترك فى وزارة زيور باشا التى أعقبت استقالة وزارة سعد زغلول ، وكان اسمه فى هذه الوزارة تاليا لرئيس الوزراء نفسه لأنه لم يكن فى هذه الوزارة عند تشكيلها أحد من الوزراء القدامى إلا رئيس الوزراء نفسه .. واشترك بعد هذا فى ١١ وزارة أخرى وبذلك حقق الرقم القياسى قبل الثورة.

وهذه أولا هى قصة حياته الحزبية بايجاز: بدأ خشبة باشا نشاطه السياسى فى حزب الوفد ، ثم عمل وزيراً طيلة فترة الائتلاف الوزارى ما بين الوفد والأحرار الدستوريين ، لكنه فى ١٩٢٨ وفى نهاية عهد وزارة النحاس باشا انضم إلى محمد محمود باشا فى الحركة التى قادت إلى تصدع الائتلاف الوزارى وتشكيل وزارة محمد محمود باشا الأولى التى اشترك فيها ، أى كأنه لما انفض الائتلاف ترك الوفد وانضم للأحرار الدستوريين ، ومن بين جميع الوزراء الذين اشتركوا فى وزارات

محمد محمود باشا فإن خشبة هو الوزير الوحيد الذى استمر وزيراً طيلة وزارات محمد محمود باشا الأربع.

ومن العجيب أنه لما كان خشبة باشا وكيلاً لمجلس النواب الأول ، وكان المجلس كله وفدياً ، وكان خشبة باشا أيضاً وفدياً ، تولى رئاسة اللجنة التى نظرت الطعن فى عضوية محمد محمود باشا والتى لم تلبث أن أقرت هذا الطعن (!!) أى أنه كان ضد محمد محمود إلى درجة كبيرة. وعلى النقيض من هذا كان خشبة باشا أحد أعضاء مجلس الشيوخ السبعة الذين اقترعوا ضد معاهدة ١٩٣٦ التى كان الوفد بزعامة النحاس يعدها إنجازا سياسيا.

أما قصة مشاركاته الوزارة بإيجاز فيمكن تلخيصها فى القول بأن خشبة باشا وجد فى المناصب الوزارية على مدى ربع قرن كامل وقد تولى ٥ وزارات فى ١٢ وزارة مع ٨ رؤساء وزارة.

بدأ خشبة باشا حياته الوزارية ، كما ذكرنا ، فى وزارة زيور الأولى التى تشكلت عقب استقالة سعد باشا زغلول نتيجة مصرع السردار لى ستاك ، ومع أنه كان وزيراً جديداً فى ذلك اليوم فقد كان ترتيبه فى هذه الوزارة أول الوزراء بعد رئيس الوزراء نفسه ، كما ذكرنا ، وذلك لأن كل وزراء هذه الوزارة كانوا وزراء جدد ، وكان أحمد خشبة أولهم. ومن الطريف أنه ظل منذ دخوله الوزارة يتراجع عن مرتبته المتقدمة هذه حيث دخل الوزارة التالية مَنْ هم أقدم منه ، ومن الطريف أيضاً أنه لم يمكث فى وزارة زيور هذه غير أسبوع واحد واستقال ، ذلك أنه كان لا يزال معروفاً بميوله الوفدية ، فلما صرح زيور بما صرح به من سياسة لم يجد بداً هو وعثمان محرم من الاستقالة ، ولولا هذه الاستقالة المبكرة ما ضمن خشبة كل ما ناله من مناصب وزارية بعد ذلك سواء فى عهد الوفد وفى عهد خصوم الوفد ، وفى هذا الأسبوع عمل خشبة باشا وزيراً للمعارف العمومية ، كما تولى الحقانية (مؤقتاً) لمدة يومين فقط !!.

ولما تشكل الائتلاف الوزارى برئاسة عدلى باشا فى يونيو ١٩٢٦ اختير وزيراً للحربية والبحرية ، واحتفظ بهذه الوزارة طيلة عهد وزارة عدلى باشا (يونيو ١٩٢٦ -

أبريل ١٩٢٧) ، وفى هذه الوزارة أصبح ترتيبه السابع بعد رئيس الوزراء ، فقد ضمت وزارة عدلى يكن ستة من الوزراء الأقدم منه فى تولى الوزارة.

وطيلة الوزارة التالية وهى وزارة عبدالخالق ثروت باشا تولى وزارة المواصلات (أبريل ١٩٢٧ ـ مارس ١٩٢٨) ، وفى هذه الوزارة أصبح ترتيبه السابع أيضاً بعد رئيس الوزراء ، فقد دخل الوزارة جعفر والى ليتولى الحربية التى كان خشبة باشا يتولاها ، وتولى محمد محمود المالية بدلاً من المواصلات التى تولاها خشبة ، وتولى مرقص حنا الخارجية بدلاً من المالية ، وتولى ثروت باشا الداخلية مع الرئاسة بدلاً من الخارجية التى كان يتولاها فى وزارة عدلى.

وهكذا فإن الفارق الوحيد فى الأشخاص بين وزارتى عدلى الثانية وثروت الثانية يتمثل فى خروج عدلى باشا ودخول جعفر ولى باشا ، لكن الوزارة التى يتولاها كل وزير قد اختلفت مع أربعة من هؤلاء: ثروت نفسه ، ومرقص حنا ، ومحمد محمود ، وأحمد خشبة.

وفى الوزارة التالية وهى وزارة النحاس باشا الأولى حدث شىء مماثل ، فقد أصبح خشبة باشا وزيراً للحقانية خلفاً لأحمد زكى أبو السعود ، وقد تقدم ترتيب خشبة ليكون الخامس بعد رئيس الوزراء ، وذلك بعد خروج ثلاثة وزراء من ذوى المكانة الأقدم (هم: أحمد زكى أبو السعود باشا ، وفتح الله بركات باشا ، ومرقص حنا باشا) ودخول وزير وفدى قديم (هو واصف بطرس غالى باشا).

ولما شكل محمد محمود باشا وزارته (عقب تصديعه هو وخشبة ووزير ثالث لوزارة النحاس) قفز ترتيب أحمد خشبة مرة أخرى ليكون الثالث بعد رئيس الوزراء واحتفظ بالوزارة ذاتها التى تولاها فى الوزارة السابقة. ومن الطريف جداً أنه احتفظ بوزارة الحقانية ثلاث مرات أخرى هى بالنسبة له الثالثة والرابعة والخامسة ، وذلك فى وزارات محمد محمود الثانية والثالثة والرابعة ، وهى وزارات متصلة (ديسمبر ١٩٣٧ ـ ١٩٣٩) ، وبذلك فإن وزير الحقانية فى وزارات محمد محمود باشا الأربع كان رجلاً واحداً فقط هو أحمد خشبة باشا. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن وزير الحقانية فى وزارات حسين رشدى الأربع كان رجلاً واحداً فقط هو عبدالخالق

ثروت باشا ، أى أن رشدى على مدى رئاسته للوزارة لم يرأس وزيرا للحقانية غير ثروت ، وكذلك محمد محمود لم يرأس وزيرا للحقانية غير خشبة.

ومن الطريف أن ترتيب خشبة باشا فى وزارة محمد محمود باشا الثانية كان الثالث بعد رئيس الوزراء ، إذ سبقه فى الترتيب رئيسا الوزراء السابقين اللذان اشتركا فى هذه الوزارة وهما: إسماعيل صدقى ، وعبدالفتاح يحيى ، وظل الوضع كذلك فى وزارة محمود محمود الثالثة ، بل الرابعة أيضاً حيث دخل أحمد ماهر الوزارة على حين كان صدقى باشا قد خرج منها ، وهكذا ظل أحمد خشبة فى الترتيب الثالث بعد رئيس الوزراء.

لم يشترك خشبة باشا فى وزارتى حسن صبرى وحسين سرى الأولى لسبب لست أدريه ، ربما لأنهما أحدث منه فى تولى الوزارة ولكن هذا تعليل غير منطقى وغير تاريخى فإن محمد محمود نفسه كان أحدث منه ، كما أنه ، كما سنرى ، سيشترك مع رؤساء كثيرين أحدث منه ، وقد قبل على سبيل المثال الاشتراك فى وزارة حسين سرى الثانية ، وعمل وزيراً للمواصلات طيلة عهد هذه الوزارة ، وكانت هذه أول مرة يعود فيها إلى الموقع الأول بعد رئيس الوزراء الذى هو أحدث منه فى تولى المنصب الوزارى.

ثم إنه لم يشترك بالطبع فى وزارتى النحاس (١٩٤٢ ـ ١٩٤٤) ولا فى وزارتى أحمد ماهر (١٩٤٤ ـ ١٩٤٥) ولا فى وزارة النقراشى الأولى (١٩٤٥ ـ ١٩٤٦) ، ولا فى وزارة صدقى الثالثة عند تشكيلها ، لكنه عاد واشترك فى وزارة النقراشى الثانية واستمر فيها طيلة عهد هذه الوزارة ، وقد أصبح ترتيبه فيها الأول بعد رئيس الوزراء الذى هو أحدث منه فى تولى المنصب الوزارى. وقد تولى وزارة العدل فى البداية وحتى ١٩ نوفمبر ١٩٤٧ حيث تولى وزارة الخارجية إلى نهاية عهد هذه الوزارة ، لكنه لم يشترك فى وزارة إبراهيم عبدالهادى عند تشكيلها عقب اغتيال النقراشى (وربما كان السبب أنه وصل إلى منصب الوزير قبل رئيس الوزراء الجديد بخمسة عشر عاماً ، ولكن الاقتناع بصواب هذا السبب سرعان ما يتلاشى) ، ومع هذا فقد عاد إلى الاشتراك فيها بعد شهرين من تشكيلها وعمل وزيراً للخارجية ، ثم

كان آخر عهد خشبة باشا بالمناصب الوزارية أن اشترك فى الأسابيع الثلاثة الأولى من وزارة سرى باشا الائتلافية (حتى ١٦ أغسطس ١٩٤٩) كوزير للعدل للمرة الثامنة.

وهكذا فإنه تولى:

- وزارة العدل: ثمانى مرات (منها أربع مرات مع محمد محمود باشا).
- وزارة الخارجية: مرتان.
- وزارة المواصلات: مرتان.
- وزارة المعارف: مرة واحدة.
- وزارة الحربية: مرة واحدة.

أى أنه تولى ٥ وزارات فى ١٢ وزارة مع ٨ روساء وزراء هم: زيور باشا، وعدلى باشا، وثروت باشا، والنحاس باشا، ومحمد محمود باشا (٤ مرات)، وسرى باشا (مرتين)، والنقراشى باشا، وإبراهيم عبدالهادى باشا.

❑

يأتى بعد خشبة باشا فى هذا الرقم القياسى مصطفى فهمى باشا رئيس الوزراء وصاحب أطول فترة فى رئاسة الوزارة ورئيس أطول الوزارات عمرا، وقد اشترك فى ١١وزارة (رأس ثلاثاً منها)، وتوفى بعد استقالة وزارته الأخيرة بأقل من عام. ويشترك إسماعيل باشا صدقى مع مصطفى فهمى باشا فى اشتراكهما فى أحد عشر وزارة، وقد ترأس صدقى هو الآخر ثلاثاً من الوزارات التى اشترك فيها.

يليهما اثنان من وزراء الأشغال المرموقين هما حسين سرى باشا الذى يأتى فى الترتيب الرابع، وقد شارك فى عشر وزارات رأس خمسا منها، وعثمان محرم باشا الذى اشترك فى ست من وزارات النحاس السبع كما اشترك فى وزارة زيور الأولى برضا الوفد وفى وزارتى الائتلاف بين الوفد والأحرار برئاسة عدلى وثروت كما اشترك أيضاً فى الوزارة الائتلافية الكبرى فى ١٩٤٩ كأقدم وزراء الوفد.

ويأتى تسعة (من الوزراء ورؤسائهم) فى المرتبة الخامسة ، إذ شارك كل من هؤلاء الثمانية فى تسع وزارات ، ومن بين الثمانية ثلاثة رؤساء وزراء هم:

- أحمد زيور (الذى رأس وزارتين).
- النقراشى (الذى رأس وزارتين هو الآخر).
- إبراهيم عبدالهادى (الذى رأس وزارة واحدة).
- ستة آخرون عملوا وزراء فى الوزارات التسع التى شاركوا فيها:

أقدمهم هو محمد زكى باشا وكان وزيرا تقليديا للأشغال ، ثم إسماعيل سرى باشا الذى خلفه فى هذه الصفة.

ثم يأتى محمود غالب باشا الذى بدأ بالاشتراك فى وزارات الوفد فى مايو ١٩٣٦ وكان من الذين انفصلوا عن الوفد مع ماهر والنقراشى ، واشترك بعد هذا فى وزارات الائتلاف التى شارك فيها السعديون.

ويأتى بعد هذا وزيرا الأحرار الدستوريين «الصنوان» أحمد عبدالغفار ، وإبراهيم الدسوقى أباظة ، اللذان شاركا بصفتهما الحزبية بصفة مستمرة ومتوالية فى ٩ وزارات ، وكذلك صليب سامى باشا الذى تولى عدد كبيرا من الوزارات كذلك وكان بمثابة أبرز الوزراء الأقباط فيما بين ١٩٣٠ و١٩٥٢.

❑

فى المرتبة الخامسة عشرة يأتى مصطفى النحاس باشا الذى اشترك فى ثمانى وزارات حيث بدأ فى وزارة سعد زغلول باشا فى ١٩٢٤ثم رأس سبع وزارات على مدى الفترة الليبرالية ، ويشاركه فى هذا العدد الشيخ مصطفى عبدالرازق ، الذى اشترك فى ٨ وزارات وكان يمثل الأحرار الدستوريين فى الوزارة ، ولولا أنه ترك الوزارة ليتولى مشيخة الأزهر لكان متفوقا على قطبى الأحرار الدستوريين أحمد عبدالغفار وإبراهيم الدسوقى أباظة لأنه دخل الوزارة قبلهما ، ومن الواضح أن مكانته فى الحزب كانت متقدمة على مكانتيهما ، ويشترك مع هذين المصطفيين الوزير محمد

حلمى عيسى الذى اشترك فى ثمانى وزارات على مدى الفترة من ١٩٢٥ وحتى ١٩٤١.

كما يشترك معهما مكرم عبيد باشا الذى اشترك فى وزارات النحاس الخمس الأولى ثم فى وزارتى أحمد ماهر ووزارة النقراشى الأولى فقط.

❑

فى المرتبة التاسعة عشرة يأتى ستة، وزيران وأربعة من رؤساء الوزارات هم : عدلى يكن باشا ، وعلى ماهر باشا ، ومحمد محمود باشا ، ويوسف وهبة باشا ، وقد اشترك كل منهم فى سبع وزارات .

رأس عدلى باشا ثلاثاً من الوزارات التى اشترك فيها ، أما الوزارات الأربع الأخرى فكانت بمثابة الوزارات الأربع المتعاقبة التى رأسها رشدى باشا.

كذلك رأس محمد محمود باشا أربعا من الوزارات التى اشترك فيها كما عمل تحت رئاسة الأقطاب الثلاثة عدلى باشا وثروت باشا والنحاس باشا.

أما على ماهر فإنه رأس خمس وزارات من الوزرات السبع التى اشترك فيها ، ولم يعمل كوزير إلا فى وزارتين هما وزارة أحمد زيور باشا وقد استقال منها ، ووزارة إسماعيل صدقى باشا وقد استقال منها كذلك.وربما يدل هذا على ما يشاع عنه من أنه رجل انقلابى !! .

وأما يوسف وهبة باشا فإنه رأس وزارة وأحدة ، وعمل وزيراً للمالية فى خمس وزارات ، هى وزارات رشدى باشا الأربع ، ووزارة محمد سعيد باشا الثانية ، كما عمل وزيراً للخارجية فى أول عهده بالوزارة فى وزارة محمد سعيد باشا .

ويشترك مع رؤساء الوزارات الأربعة هؤلاء الدكتور محمد حسين هيكل الذى اشترك فى سبع وزارات وترك المناصب الوزارية ليتولى رئاسة مجلس الشيوخ .

كما يشترك مع هؤلاء أحمد على باشا الذى اشترك فى ٧ وزارات على مدى الفترة من ١٩٢٢ وحتى ١٩٣٦ .

الذين شاركوا فى أكبر عدد من الوزارات فيما قبل الثورة

فى ١٢ وزارة	أحمد خشبة باشا.
فى ١١ وزارة	مصطفى فهمى باشا (رأس ٣ منها) إسماعيل صدقى باشا (رأس ٣ منها).
فى ١٠ وزارات	حسين سرى باشا (رأس ٥ منها) . عثمان محرم باشا.
فى ٩ وزارات	أحمد زيور باشا (رأس ٢) النقراشى باشا (رأس ٢). إبراهيم عبدالهادى باشا (رأس واحدة). محمد زكى باشا ، إسماعيل سرى باشا، محمود غالب باشا. صليب سامى باشا ، أحمد عبدالغفار باشا . إبراهيم دسوقى أباظة باشا.
فى ٨ وزارات	مصطفى النحاس باشا (رأس ٧ منها). الشيخ مصطفى عبدالرازق ، محمد حلمى عيسى باشا . مكرم عبيد باشا.
فى ٧ وزارات	عدلى يكن باشا (رأس ٣ منها) محمد محمود باشا (رأس ٤ منها) . على ماهر باشا (رأس ٤ منها). يوسف وهبة باشا (رأس واحدة منها). د. محمد حسين هيكل باشا. أحمد على باشا

الذين تولوا أكبر عدد من الوزارات

من الممكن أن يتولى وزير واحد أكثر من وزارة ، ومن الممكن أيضا أن يجمع وزير واحد بين أكثر من وزارة فى نفس الوقت ، ولكن يقل الشيوع مع زيادة العدد ، فالذين تولوا أربع وزارات أقل من الذين تولوا ثلاث وزارات ، وهؤلاء أقل من الذين تولوا وزارتين.. وهكذا.

سليمان متولى ظاهرة فريدة فى وزراء ما بعد الثورة وما قبلها ، لأنه الوزير الوحيد الذى تولى ١٢ وزارة حتى لو كانت بعض هذه الوزارات وزارات ثانوية.

عُين سليمان متولى وزيرا لشئون مجلس الوزراء والدولة للحكم المحلى فى وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى فى ٥ أكتوبر (١٩٧٨). وفى نفس يوم تشكيل الوزارة اتضح أنه لابد من وجود وزير للإعلام وكان الاتجاه إلى إلغاء هذه الوزارة قد أعلن لكن اتضح بالطبع أن هناك مسئوليات منوطة بوزير الإعلام ، وهكذا أصبح سليمان متولى منذ اليوم الأول للتشكيل الوزارى يتولى ٣ وزارات هى: مجلس الوزراء ، والحكم المحلى ، والإعلام ، بعد أحد عشر يوماً وبالتحديد فى ١٦ أكتوبر

اتضح أنه لابد من وزير مسئول عن الشباب والرياضة ، وكان محمد حامد محمود وزير الحكم المحلى فى الوزارة السابقة يقوم بهذه المسئولية.. وبهذا أصبح سليمان متولى محتفظا بأربع حقائب وزارية ولم يكن هذا بالأمر الغريب رغم أن الوزارة كانت كبيرة العدد ، فقد كان هناك وزير آخر يتولى أربع حقائب وزارية أساسية هو الدكتور حسن إسماعيل ، الذى كان يتولى: التربية والتعليم و التعليم العالى والبحث العلمى والثقافة.

بعد تشكيل الوزارة بشهرين وفى ١٠ ديسمبر ١٩٧٨ اتضح أيضا أنه لابد أن يكون هناك وزير مسئول عن (أو مختص بـ) التنيظمات الشعبية والسياسية ، وهكذا أضيفت الحقيبة الخامسة إلى سليمان متولى.

وفى نهاية يناير ١٩٧٩ عُين الدكتور محمد عبد الرحمن بيصار وزير الأوقاف وشئون الأزهر شيخا للأزهر وخلفه الدكتور عبد المنعم النمر فى وزارة الأوقاف فقط دون أن يخلفه فى شئون الأزهر ، على حين أضيفت شئون الأزهر إلى سليمان متولى لتكون بمثابة الحقيبة السادسة ، ومنذ ذلك الحين تم الفصل بين الأوقاف وشئون الأزهر بحكم أن منصب شيخ الأزهر أصبح أعلى بروتوكوليا ورسميا ووظيفيا من منصب الوزير.

وبعد أسبوعين عُين وزير للشباب فنقصت بذلك حقائب سليمان متولى لكنه أصبح محتفظا بخمس حقائب.

وبعد أيام قليلة خرج وزير الدولة للمتابعة والرقابة وكان مختصا أيضا بالتنمية الإدارية من الوزارة وأسندت مهام منصبه إلى سليمان متولى ليصبح ذا سبع حقائق ولتصبح الحقائب التى تولاها ثمانى.

وفى وزارة الدكتور مصطفى خليل الثانية تخلى سليمان متولى عن الإعلام حيث تولاها منصور حسن.

وفى وزارة السادات الثالثة (مايو ١٩٨٠) ترك سليمان متولى كل هذه الوزارات وتولى ثلاث وزارات معا هى: النقل والمواصلات والنقل البحرى ، وظل يتولاها من

١٩٨٠ وحتى ١٩٩٣ حيث أضاف إليها الطيران المدنى وهى الوزارة رقم ١٢ فى وزارات سليمان متولى الذى ظل أيضاً (وحتى يناير ٢٠٠٣ فقط) بمثابة صاحب أطول فترة متصلة فى المناصب الوزارية فى عهد الثورة من أكتوبر ١٩٧٨ وحتى أكتوبر ١٩٩٩ (٢١ عاما كاملة).

❑

يأتى الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين فى المرتبة التالية لسليمان متولى (٩ وزارات) ، فقد تولى عدداً كبيراً من وزارات الدولة ، لكنه لم يتول من الوزارات الأساسية إلا وزارة الصحة.

بدأ الدكتور فؤاد محيى الدين كوزير لأمانة الحكم المحلى والتنظيمات الشعبية ، ثم أضيفت إليه مهام الوزير المقيم فى ليبيا ، ثم تولى وزارة الصحة ، ثم تولى وزارة شئون مجلس الشعب ، ثم أصبح نائباً لرئيس الوزراء (١٩٨٠ ـ ١٩٨٢) وفى هذه الفترة تولى شئون مجلس الوزراء ، والأزهر ، والحكم المحلى ، والإعلام.

❑

فيما قبل الثورة ينفرد إبراهيم عبدالهادى باشا بأنه صاحب الترتيب الأول من حيث عدد الوزارات التى تولاها حيث تولى سبع وزارات فى أوقات متفرقة ، ومن بين هذه الوزارات السبع تأتى الوزارات الثلاث الأكثر أهمية: الداخلية ، والمالية ، والخارجية (فى وقت كان على الخارجية جهد كبير فى المفاوضات مع الإنجليز فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية) ، وبالإضافة إلى هذا فقد انفرد إبراهيم عبدالهادى دونا عن نظرائه وأسلافه من بين زعماء الأحزاب ما بين الثورتين بتولى وزارة الأشغال العمومية ، على الرغم من أنه ليس مهندساً.

كما تولى إبراهيم عبد الهادى وزارة الصحة العمومية ، ولم يكن بدعا فى هذا فقد تولاها مصطفى النحاس باشا أيضا وهو رئيس للوزراء.. وكذلك تولى التجارة والصناعة ولم يكن بدعا فى هذا فقد كان أول وزرائها هو أحمد نجيب الهلالى باشا.

أما الوزارة السابعة لإبراهيم عبدالهادى فهى الوزارة التى بدأ بها مناصبه الوزارية وهى وزارة الدولة للشئون البرلمانية ، وقد تولاها فى وزارة على ماهر باشا الثانية (١٩٣٩).

❑

من بين وزراء ما قبل الثورة يحتل سبعة من رؤساء الوزارة والوزارات المرتبة الثانية من حيث عدد الوزارات التى تولوها ، وقد تولى كل منهم ست وزارات ، ومن هؤلاء السبعة خمسة رؤساء وزارة واثنان لم يتوليا الرئاسة كما سيأتى.

ويحظى مصطفى فهمى باشا (الأول ، والد السيدة صفية زغلول) بأهمية خاصة بين هؤلاء لأنه تولى ست وزارات على حين كان البنيان الوزارى نفسه لا يضم إلا ثمانى وزارات فقط ، أى أنه تولى ثلاثة أرباع الوزارات بالفعل (ست من ثمانى) ، هذا فضلا عن رئاسته الوزارة ثلاث مرات ، وفضلا عن أنه صاحب أطول فترة فى رئاسة الوزارة ، وفضلا عن أنه صاحب أطول الوزارات عمرا ، وفضلا عن أنه يأتى فى الترتيب الثانى من حيث عدد الوزارات التى شارك فيها (١١ وزارة بعد ١٢ وزارة شارك فيها أحمد خشبة باشا). أما الوزارات الست التى تولاها مصطفى فهمى فهى: المالية والداخلية والخارجية والحقانية والأشغال والحربية ، وبهذا فإن مصطفى فهمى لم يتول وزارتى المعارف والأوقاف ، ولو فعل لكان قد تولى بنفسه كل الوزارات القديمة التى بدأ بها النظام الوزارى.

❑

يأتى على ماهر باشا فى مرتبة مساوية من حيث أهمية الوزارات التى تولاها ، فقد تولى: الداخلية والمالية والخارجية والعدل والمعارف والحربية ، ولم يترك من الوزارات القديمة إلا وزارتين لم يتولاهما هما الأشغال والأوقاف (قارن هذا بما تركه مصطفى فهمى: الأشغال والمعارف) ، وهكذا فلربما يتفوق على ماهر بالمعارف على مصطفى فهمى خاصة أنه بدأ بالمعارف ، فضلا عن أنه كان قبلها عميداً لكلية الحقوق فى سن مبكرة ، ولكن على ماهر وجد فى عهد كان عدد الوزارات فيه قد زاد ، وهكذا فإنه لم يتول عدداً من الوزارات يفوق ما لم يتوله مصطفى فهمى ، فهو

لم يتول الشئون الاجتماعية والصحة على الرغم من أنهما نشأتا فى عهده فى ١٩٣٦ و١٩٣٩ على التوالى ، كما لم يتول التجارة والصناعة والتموين ، ولا المواصلات التى نشأت منذ ١٩١٩

❑

فى مرتبة تالية من حيث الأهمية يأتى حسين سرى باشا الذى تولى خمس وزارات من الوزارات القديمة وهى وزارات : المالية والداخلية والخارجية والأشغال والحربية ، وتولى وزارة المواصلات بالإضافة إلى هذه الوزارات الخمس ، لكنه لم يتول من الوزارات القديمة ثلاثاً هى: المعارف والأوقاف والعدل.

❑

يأتى أحمد زيور باشا فى الأهمية التالية لمصطفى فهمى باشا وعلى ماهر باشا وحسين سرى باشا ، فقد تولى ٦ وزارات على مدى توليه المناصب الوزارية ، لكن كانت منها وزارة الدولة ، ووزارة المواصلات (الحديثة فى مولدها).. وهكذا فإنه لم يتول من الوزارات الثمانى القديمة إلا أربع وزارات هى: الداخلية والخارجية والمعارف والأوقاف ، على حين لم يتول أربعة وزارات قديمة هى: المالية والأشغال والحربية والحقانية.

❑

فى مرتبة تالية من حيث الأهمية يأتى حسن صبرى باشا الذى تولى ثلاث وزارات من الوزارات القديمة : المالية والداخلية والحربية ، وأضاف كذلك وزارة المواصلات والتجارة والصناعة ، وهكذا فإنه لم يتول المعارف ولا الأوقاف ولا الأشغال ولا الحقانية.

❑

ونأتى بعد هذا إلى الوزراء الذين تولوا ست وزارات مختلفة دون أن يرأسوا الوزارة ، وأهم هؤلاء هو محمد حلمى عيسى الذى تولى وزارات: الداخلية

والخارجية والأوقاف والمعارف والحقانية (أى خمسا من الوزارات القديمة الأولى) فضلا عن وزارة المواصلات.

ويأتى بعده صليب سامى باشا الذى تولى وزارتى الخارجية والحربية من الوزارات القديمة ، وتولى أيضا وزارات : الزراعة ، والمواصلات ، والتجارة والصناعة ، والتموين.

بهذا يكتمل السبعة من وزراء ما قبل الثورة الذين تولوا ٦ وزارات على مدى تاريخهم.

❑

فيما بعد الثورة فإن اثنين من الوزراء تولى كل منهم ست وزارات ، وبالمصادفة البحتة فإن هذين مهندسان عسكريان ، فأما الأول فهو محمود يونس الذى بدأ بمنصب نائب رئيس الوزراء دون أن يمر بمنصب الوزير ، وتولى وزارة المواصلات (فى وزارة زكريا محيى الدين) ، ثم وزارة الكهرباء والبترول والثروة المعدنية (فى وزارة صدقى سليمان) ، ثم وزارتى النقل والإسكان والمرافق بالإضافة إلى هذا (فى وزارة عبدالناصر التاسعة التى أعقبت هزيمة ١٩٦٧).

أما الثانى ففى عهد الرئيس السادات وهو المهندس عبدالفتاح عبدالله محمود ، وقد تولى وزارات النقل والمواصلات والنقل البحرى وقبلها شئون رئاسة الجمهورية وشئون رئاسة الوزراء ، والمتابعة والرقابة.

❑

أما الذين تولوا خمس وزارات مختلفة على مدى عهدهم بالمنصب الوزارى قبل الثورة فثلاثة فقط هم: النقراشى باشا وأحمد خشبة باشا ومحمد توفيق رفعت باشا.

فأما النقراشى باشا فقد تولى المالية والداخلية والخارجية والمعارف (أى نصف الوزارات القديمة) وأضاف إليها المواصلات.

وأما محمد توفيق رفعت فقد تولى الخارجية والأوقاف والحربية والمعارف (أى نصف الوزارات القديمة) دون أن يتولى أهم وزارتين وهما المالية والداخلية ، ودون أن يتولى الأشغال أو العدل) ، وأضاف إليها المواصلات.

وأما أحمد خشبة باشا وهو صاحب أكبر عدد من الوزارات التى شارك فيها وزير (١٢ وزارة) ، فقد تولى المعارف والعدل والخارجية والحربية (أى نصف الوزارات القديمة) ، وأضاف إليها المواصلات.

هكذا فإن القاسم المشترك بين هؤلاء الثلاثة أنهم تولوا جميعا المعارف والمواصلات والخارجية ، وأضاف كل منهم وزارتين أخريين لهذه الوزارات الثلاث ، فأضاف النقراشي وهو أهمهم: المالية والداخلية ، أما خشبة فأضاف الحربية والعدل ، وأما محمد توفيق رفعت فأضاف الأوقاف والحربية.

وفيما بعد الثورة فإن أربعة (فقط) تولوا خمس وزارات على مدى تاريخهم الوزارى ، وأبرز هؤلاء فى عهد الثورة هو عبد اللطيف البغدادى ، لأنه تولى الحربية فى البداية ، ثم الشئون البلدية والقروية التى حقق نجاحه البارز فيها ، ثم وزارة التخطيط وكان أول من يتولاها ، ثم شئون بورسعيد فى أثناء العدوان الثلاثى ، ثم تولى وزارة الخزانة فى بداية الستينيات من باب التحدى ، وبهذا فإنه تولى ٥ وزارات أساسية وكان إنجازه فى كل منها واضحاً ، حتى أنه حقق إنجازات بارزة فى وزارة الحربية التى لم يعهد فى وزرائها الذين لم يجمعوا معها قيادة القوات المسلحة أن ينجزوا شيئاً ذا بال.

يأتى فى نفس المقام من حيث العدد حسين الشافعى ، الذى بدأ بالحربية ، ثم الشئون الاجتماعية والعمل ، ثم الدولة للتخطيط ، ثم شئون الأزهر ، والأوقاف.

وقد تولى الدكتور مصطفى خليل هو الآخر خمس وزارات ، فقد بدأ بالمواصلات ، وعند استقالة عزيز صدقى عهد إليه بمهامه ، وهكذا تولى الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء ،ثم تولى هذه الوزارة وترك المواصلات ، وبعد أن تولى رئاسة الوزارة تولى وزارة الخارجية بالإضافة إلى رئاسة الوزارة.

كذلك فإن الدكتور محمد حافظ غانم تولى خمس وزارات هى: السياحة ، والتربية والتعليم ، والتعليم العالى ، وشئون مجلس الوزراء ، وشئون السودان.

ويمكن تلخيص هذه الحالات فى الجدول التالى:

الذين تولوا أكبر عدد من الوزارات بعد الثورة

١٢ وزارة	سليمان متولى.
٦ وزارات	محمود يونس، عبدالفتاح عبدالله محمود.
٥ وزارت	عبداللطيف البغدادى ، حسين الشافعى ، مصطفى خليل ، محمد حافظ غانم.

الذين تولوا أكبر عدد من الوزارات قبل الثورة

٧ وزارات	إبراهيم عبد الهادى باشا.
٦ وزارات	مصطفى فهمى باشا ، على ماهر باشا . حسين سرى باشا ، أحمد زيور باشا. حسن صبرى باشا ، محمد حلمى عيسى باشا . صليب سامى باشا.
٥ وزارت	محمود فهمى النقراشى باشا . أحمد خشبة باشا ، محمد توفيق رفعت باشا.

وعلى العموم فإننا نستطيع أن نلاحظ أن نسبة الذين تولوا وزارات متعددة فيما قبل الثورة تفوق بكثير نسبة هؤلاء فيما بعد الثورة ، وعلى العكس من هذا فإن الذين شاركوا فى عدد كبير من الوزارات المتعاقبة فيما بعد الثورة تفوق هؤلاء فيما قبل الثورة..

والدلالة واضحة وليست فى حاجة إلى كثير من التعليق.

الذين لم يكملوا عهد وزارة واحدة

يطول عهد بعض الوزراء بالوزارة لأسباب متعددة ، بينما يحدث فى كثير من الأحيان أن يقتصر عهد الوزير بالمناصب الوزارية على العهد الذى يتولى فيه سياسى ما رئاسة الوزارة سواء كانت هذه الرئاسة لوزارة واحدة ولأكثر من وزارة. ويرتبط هذا بالعلاقات التى تربط الوزير برئيس الوزراء، وافتقاد الوزير لهذه العلاقة مع الآخرين أو تفضيل الآخرين لغيره عليه فى هذا المجال.. ومع هذا فإن هناك استثناءات من مثل هذه القاعدة ، وهو موضوع آخر ناقشناه بالتفصيل فى موضع آخر فى كتاب آخر .

مع هذا فإن هناك عدداً لا يستهان به من وزراء عهد الثورة (وكذلك من وزراء ما قبل الثورة) لم يعملوا إلا فى وزارة واحدة حتى لو أن رئيس الوزارة الذى عملوا معه قد شكل وزارات أخرى (وهم موضوع الفصل التالى من هذا الكتاب) ، وهؤلاء لا يمكن لنا أن ننظر إليهم على أنهم أصحاب الأرقام القياسية فى قصر عهد مشاركاتهم الوزارية فهناك من يفوقونهم فى هذا الصدد وهم أولئك الذين لم يكملوا عهد وزارة واحدة.

ومع هذا فإن بعض مَنْ لم يكملوا عهد وزارة واحدة تركوا الوزارة لأسباب تفضل أسباب وجودهم أو استمرارهم فيها، وذلك بسبب اختيارهم لمناصب أرفع.

ولا يخلو الوضع من أسباب قدرية كالوفاة والهزيمة أو قدوم عهد جديد ، كما أنه لا يخلو من أسباب ذات مغزى فى التاريخ السياسى والوزارى ، وقد ناقشنا هذه التفصيلات فى كتب أخرى.

وفى هذا الفصل نقدم أمثلة لهذه الحالات.

□ الذين صعدوا إلى مناصب أعلى قبل أن يقضوا عهد وزارة كاملة

الدكتور محمد عبد الرحمن بيصار	اختير وزيراً للأوقاف فى وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى فى أكتوبر ١٩٧٨ وفى يناير ١٩٧٩ اختير شيخا للأزهر.
الشيخ جاد الحق على جاد الحق	اختير وزيراً للأوقاف فى وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الأولى فى يناير ١٩٨٢ وفى مارس ١٩٨٢ اختير شيخاً للأزهر.
القائمقام محمد رشاد مهنا	عين وزيراً ليوم واحد ثم أصبح عضواً فى مجلس الوصاية على الملك فى اليوم التالى.
ضياء الدين داود	عين وزيرا للشئون الاجتماعية فى مارس ١٩٦٨ ثم انتخب عضوا باللجنة التنفيذية العليا فى أكتوبر ١٩٦٨.

□ ثلاثة توفوا ولم يكملوا عهد أول وزارة التى اشتركوا فيها:

الفريق محمود حمدى	اختير وزيراً للنقل البحرى فى سبتمبر ١٩٧١ وتوفى فى ديسمبر ١٩٧١.
الدكتور أحمد فؤاد شريف	اختير وزيرا للدولة للتنمية الإدارية فى وزارة ممدوح سالم الثانية فى ١٩ مارس ١٩٧٦ وتوفى فى ٦ أغسطس ١٩٧٦.
المشير أحمد بدوى	اختير وزيراً للدفاع فى مايو ١٩٨٠ وقبل أن يمر عام وقع حادث الطائرة الذى استشهد فيه.

□ الذين استقالوا من الوزارة قبل أن يكملوا فترة وزارة واحدة

محمد كامل نبيه باشا	اختير وزيراً للأشغال العمومية فى يوليو ١٩٥٢ واستقال فى سبتمبر ١٩٥٢ قبل نهاية عهد الوزارة بيومين.
أحمد محمد فراج طايع وعبدالعزيز على وفريد أنطون	دخلوا وزارة الرئيس نجيب فى سبتمبر ١٩٥٢ وسرعان ما استقالوا فى ديسمبر ١٩٥٢ قبل أن يكملوا وزارة واحدة.
د. محمد صبرى منصور	دخل وزارة الرئيس محمد نجيب فى

	سبتمبر ١٩٥٢ واستقال (فى ١٦ يونيو ١٩٥٣) أى قبل يومين من نهاية عهد هذه الوزارة .
الدكتور محمد عوض محمد	اختير وزيراً للمعارف فى أبريل واستقال فى أغسطس ١٩٥٤.
عبد الحميد الشريف	اختير وزيراً للمالية والاقتصاد فى أبريل ١٩٥٤ واستقال فى أغسطس ١٩٥٤.
الدكتور حسن مرعى	اختير وزيراً للتجارة والصناعة فى أبريل ١٩٥٤ فى وزارة الرئيس عبدالناصر الثانية ولكنه آثر الاستقالة فى يونيو ١٩٥٥.
الدكتور محمد حلمى مراد	اختير وزيراً للتربية والتعليم فى وزارة الرئيس عبدالناصر الأخيرة مارس ١٩٦٨ وخرج من الوزارة فى يوليو ١٩٦٩.
الدكتور محمد عبدالوهاب شكرى	اختير وزيراً للصحة فى أكتوبر ١٩٦٨ أثناء وزارة الرئيس عبدالناصر الأخيرة واستقال قبل فبراير ١٩٦٩.

د. فؤاد إسكندر	اختير وزيراً للهجرة فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثانية فى ١ أكتوبر ١٩٨٧ وترك منصبه فى مايو ١٩٩١ قبل نهاية عهد هذه الوزارة .
اللواء محمد عبدالحليم موسى	اختير وزيراً للداخلية فى يناير ١٩٩٠ فى أثناء وزارة الدكتور عاطف صدقى الثانية وترك منصبه فى أبريل ١٩٩٣ فى أثناء وزارة الدكتور عاطف صدقى أيضا.
د. نوال النطاوى	اختيرت وزيرة للمالية فى وزارة الدكتور كمال الجنزورى فى يناير ١٩٩٦ وتركت منصبها فى يوليو ١٩٩٧.
د. مصطفى الرفاعى ود. أحمد محروس الدرش	اختيرا وزيرين للصناعة والتخطيط والتعاون الدولى فى وزارة الدكتور عاطف عبيد فى أكتوبر ١٩٩٩ وخرجا من الوزارة القائمة الآن.
د. إبراهيم محمد الدميرى	اختير وزيراً للنقل فى وزارة الدكتور عاطف عبيد فى أكتوبر ١٩٩٩ ، واستقال من الوزارة فى أثناء عهدها.

□ الذين اعتزلوا مناصبهم قبل أن يتموا عهد وزارة واحدة

شمس بدران	عين وزيراً للحربية فى وزارة صدقى سليمان واعتزل منصبه قبل نهاية عهد الوزارة بسبب هزيمة ١٩٦٧.

□ الذين اختيروا للوزارة فى أثناء عهد وزارة قائمة وبقوا إلى نهاية عهدها فقط

أمين حلمى كامل	اختير وزيراً للصناعة الخفيفة فى ٣٠ يونيو ١٩٦٤ فى وزارة على صبرى الثانية وبقىّ إلى نهاية عهد هذه الوزارة فقط (أكتوبر ١٩٦٥).
محمد حسنين هيكل	اختير وزيراً للإرشاد القومى فى أبريل ١٩٧٠ وبقى حتى نهاية عهد الوزارة فى نوفمبر ١٩٧٠.
الدكتور محمد فتح الله الخطيب	اختير وزيراً للشئون الاجتماعية فى مايو ١٩٧١ بعد إنتخاب حافظ بدوى رئيسا لمجلس الشعب وبقى حتى نهاية عهد هذه الوزارة فقط.

الدكتور محمد حمدى النشار	اختير وزيراً للمالية فى ٢٥ نوفمبر ١٩٧٤ فى أثناء وزارة الدكتور عبدالعزيز حجازى وبقى حتى نهايتها فقط.
الدكتورمحمد السيد الغرورى	اختير وزيراً للصناعة فى ١٤ مارس ١٩٨٣ وبقى حتى انتهى عهد الوزارة فى أغسطس ١٩٨٤.
الفريق محمد سعد الدين مأمون	اختير وزيراً للدولة للحكم المحلى فى ١٤ مارس ١٩٨٣ وبقى حتى نهاية عهد هذه الوزارة فقط.
مرفت التلاوى	اختيرت وزيرة للشئون والتأمينات الاجتماعية فى يوليو ١٩٩٧ فى أثناء وزارة الدكتور كمال الجنزورى وبقيت إلى نهاية عهد الوزارة فقط.

□ ومن نواب الوزراء الذين لم يصلوا إلى منصب الوزير

أحمد خيرت سعيد	عمل نائبا لوزير الخارجية فى أثناء وزارة عبدالناصر الثانية فقط وقد عين فى أثناء عهد الوزارة ، وترك الوزارة قبل نهاية عهدها.

الدكتور كمال خيرالله	عين نائبا لوزير الداخلية (فى فبراير ١٩٧٧) فى أثناء وزارة ممدوح سالم الثالثة وحتى نهايتها فقط (أكتوبر ١٩٧٧).
اللواء فاروق الحينى والدكتورعبدالكريم درويش	عينا نائبين لوزير الداخلية فى ١ مارس ١٩٨٥ فى أثناء عهد وزارة الدكتور على لطفى وحتى نهايتها فقط.

الوزراء الذين لم يشتركوا إلا فى وزارة واحدة

يكثر فى العصور الليبرالية وجود وزراء تقتصر مشاركاتهم الوزارية على وزارة واحدة ، ويعود السبب فى هذا إلى كثرة رؤساء الوزراء الحزبيين الذين يختار كل منهم طاقما وزاريا يختلف بالطبع عن مجموعة مَنْ سبقوه أو لحقوه من رؤساء الوزارة ، وفيما بعد الثورة اختفت هذه الظاهرة من وزارات الرئيس عبدالناصر على وجه العموم ولكنها وجدت فى ثلاث مراحل:

(١) فى الوزارات الأولى فى عهد الثورة حيث كان معدل التغيير عاليا وكانت الانتماءات الحزبية لاتزال حاكمة للسلوك السياسى للنخبة الحاكمة.

(٢) فى وزارات وسط عهد الرئيس عبدالناصر حين تخلى عن رئاسة الوزارة وأسندها إلى على صبرى وزكريا محيى الدين وصدقى سليمان.

(٣) منذ بداية عهد السادات ومع تغير رؤساء الوزراء فى عهد الرئيس السادات ومبارك.

وفى هذا الفصل نلخص حالات الوزراء الذين اقتصر توليهم للوزارة على وزارة واحدة (مع الإشارة بالطبع إلى أننا فى الفصل السابق قدمنا حصراً بالوزراء الذين لم يكملوا عهد وزارة واحدة).

وسترتب هؤلاء تبعا لرؤساء الوزارات الذين عملوا معهم ، ولا يتضمن هذا الفصل أسماء الوزراء الذين عملوا مع رئيس واحد للوزراء على مدى أكثر من وزارة متوالية كمثل الذين عملوا فى وزارت الرئيس عبدالناصر ، أو الرئيس نجيب ، أو الرئيس السادات ، أو ممدوح سالم ، أو عاطف صدقى ، أو مصطفى خليل.

الوزارات	الوزراء
وزارة على ماهر	فؤاد شيرين (باشا)
وزارة الرئيس محمد نجيب الأولى (١٩٥٢ ـ ١٩٥٣)	سليمان حافظ محمد فؤاد جلال حسين أبو زيد مراد فهمى
وزارة الرئيس عبدالناصر الثانية (١٩٥٤ ـ ١٩٥٦)	حسن إبراهيم
وزارة على صبرى الأولى (١٩٦٢ ـ ١٩٦٤)	د. محمد البهى
وزارة على صبرى الثانية (١٩٦٤ ـ ١٩٦٥)	د. أحمد رياض تركى د. حسين خلاف بدوى حمودة

وزارة زكريا محيى الدين	د. حسين سعيد د. سليمان حزين
وزارة الدكتور محمود فوزى الثانية	بدر الدين أبو غازى محمد حلمى السعيد
وزارة الدكتور محمود فوزى الثالثة	د. مصطفى كمال طلبة
وزارة الدكتور عزيز صدقى	د. عبدالحليم محمود (اختير شيخاً للأزهر) مع تشكيل الوزارة التالية)(*) د. فؤاد مرسى د. شمس الدين الوكيل د. زكى هاشم د. مصطفى الجبلى د. يحيى الملا د. أحمد عفت د. حسن حميدة عبدالمنعم عمارة
وزارة الرئيس السادات الأولى	محمد فخرى عبدالنبى د. محمد كامل ليلة الحسينى عبداللطيف أحمد ثابت

(*) هذه حالة خاصة خرج فيها وزير الأوقاف مع التشكيل الوزارى ليصبح شيخاً للأزهر على حين تمت هذه الخطوة فى الأحوال الأخرى فى أثناء عهد الوزارة ، وفيما قبل (حالة الشيخ مصطفى عبدالرازق) وفيما بعد (حالة الدكتور بيصار، وحالة الشيخ جاد الحق على جاد الحق).

وزارة الرئيس السادات الثانية	محمد الهادى المغربى
وزارة د. عبدالعزيز حجازى	د. محمـود عبدالأخر محمود على حسن طاهر أمين
وزارة ممدوح سالم الأولى	د. إبراهيم حلمى عبدالرحمن محمد حمدى أبو زيد د. محمد كمال الدين حسنين
وزارة ممدوح سالم الثانية	بهجت حسنين
وزارة ممدوح سالم الثالثة	د. على عبدالمجيد حسن محمد حسن
وزارة ممدوح سالم الخامسة	أحمد طلعت توفيق
وزارة مصطفى خليل الأولى	د. حسن محمد إسماعيل أحمد على موسى حسنى محمد السيد على محمد أحمد العقيلى
وزارة فؤاد محيى الدين الأولى	د. فؤاد هاشم عادل طاهر
وزارة كمال حسن على	د. عبدالسلام عبدالغفار محسن صدقى

وزارة الدكتور على لطفى	د. محمد فتحى محمد على د. حلمى الحديدى منصور حسين وليم نجيب سيفين عبدالرحمن لبيب
وزارة الدكتور عاطف صدقى الأولى	عدلى عبدالشهيد
وزارة الدكتور عاطف صدقى الثانية	موريس مكرم الله
وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة	د. على عبدالفتاح د. ماهر مهران صلاح حسب الله محمود محمد محمود د. إبراهيم فوزى
وزارة الدكتور كمال الجنزورى	سليمان رضا د. محى الغريب طلعت حماد د. ظافر البشرى

نائب الوزير الذى اشترك فى وزارة واحدة فقط

محمد الخواجة	وزارة الدكتور محمود فوزى الثانية

5

المنصب بين القيمة والفرصة والحياة

- احرص على الكرامة توهب لك الوجاهة
- إحتفاظ وزراء المالية بالمنصب السابق حتى يعودوا إليه
- رئيس مجلس الدولة يستمسك بمنصبه فى مواجهة وزير المالية
- عمر الوزارات المصرية
- الوزراء والفكاهة السياسة

دار الخيّال

احرص على الكرامة توهب لك الوجاهة

من الأقوال المأثورة عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه وأرضاه قوله: «احرص على الموت توهب لك الحياة» ، وكثيرا ما نستعمل هذا القول حين نواجه بأزمة وظيفية تقتضى منا التعبير عن الاحتجاج والغضب ، والوصول بهذا التعبير إلى أقصى درجاته وهى الاستقالة ، وكثيرا أيضا بل الغالب أن أصحاب القرار يتراجعون أمام صعوبة الاستقالة والتفكير فميا بعد الاستقالة ، فعلى سبيل المثال كان من رابع المستحيلات فى ذروة عهد الثورة فى الستينيات أن يفكر مسئول فى الاستقالة ، كما أن المزايا المفرطة التى يتمتع بها المسئولون فى بعض العهود تجعل من الصعب عليهم أن يستقيلوا ويتركوا النعيم المقيم إلى شظف الحياة الأكيد.

وقد استقر فى أذهان الكثيرين أن استقالة أصحاب المناصب فى مصر أمر مستحيل ، ومع هذا فإن الأمر لا يخلو من استثناءات رائعة الدلالة ، وربما كان أفضل الناس تعبيرا عن هذا الخلق النادر هم شيوخ الأزهر رغم كل المحاولات التى تنسب إلى بعضهم حرصهم على الحياة وسكونها وراحة البال.

وفى مذكرات سعد زغلول باشا نص نادر يصور به الزعيم الكبير شعوره النفسى حين شهد خلاف الشيخ حسونة النواوى وهو شيخ للأزهر مع الخديو عباس حلمى ، فلما انتهى الأمر بين الرجلين فى حضور سعد وغيره من الوزراء بتصميم الشيخ حسونة على الابتعاد ، ترك الشيخ حسونة حضرة الخديو بمن فيها وما فيها ، وهنا نظر إليه سعد زغلول باشا فأعجب أيما إعجاب بأن الرجل خرج رافعا رأسه فى شموخ وعزة وكرامة لا يلوى على شىء ، ولا على منصب.

ومن العجيب أن مذكرات سعد زغلول تحدثنا فى الأيام التالية عن أن الخديو أخذ يثرثر فى جلسة ثالثة «على عادة عموم المصريين» بأنه علم أن للشيخ ممتلكات تدر عليه ما يستعيض به عن المرتب الكبير الذى فقده باستقالته ، ولم يكن هذا فى واقع الأمر صحيحا ، ولكن كان لابد للخديو أن يصور لنفسه ـ بالحق أو بالباطل ـ أن أحدا لا يعارضه من أجل الحق ، ويضحى من أجل هذه المعارضة بمصدر رزقه ، وهو نمط من التفكير لا يزال سائدا حتى الآن.

وكان هذا المرض متمكنا تماما من الرئيس جمال عبدالناصر فى أول عهد الثورة ، حين كان لا يزال من حق الوزراء أن يستقيلوا ، وفى هذا الصدد فقد روى عبدالناصر عجبه ودهشته من موقف وزيرى المالية العظيمين «عبدالجليل العمرى وعلى الجريتلى» بعد استقالتهما عقب أزمة مارس ١٩٥٤ ، وكانت الشائعات قد صورت له الأمر فى البداية على أنهما يملكان ما يجعلهما فى غير حاجة إلى المنصب الوزارى ، فلما كلف أجهزة المخابرات بالتحرى الدقيق جاءته دامغة ، وهى أن رصيد أحدهما لا يزيد على عدة جنيهات!

وكان عبدالناصر أشد ما يكون عجبا من هذا..!!

❑

ولعل الموقف الأكثر دلالة فى التعبير عن الحكمة فى قول أبى بكر الصديق هو موقف ثلاثة من علماء الأزهر الكبار كانوا عمداء للكليات الأزهرية الثلاثة حين أصدرت الدولة قرارها بتعيين وزير الأوقاف العالم الجليل الشيخ مصطفى

عبدالرازق شيخا للأزهر ، عندئذ أحس هؤلاء العلماء الثلاثة وغيرهم أن فى هذا القرار إنقاصا كبيرا من قدرالأزهر وقدرهم ، فقد كانت قيمتهم العلمية والأزهرية تفوق قيمة الشيخ مصطفى عبدالرازق بكثير ، وهو الذى لم يحصل على العالمية وعلى شهاداته الرفيعة من الأزهر ، وإنما حصل عليها من السوربون فحسب ، وحاول النقراشى باشا رئيس الوزراء أن يثنى هؤلاء العلماء وغيرهم عن الاستقالة وعن الرفض لفكرته فى تعيين الشيخ مصطفى عبد الرازق ، وقال لهم إن فى اختيار وزير من الوزارة ليكون شيخا للأزهر أكبر دليل على أن الحكومة تريد أن ترتفع بقيمة هذا المنصب.. ولكن هؤلاء العلماء العمداء الثلاثة رفضوا الاقتناع بهذا المنطق ، وبدون أية مناورة أو مفاوضة قرر كل شيخ من المشايخ الثلاثة أن يستقيل من عمادته لكليته ، ولم يفكر أحدهم فى دفع الأثنين الآخرين إلى الاستقالة ثم البقاء هو ليكسب أرضا فقدوها فيحصل على وكالة الأزهر أو على منصب الوزير الذى خلا بتعيين صاحبه شيخا للأزهر ، أو على أية ترضية من أى نوع ، وإنما استقال الثلاثة فى نفس الوقت وفى شجاعة نادرة دون حساب لأية خطوة تالية!

لم يكن هذا التصرف غريبا على علماء الدين المسلمين الذين عُرفوا فى هذه الفترة بإباء وشمم لا حدود لهما، وكانت استقالة كل منهم أقرب ما تكون إليه، وإذا كنا نعرض فى هذا الفصل مواقف ثلاثة أصبحوا مشايخ للأزهر فإن قائمة العلماء الأفاضل الذين آثروا الكرامة تشمل كثيرين تقبلوا التشريد والفصل بروح سامية ، ومن هؤلاء على سبيل المثال الشيخ سليمان نوار الذى آثر الاستقالة والعودة تماما إلى قريته فى الريف المصرى يزرع الأرض ويصيد السمك ، ومن هؤلاء أيضاً الشيخ محمد عبد اللطيف دراز وكيل الأزهر الشهير الذى لم تكف الحكومات المتعاقبة عن تشريده ، ولم تستطع الحكومات الأخرى أن تعوضه بعض ما يستحق عن هذا العنت الذى لقيه بسبب مواقفه الشامخة ، ومما يروى أنه كان مرشحاً لتولى مشيخة الأزهر فى بداية عهد الثورة ، ولم يقف فى طريقه إلا صهره الشيخ الباقورى ولكن الحقيقة أن الثورة لم تكن على استعداد لأن تتعامل مع هذا الطراز من المشايخ الثوار الذين يمكن لهم أن يقفوا ضدها ، وهكذا فإنها آثرت اللجوء إلى طريق أخر فى الاختيار

بعيداً عن هذا التوجه الثورى ، ومع أنها اختارت الشيخ محمد الخضر حسين وهو فى سن كبير إلا أنها لم ترتح لوجوده وهكذا سنت قانونا يجعل بقاءه فى منصبه أمراً غير قانونى وألصقت القانون بالرئيس محمد نجيب ؛ الذى ظن نفسه يصلح الأمور بوضع حدود قصوى لسن شاغلى هذه المناصب الدينية الرفيعة.. تماماً كما تطوع فتحى رضوان ليلقى بالعبء فى عدم اختيار الشيخ دراز على عاتق زوج أبنته ؛ الشيخ أحمد حسن الباقورى.

ومع هذا فإن الثورة طيلة عهد الرئيس عبد الناصر لم تعامل شيخ الأزهر المعاملة الواجبة من حيث عدم العزل فقد عزل الشيخ محمد الخضر حسين بحكم السن ثم عزل الدكتور عبد الرحمن تاج وعين فى وظيفة وزير فى الاتحاد الثلاثى وهو اتحاد وهمى ، وأنقذ الموت المبكر الشيخ شلتوت من العزل أو أنقذ الثورة فى عهد عبدالناصر من أن تكون قد عزلت كل مشايخ الأزهر الذى عملوا معها (لأنه الاستثناء الوحيد).. ذلك أن الإمام الأكبر الذى خلف الشيخ شلتوت وهو الشيخ حسن مأمون قد عزل هو الآخر، كذلك عزل الشيخ محمد الفحام فى بداية عهد الرئيس السادات ومنذ ذلك الحين بقى ثلاثة من مشايخ الأزهر الكبار (١٩٧٢ وحتى ١٩٩٦) فى مناصبهم حتى توفوا وهم يشغلون منصب المشيخة .

❏

ومن عجائب الأقدار التى تدلنا على الحكمة التى وضعناها عنوانا لهذا الفصل أن الشيخ مصطفى عبدالرازق نفسه لم يستمر شيخا للأزهر لفترة طويلة إذ سرعان ما انتقل إلى رحمة الله ، وأن خلفاءه الثلاثة التالين فى مشيخة الأزهر كانوا واحدا بعد واحد هم هؤلاء المشايخ الثلاثة الذين استقالوا كاحتجاج صادق وشجاع على تخطيهم فى هذا المنصب.

من هم هؤلاء العلماء الثلاثة؟

أولهم هو الشيخ محمد مأمون الشناوى (١٨٧٨ ـ ١٩٥٠) ، وقد نال العالمية ١٩٠٦ واشتغل بالتدريس فى معهد الإسكندرية ثم عين قاضيا شرعيا واختير بعدها إماما للسراى الملكية لما ذاع من صيته العلمى والخلقى ، وقد أسهم فى ثورة ١٩١٩

بقلمه ولسانه ، وقد عين عميدا لكلية الشريعة بعد نشأتها تطبيقا لقانون تنظيم الأزهر ١٩٣٠ ونال عضوية جماعة كبار العلماء ١٩٣٤ ، ورأس لجنة الفتوى وتولى منصب وكيل الأزهر ١٩٤٤ ، وكان هو الشيخ الذى وقع عليه الاختيار ليكون شيخا للأزهر فى ١٩٤٨ خلفا للشيخ مصطفى عبد الرازق.

ومن الطريف أنه كان بمثابة الأب والأستاذ الروحى لبلدياته الذى وصل إلى رئاسة الوزارة فى نهاية عام ١٩٤٨ وهو إبراهيم عبدالهادى باشا.

وقد توفى الشيخ الشناوى وهو يشغل منصب المشيخة.

❑

الثانى هو الإمام الكبير الفاضل صاحب المقولة البليغة الخالدة: «تقتير هنا.. وإسراف هناك» وهو الشيخ عبد المجيد سليم (١٨٨٢ ـ ١٩٥٤) ، وقد ولد فى ميت شهالة بالمنوفية ، وحصل على الشهادة العالمية من الدرجة الأولى ١٩٠٨ ، أى أنه كان تاليا فى المولد والتخرج لسلفه الشيخ مأمون الشناوى ، وقد كانت له قيمة فقهية كبيرة فى مصر والعالم الإسلامى كله ، ولم يكن فى فتاويه وآرائه يتقيد بمذهب من المذاهب الفقهية ، وإنما كان حر التفكير والرأى إلى أبعد الحدود ، وله أكثر من بضعة عشر ألف فتوى ، وقد شغل كثيرا من المناصب الدينية فى الأزهر ، والقضاء الشرعى ، وتولى منصب الإفتاء ، وأشرف على الدراسات العليا فى الجامع الأزهر ، ورأس لجنة الفتوى فيه ، واشتهر بدعوته إلى التقريب بين المذاهب الإسلامية ومراسلاته مع علماء الشيعة من أجل هذا الغرض النبيل ، ولم يحرص هذا الرجل على منصب أبدا ، فقد ترك منصب الإفتاء بإرادته ، كما استقال من العمادة على نحو ما ذكرنا ، وترك أيضا منصب شيخ الأزهر بإرادته ، وقد أعيد تعيينه شيخا للأزهر مرة ثانية ليخلف خلفه الشيخ إبراهيم حمروش ولكنه فى المشيخة الثانية آثر أيضاً الاعتداد برأيه وبما يعتقد أنه الحق ، وربما لا نجد فى التاريخ المعاصر كله مَنْ هو شبيه له فى ترفعه عن كل المناصب وفى توليه أيضاً لكل المناصب.

ويبدو لى أن قصة حياة هذا الشيخ وممارسته للسياسة والرأى فى حاجة إلى عمل فنى كبير.

❑

الثالث هو الشيخ إبراهيم حمروش (١٨٨٠ ـ ١٩٦٠) ، وقد ولد ما بين سلفيه الشيخ الشناوى (١٨٧٨) والشيخ سليم (١٨٨٢) ، وتخرج ١٩٠٦ أى فى نفس العام الذى تخرج فيه الشيخ الشناوى ، وقد عمل مدرسا فى الأزهر وقاضيا فى المحاكم الشرعية وشيخا لمعهد أسيوط الدينى ١٩٢٨ ، ثم شيخا لمعهد الزقازيق ، ثم عميدا لكلية الشريعة ١٩٤٤ ، وهكذا كانت له مكانة كبيرة فى التعليم فى الجامعة الأزهرية ، وكان أول من جمع بين عمادتى كليتى اللغة والشريعة على التوالى ، وقد تميز عن سلفيه بعضويته لمجمع اللغة العربية وقد سبق إلى هذه العضوية (١٩٣٣) اثنين من مشايخ الأزهر من أسلافه الذين لم يعينا أعضاء فى المجمع اللغوى إلا فى عام ١٩٤٠ وهما الإمام الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى والإمام الأكبر الشيخ مصطفى عبدالرازق ، وفى أثناء حياته الأزهرية ترأس ، شأنه فى هذا شأن سلفيه المباشرين ، لجنة الفتوى ، وقد عين شيخا للأزهر فى سبتمبر ١٩٥١ ، لكنه أعفى من منصبه فى فبراير ١٩٥٢ ، أى فى عهد وزارة على ماهر باشا إثر موقف وطنى مشهود ، وبقى على قيد الحياة حتى ١٩٦٠ . ويغلب طابع الدراسات اللغوية على بحوثه ، ومنها «عوامل نمو اللغة» وهو البحث الذى نال به عضوية جماعة كبار العلماء ، وهو ما يؤكد أن الأزهر لم يكن ليقتصر فى البحوث المؤهلة لعضوية جماعة كبار العلماء على البحوث الفقهية أو الدينية ، وإنما كان للغة وغيرها مكانة كبيرة حتى على أعلى مستويات الأزهر.

جدول مقارن

أعمار وتواريخ تخرج وفترات شيوخ الأزهر

	العمر	المولد	التخرج	المشيخة	الوفاة
محمد مصطفى المراغى	٦٤	١٨٨١	١٩٠٤	١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ ١٩٣٥ ـ ١٩٤٥	١٩٤٥*
محمد الأحمدى الظواهرى	٦٧	١٨٧٧	؟	١٩٢٩	١٩٤٤
مصطفى عبدالرازق	٦٢	١٨٨٥	؟	١٩٤٥ ـ ١٩٤٧	١٩٤٧*
محمد مأمون الشناوى	٧٢	١٨٧٨	١٩٠٦	١٩٤٨ ـ ١٩٥٠	١٩٥٠*
عبدالمجيد سليم	٧٢	١٨٨٢	١٩٠٨	١٩٥٠	١٩٥٤
إبراهيم حمروش	٨٠	١٨٨٠	١٩٠٦	سبتمبر ١٩٥١ ـ فبراير ١٩٥٢	١٩٦٠
محمد الخضر حسين	٨٢	١٨٧٦	١٩٠٣	١٩٥٢ ـ ١٩٥٤	١٩٥٨
عبدالرحمن تاج	٧٩	١٨٩٦	١٩٢٣	١٩٥٤ ـ ١٩٥٨	١٩٧٥
محمود شلتوت	٧٠	١٨٩٣	١٩١٨	١٩٥٨ ـ ١٩٦٣	١٩٦٣*
حسن مأمون	٧٩	١٨٩٤	١٩١٨	١٩٦٤ ـ ١٩٦٩	١٩٧٣

(*) توفى وهو يشغل المشيخة.

محمد الفحام	٨٦	١٨٩٤	١٩٢٢	١٩٦٩ ـ ١٩٧٣	١٩٨٠
عبدالحليم محمود	٦٨	١٩١٠	١٩٣٢	١٩٧٣ ـ ١٩٧٨	١٩٧٨*
محمد عبدالرحمن بيصار	٧٢	١٩١٠	١٩٣٩	١٩٧٩ ـ ١٩٨٢	١٩٨٢*
جاد الحق على جاد الحق	٧٩	١٩١٧	١٩٤٥	١٩٨٢ ـ ١٩٩٦	١٩٩٦*

احتفاظ وزراء المالية بالمنصب السابق حتى يعودوا إليه

من نوادر وزارات عهد الثورة أن الدكتور محمد حمدى النشار رئيس جامعة أسيوط عين وزيراً للمالية فى أثناء وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى التى استمرت فى الحكم فترة قصيرة ، فلما ترك الوزارة كان منصبه السابق لا يزال شاغرا فعاد إليه ، وقيل فى ذلك الوقت إن المنصب لم يظل شاغرا إلا بقصد أن يعود إليه صاحبه ، وقد كان لا يزال فى شباب العلماء وبينه وبين سن التقاعد وقت طويل ، وقد أصبح بعد فترة بمثابة أقدم رؤساء الجامعات المصرية حتى أقاله السادات فى أثناء أحداث الفتنة الطائفية فى ١٩٨٠ وعين خلفا له الدكتور حسن حمدى نائب رئيس جامعة القاهرة ، وكان الدكتور النشار لا يزال دون السن القانونية.

❑

الطريف فى الموضوع أن شيئا من هذا القبيل الذى بدا فى السبعينيات وكأنه قد حدث مصادفة ، كان حدث عن عمد (بل بنص قاطع) قبل ثلثى قرن وبالتحديد

فى ١٩٤٠ مع رئيس قضايا الحكومة الأشهر عبدالحميد بدوى باشا ، ففى ديسمبر ١٩٤٠ عين بدوى باشا وزيراً للمالية وكان المرسوم الملكى الصادر بتعيينه غريباً جداً، إذ نص على أن يعين عبدالحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة «وزيراً للمالية على أن يبقى محتفظا بمنصبه الحالى وألا يباشر أعماله فيه مادام وزيراً» ، أما الوزير الذى كان يتولى وزارة المالية وهو حسن صادق بك فقد كان من حسن حظه أن وجدت له وزارة شغرت لتوها بوفاة وزير الدفاع الوطنى يونس صالح باشا الذى لم يكن قد أصبح وزيراً إلا منذ ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ فقط (كان حسن صادق هو الآخر قد أصبح وزيراً فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ فقط فكأنه لم يلبث وزيراً للمالية إلا عشرين يوما).

❑

هكذا أصبح بدوى باشا وزيراً للمالية فى ديسمبر ١٩٤٠ ومنح أقدمية خاصة لم تكن أقدميته فى دخول الوزارة تتناسب معها ، وظهرت هذه الأقدمية فى كشف الوزارة التالية وهى وزارة سرى باشا الثانية فى ٣١ يوليو ١٩٤١ ليكون بعد سرى باشا وخشبة باشا مباشرة ، وقبل صليب سامى بك ، أى كأنه وصل المنصب الوزارى فيما بعد ١٩٢٥ (تاريخ وصول خشبة باشا) وفيما قبل ١٩٣٣ (تاريخ استوزار صليب سامى باشا).

ولكن لم تمض شهور حتى قدم عبد الحميد بدوى استقالته فى يناير ١٩٤٢ .

وقد علق المؤرخ العظيم عبدالرحمن الرافعى فى كتابه «فى أعقاب الثورة المصرية» على هذه الاستقالة بقوله:

«وفى يناير سنة ١٩٤٢ استقال بدوى باشا من وزارة المالية وتولاها حسين سرى باشا مع بقائه وزيراً للداخلية ، ولم يعرف مجلس النواب ولا مجلس الشيوخ لماذا استقال بدوى باشا ، ولا أعلن كلاهما عدم ثقته به ، بل كانت استقالته مباغتة ،

ومفاجأة للمجلسين ، وقيل بأنه أجبر عليها فصدع بالأمر واستقال ، وقد كانت كل التعديلات الوزارية تحدث بعيداً عن توجيه البرلمان ، مما يدل على انهيار النظام الدستورى الصحيح».

❑

أما الدكتور محمد حسين هيكل فكان ـ فى مذكراته ـ أكثر إيضاحا للغط الذى دار حول دخول وخروج عبد الحميد بدوى باشا ، ويرى الدكتور هيكل لهذه القضية جذوراً لا تتعلق ببدوى باشا وحده ولكنها تتعلق بزميله حسين سرى باشا ، بل إن الدكتور هيكل يصرح بما لم يصرح به أحد من أن سرى باشا كان متطلعا إلى رئاسة الوزارة مباشرة خلفا لمحمد باشا محمود ، وأنه تحمل العمل تحت رئاسة كل من على ماهر باشا وحسن صبرى باشا اللذين خلفا محمد محمود حتى أصبح سرى باشا نفسه رئيسا للوزارة عند الوفاة المفاجئة لحسن صبرى باشا. وأراد أن يقوى وزارته بهذا الموظف الممتاز المحترم من الجميع (بدوى باشا) .

لنقرأ حديث هيكل باشا ولنذكر القارئ أن عبد الحميد بدوى كان زميلا لهيكل فى كلية الحقوق (تخرجا ١٩٠٨) ، وأن سرى باشا زامل هيكل فى دخول الوزارة لأول مرة فى ٣١ يوليو ١٩٣٧ ، وأن هيكل نفسه كان عضوا فى وزارة سرى التى دخل إليها عبد الحميد بدوى سابقا إياه فى البروتوكول.

يستطرد الدكتور هيكل فى مذكراته إلى الحديث عن محاولة سرى تأجيل ضم السعديين برئاسة أحمد ماهر إلى وزارته لتقوية موقفها فى البرلمان [الذى كان لا يزال على هيئته التى انتخبت فى عهد محمد محمود باشا] وكانت الوزارة معتمدة على تمتع حزب الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية بأغلبية أعضاء البرلمان ، ويقول الدكتور هيكل :

«وقد دل ما حدث ـ يشير الدكتور هيكل إلى أحد الخلافات السياسية ـ على أن بقاء الهيئة السعدية بعيدة عن الحكم مع رياسة رئيسها لمجلس النواب من شأنه أن يخلق لرئيس الوزراء بوصفه القائم على إجراء الأحكام العرفية متاعب يجب التفكير فى معالجتها. لكن سرى (باشا) لم ير أن يعالج الأمر بضم الهيئة السعدية إلى الوزارة بعد الذى حدث فى مجلس النواب ، مخافة أن يضعف ذلك من هيبته ، ولهذا آثر أن يعالجه على نحو آخر».

«ما سر هذه التصرفات التى صدرت عن سرى (باشا) وأوجبت التساؤل عن مبلغ حكمتها؟ لعل السر يرجع إلى أن الرجل كان شديد الحرص على مركز وزارته ، وكان يتلمس فى تصرفاته ألا يصدر عنه ما قد يضر بهذا المركز. فهو لم يكن السياسى المغامر الذى كان حسن صبرى (باشا) ، ولم يكن رئيس حزب يعتمد على قوة برلمانية يطمئن إليها ، ولم يكن له من التجارب السياسية على مر السنين ما يجنبه هذا التلمس. فقد قضى حياته موظفا بوزارة الأشغال ، وكان والده إسماعيل سرى (باشا) وزيراً للأشغال ، وكانت له عند رجالها مكانة الأب من أبنائه ، وكان الذين تولوا وزارة الأشغال بعده من المهندسين المصريين يقدرون مكانته هذه منهم ، وكانوا يسبغون على حسين (باشا) من التقديرما يوجبه نشاطه الشاب وحسن إدراكه لواجب المهندس فى وزارة الأشغال. ولهذا بلغ حسين (باشا) سرى أن أصبح وكيل وزارة الأشغال فى سنوات قليلة. فلما ألف محمد (باشا) محمود وزارته فى سنة ١٩٣٨ كان لسرى (باشا) عند الملك فاروق مكانة خاصة عاونت كفايته فاختاره محمد (باشا) محمود وزيرا للأشغال معه ، وقد حدثنى حسين (باشا) بأنه سيخلف محمد (باشا) محمود فى رياسة الوزارة. فلما ألف على ماهر (باشا) وزارته فى سنة ١٩٣٩ خلفاً لمحمد محمود (باشا) شعر سرى (باشا) بشىء من المرارة ولكنه لم يفقد الأمل. وكان ذلك شأنه حين ألف حسن صبرى (باشا) وزارته ، فلما فاجأت المنية

حسن (باشا) وألف هو الوزارة بعد أن اشترك مع هؤلاء الرؤساء الثلاثة الذين سبقوه واجهته الصعاب التى ذكرناها فشعر بالحاجة إلى تقوية سنده فى الوزارة. ولما كان قد قضى حياته موظفاً فقد لجأ باديء الرأى إلى اختيار موظف ممتاز محترم من الجميع ضمه إلى وزارته وحسب فى هذا الضم التقوية الكافية له وللوزارة. هذا الموظف الممتاز هو عبدالحميد بدوى (باشا) رئيس لجنة القضايا ، الذى اعتذر قبل ذلك فلم يقبل غير مرة أن يكونه وزيراً ، لأنه كان بكفايته الفقهية العالية وذكائه النادر ، وبمنطقه الدقيق ، شديد الحرص على أن يظل فى رياسة لجنة القضايا. فلما فكرت وزارة محمد محمود (باشا) فى إنشاء مجلس الدولة وأن يكون رئيسه غير قابل للعزل ، اتجه تفكير المسئولين إلى أن يكون بدوى (باشا) رئيس مجلس الدولة. فلما لم يصدر التشريع بإنشاء هذا المجلس بقى رئيساً للجنة القضايا ، ثم قبل أن يعاون سرى (باشا) وزيراً للمالية».

«ولعله قبل هذا المنصب بعد أن كان قد اعتذر عن قبول مثله من قبل لأنه اعتبره تمهيداً لرياسة الوزارة ، جرى من بعد بينى وبين حسنين (باشا) رئيس الديوان الملكى حديث ذكر لى أثناءه أن القصر كان يرشح بدوى (باشا) لرياسة الوزارة يوم تضطر وزارة سرى (باشا) للاستقالة لسبب أو آخر. أفكان بدوى (باشا) يعلم بهذه النية من جانب القصر؟ ذلك ما لا أعلمه ، وما لم أفكر فى سؤال حسنين (باشا) عنه ، لأن الظرف الذى جرى فيه هذا الحديث بينى وبين رئيس الديوان كان قد باعد بين بدوى (باشا) ورياسة الوزارة».

«وقد رحب الوزراء جميعاً ورحبت باختيار بدوى (باشا) وزيراً للمالية ، واعتبرنا ذلك كسباً للوزارة عظيما ، وهنأت أنا سرى (باشا) حين طالعنى بهذا النبأ تمهيدا لصدور المرسوم بتنفيذه. وقد اعتبر المثقفون فى مصر جميعاً هذا التعيين نصراً

لسرى (باشا) لأن علم بدوى (باشا) ومكانته كان لهما فى النفوس تقدير بالغ غاية السمو».

❑

وبعد أن يروى الدكتور هيكل فى مذكراته قصة رأى عبد الحميد بدوى الذى أشار به على حسين سرى فى التجديد النصفى لمجلس الشيوخ ، وهو أحد الموضوعات التى شارك فيها بالرأى وأفاد سرى باشا من رأيه فيها يصل الدكتور هيكل إلى تلخيص الموقف الذى صار عليه الحال فى وزارة سرى باشا ، وخلاصته أن اشتراك بدوى باشا فى الوزارة لم يعط وزارة سرى باشا القوة التى كان يتوقعها الدكتور هيكل وغيره ، ولهذا لم يكن بد من إعادة التفكير فى إشراك السعديين فى الوزارة:

«... وكنا نرجو أن يؤدى اشتراك بدوى (باشا) فى الوزارة إلى التغلب على هذه الصعوبات ، وأن تتحقق النتيجة التى كان سرى (باشا) وكنا جميعاً نتوقعها ، لكن ذلك لم يحدث ، فقد تبين بعد زمن غير طويل أن هذا العالم الجليل والفقيه الدستورى الممتاز أسمى تفكيراً وأشد اعتزازاً بنفسه من أن ينزل على حكم الضرورات البرلمانية فى مصر. فهو قوى الشعور بالأرستقراطية العقلية ، وقد بلغ منها المكان الأرفع ، وقد حال شعوره هذا دون انسجامه مع البرلمانيين ، ومع أعضاء مجلس النواب خاصة ، لذلك لم يكن بد من أن يبحث سرى (باشا) عن وسيلة أخرى يتقى بها مهاجمة البرلمان له مهاجمة قد تزعزع ثقة السلطات العليا بقدرته على مواجهة الموقف والمحافظة بنجاح على الهدوء والسكينة اللازم توافرهما فى البلاد لطمأنينة المجهود الحربى البريطانى».

❑

وبعد صفحات يتحدث الدكتور هيكل عن خروج بدوى باشا من وزارة حسين

سري على نحو تفصيلى ، ولا ننسى أنه هو نفسه كان عضواً فى مجلس الوزراء الذى كان بدوى باشا عضواً فيه:

«... بلغنى فى النصف الأخير من ديسمبر أن مركز عبد الحميد بدوى (باشا) فى الوزارة غير ثابت ، وأنه سيضطر إلى الاستقالة ، وزارنى سرى (باشا) فتحدثنا فى هذا الشأن حديثاً أيقنت منه أن الأمر جد ، وأن سرى (باشا) لا يستطيع تعضيد وزير المالية للبقاء فى منصبه ، رغم ما بين الرجلين من صداقة ، ورغم تقديرنا جميعا لبدوى (باشا) ولمكانته ، وزرت بعد ذلك أحمد حسنين (باشا) رئيس الديوان الملكى ، وحدثته فى الأمر فألفيته فى مثل موقف سرى (باشا) ، بل زاد على ذلك أن ذكر لى أن بدوى (باشا) كان منظوراً إليه فى القصر على أنه خلف لسرى (باشا) فى رياسة الوزارة ، وأنه هو - حسنين (باشا) - يأسف لأن اضطرار بدوى (باشا) للتخلى عن منصب وزير المالية لم يبق معه مجال للتفكير فى رياسته للوزارة».

«وسافر الملك إلى أسوان فى الأيام الأخيرة من ديسمبر ، وسافر فى معيته جمع من رجال حاشيته ، كما سافر رئيس الوزراء إلى هناك ، وسافرت أنا كذلك أمضى بهذا المشتى البديع أياما ، فكنت أسمع من الأحاديث عن استقالة بدوى (باشا) ما جعل كل رجاء فى تلافيها غير ممكن. وبالفعل قدم بدوى (باشا) استقالته إلى رئيس الوزراء وبقى أن تعرض على مجلس الوزراء ليبت فيها».

«وعدنا إلى القاهرة واجتماع مجلس الوزراء بها يوم ٥ يناير سنة ١٩٤٢ فكانت استقالة وزير المالية أول ما عرض عليه ، وقرر المجلس قبول الاستقالة بغير مناقشة ، لأن الوزراء جميعاً كانوا يعلمون أنه لا جدوى من المناقشة».

❑

بقى بعد هذا كله أن نشير إلى أنه لم يمض شهر واحد إلا ووقعت الواقعة الكبرى

فى السياسة الحزبية المصرية وهى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .. وهكذا يمكن الإضافة إلى ما رواه الدكتور هيكل وما رواه الرافعى أن المسألة لم تكن ملكاً وبرلمانا وحكومة فحسب ... ولكنها كانت ظروفاً أقوى من هذا كله..

ولهذا كان من حق عبد الحميد بدوى أن يحتفظ بمنصبه الثابت فى نهاية ١٩٤١ حتى عاد إليه فى ١٩٤٢، على نحو ما احتفظت الظروف للدكتور محمد حمدى النشار بمنصبه فى نهاية ١٩٧٤ حتى عاد إليه فى ١٩٧٥ .

رئيس مجلس الدولة يستمسك بمنصبه فى مواجهة وزير المالية

تحمل «الوفد» فى تراثه التاريخى خطايا بعض مَنْ انتسبوا إليه فى وقت من الأوقات دون أن يكونوا متمتعين بالوجدان الشعبى الحقيقى ، لست أريد الدخول فى مقدمات طويلة ولهذا فسأبادر بأن أضرب على هؤلاء مثلاً بالدكتور محمد زكى عبدالمتعال وزير المالية فى وزارة الوفد الأخيرة (يناير ١٩٥٠ ـ نوفمبر ١٩٥٠) الذى لم يلبث أن انقلب على الوفد بل دخل الوزارات التى أعقبت وزارة الوفد فى ١٩٥٢ حيث كان وزيراً للمالية مع كل من على ماهر باشا فى وزارته الثالثة (يناير ١٩٥٢ ـ مارس ١٩٥٢) و أحمد نجيب الهلالى فى وزارتيه الأولى والثانية (مارس ١٩٥٢ و٢٢ يوليو ١٩٥٢) .

أن يكون الوزير غير الوفدى عدواً للوفد ليس بالأمر المستغرب ، ولكن أن يكون الوزير الوفدى عدوا للوفد بعد خروجه أو إخراجه من الوزارة الوفدية فأمر يسىء إلى صاحبه بأكثر من الإساءة للوفد .. ولكن زكى عبدالمتعال أضاف إلى هذا وذاك أنه كان عدواً للوفد وهو عضو فى الوزارة الوفدية ..ذلك أنه استغل منصبه كوزير

للمالية فى محاولة الإساءة إلى زميله القديم (فى عضوية هيئة التدريس فى كلية الحقوق) الذى كان أكثر منه تفوقا وعلما وسمعة وهو الدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا ، فأخذ يضيق على السنهورى الخناق كى يستقيل من رئاسة مجلس الدولة باعتبار هذا المنصب لا يتحمل الحزبية ، وقد كان السنهورى أحد الوزراء السعديين السابقين.

لنقرأ بعض تفصيلات هذه القصة الصاخبة ، ولنبدأ بما يرويه المؤرخ العظيم عبدالرحمن الرافعى فى كتابه عن هذه الواقعة وقد تعمد ألا يذكر اسم وزير المالية ، ومن ثم فقد انصرف (ولايزال ينصرف) ذهن كثير من القراء (وكنت منهم) إلى أن فؤاد سراج الدين هو وزير المالية المقصود وليس زكى عبد المتعال ، ذلك أن شهرة سراج الدين كوزير لمالية الوفد لا تزال تطغى على حقيقة أن زكى عبدالمتعال قد تولى هذا المنصب طيلة عشرة شهور ، وهذا نموذج موح لضرورة تحديد الأسماء عند إيراد أية رواية تاريخية.

يقول عبد الرحمن الرافعى ولا ننسى التذكير بتحامله الدائم على الوفد:

«بدأت هذه الوزارة [أى وزارة الوفد الأخيرة] سياستها نحو القضاء باعتداء خطير على استقلاله ، إذ طلبت فى أواخر يناير سنة ١٩٥٠ من الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة أن يستقيل من منصبه ، بحجة أنه كان قبل ولايته هذا المنصب وزيراً حزبياً ».

وسرعان ما يعقب الأستاذ الرافعى بقوله:

«وتلك لعمرى حجة واهية ، لأن الوزارات الوفدية نفسها كثيراً ما عينت فى مناصب القضاء مَنْ كانوا ينتمون إلى الوفد ، ولم يلق هذا التعيين اعتراضاً لا من القانون ولا من العرف ، ولا غضاضة فى إسناد أى منصب قضائى كبير إلى وزير أو سياسى سابق ، مادام قد استقال من حزبه وقطع صلاته بالأحزاب السياسية عامة ».

«ولكن السبب الحقيقى لتحدى رئيس مجلس الدولة ومحاولة إقصائه عن منصبه ، أن الوزارة أرادت أن تعين فى مكانه أحد أشياعها تمهيدا لتغلغل الوفدية فى

هذا الحصن الأشم الذى يفصل بالحق فيما يقوم بين جهات الحكومة والأفراد من منازعات ، والذى ينبغى أن يكون حرما آمنا بعيد الصلة بالسلطات جميعاً ، لكى يجد الناس فيه ملاذهم وموئلهم الأخير فى رفع ما يقع عليهم من مظالم الحكام وحيف الحكومات».

«ولقد كانت الوزارة جادة فى إخراج السنهورى رغم مخالفة هذا التصرف لقانون إنشاء مجلس الدولة ورغم ما فيه من عدوان على استقلال القضاء ، ولم يقفها [يثنها] عن إنفاذ عزمها سوى تضامن مستشارى المجلس مع رئيسه واستنكار الرأى العام لموقفها منه ، فإن الجمعية العمومية لمستشارى مجلس الدولة قد اجتمعت وأصدرت قراراً أعلنت فيه «أن فى مطالبة رئيس مجلس الدولة بالتنحى عن منصبه بهذه الطريقة مخالفة صريحة للقانون واعتداء على استقلال المجلس لا تقره الجمعية ، وتعهد [أى الجمعية العمومية] إلى رئيس المجلس بأن يتخذ من الإجراءات ما يكفل المحافظة على استقلاله وأن يبلغ هذا القرار إلى وزير العدل».

ويعلق المؤرخ عبد الرحمن الرافعى على هذا القرار بقوله:

«كان لهذا القرار الحازم أثر بالغ فى الحد من طغيان الحكومة ، وقابل الرأى العام تصرف الوزارة بإزاء هذه الهيئة القضائية العليا بعميق السخط وبالغ الاستنكار ، وإذ وجدت الوزارة أن تهديدها للسنهورى لم يكن له الأثر الذى تبغيه ، فقد سكنت على مضض وعدلت مؤقتاً عن العبث باستقلال مجلس الدولة».

❑

على أن رواية الرافعى الخالية من الأسماء لا تزال تحتاج إلى كثير من التوضيح «وفك الرموز» وقد قام ببعض هذا الجهد المستشار الدكتور أحمد فتحى مرسى فيما يرويه عن هذه الواقعة فى مقال قيم كتبه ونشره بمناسبة الاحتفال بالعيد المئوى بكلية الحقوق حيث يقول ضمن حديثه عن السنهورى:

« ولن ينسى القضاء المصرى للسنهورى مواقفه الحازمة الخالدة فى تأكيد حصانة القضاء وصيانة استقلاله ».

« أرادت حكومة الوفد سنة ١٩٥٠ إبعاده عن منصبه القضائى كرئيس لمجلس الدولة ، بدعوى أنه سبق أن كان وزيراً منتمياً لحزب سياسى قبل أن يلى القضاء ، وفوضت الحكومة وزير المالية ـ إذ ذاك ـ فى أن يطلب إليه التنحى عن منصبه ، فرفض السنهورى وقال لوزير المالية: «ليس فى الدستور أو القانون ما يمنع من أن يتولى وزير سابق رئاسة مجلس الدولة حتى ولو كان هذا الوزير قد انتمى إلى حزب سياسى وقت أن كان وزيراً ، وتاريخ القضاء المصرى حافل بأسماء قضاة كانوا وزراء سابقين وكانوا ينتمون إلى أحزاب سياسية ، بل كانوا رؤساء لهذه الأحزاب [يشير بذلك إلى عبدالعزيز فهمى الذى كان رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين ثم ولىّ رئاسة محكمة الاستئناف ثم رئاسة محكمة النقض] ولم يمنع ذلك من أن يكونوا خير القضاة علماً ونزاهة واستقلالاً وحيدة. ومادمت قد استقلت من الحزب الذى كنت أنتمى إليه ، وقطعت صلتى بجميع الأحزاب السياسية منذ توليت القضاء ، فلا يجوز أن يقوم اعتراض على شغلى لمنصبى الحالى».

«ثم سأل [السنهورى] وزير المالية: «هل صدر منى بعد تولى القضاء أى تصرف قضائى يدل على أننى رجل حزبى؟!».

«قال وزير المالية: «فيما أعلم.. لا».

«فقال السنهورى: «وفيما لا تعلم.. لا».

«فلما عرض عليه وزير المالية أن يختار أى منصب يشاء قال السنهورى:«أى منصب تريدنى أن أختاره. ألم أكن وزيراً ، وفضلت منصب القضاء على منصب الوزارة».

ويمضى الدكتور أحمد فتحى مرسى فى رواية بقية الحوار:

«ثم قال [السنهورى] لوزير المالية: «إن الحكومة إذ تتقدم إلىّ أن أتنحى عن منصبى بدعوى الحزبية ، فإنها هى التى تتصرف تصرفا حزبيا ، وإن من واجبى أن أدفع اعتداءها على استقلال القضاء ، وسأبقى فى منصبى لأقوم بهذا الواجب. كيف

أرضى أن تتعسف الحكومة بمجلس الدولة ، وهو الذى يتولى إنصاف الناس من الحكومة إذا تعسفت بهم. إن بينى وبينكم دستور البلاد وقانون مجلس الدولة».

«ودعا السنهورى الجمعية العامة لمجلس الدولة فى أول فبراير ، وعرض عليها ما حدث ، ثم تخلى عن رئاسة الجلسة لوكيل المجلس قائلا لزملائه : «إننى أترككم لمناقشة هذا الأمر الخطير فى حرية تامة ، وإذا كانت الأقدار قد شاءت أن تلقى على عاتقى فى هذه الظروف التاريخية أخطر مسئولية نحو استقلال القضاء وكرامته ، فقد اعتزمت بمشيئة الله أن اضطلع بهذه المسئولية كاملة ، ولن أدخر فى هذا السبيل كل ما يسعنى من طاقة وجهد».

«ووقفت الجمعية العامة للمجلس إلى جوار السنهورى ، وأصدرت قرارها التاريخى الذى انتهت فيه إلى «إن مطالبة رئيس المجلس بالتنحى عن منصبه تنطوى على مخالفة صريحة للقانون ، واعتداء على استقلال المجلس لا تقره الجمعية ، وتعهد إلى رئيس المجلس أن يتخذ من الإجراءات ما يكفل المحافظة على استقلاله ، كما تطلب إليه أن يبلغ هذا القرار لوزير العدل».

«ولم يكن ذلك الموقف المجيد هو موقف السنهورى الوحيد من افتئات السلطة على مجلس الدولة. فلقد وقف ـ بعد ذلك ـ فى حزم وصلابة ضد تمرد جهات الإدارة على أحكام المجلس ، وامتناع بعض الوزراء ـ إذ ذاك ـ عن تنفيذها ، فوصم هذا الامتناع بأنه مخالفة قانونية خطيرة لأصل من الأصول التى تمليها المبادئ الدستورية العليا ، وقضى بأن هذا يعد خطأ جسيما يندرج تحت الجرائم التى يُعاقب عليها جنائيا ، ويُعد خطأ الوزير الذى يُقدم على ذلك مستوجبا لمسئوليته الذاتية فى ماله الخاص عن التعويض المطالب به دون خزانة الدولة».

❑

على أن قصة وزارة الوفد مع السنهورى باشا أصبحت بمثابة مادة جاهزة فى محاكمات الثورة ، وقد حاولت الثورة استغلالها فى محاكمة فؤاد سراج الدين على حين لم يكن لسراج الدين علاقة بها ، بل كان ضد هذه الفكرة تماماً لأنه نفسه (أى

سراج الدين) لقىَ الإنصاف على يد السنهورى وعلى يد مجلس الدولة أكثر من مرة وبخاصة فى الفترة التى أعقبت حريق القاهرة (١٩٥٢) حيث اتخذت بعض الحكومات قرارات بتحديد إقامته ونشاطه ولكن مجلس الدولة برياسة السنهورى أنصفه، كذلك أنصفه هذا المجلس أكثر من مرة فى الأربعينيات.

وهذا ما يرويه إبراهيم طلعت فى مذكراته عن تفصيلات محاكمة سراج الدين وتعرضها لقضية الوفد مع السنهورى.

يقول إبراهيم طلعت :

«وأرادت محكمة الثورة أن تدين الوفد بأنه حاول التعرض للقضاء واستقلاله لأن حكومة الوفد الأخيرة كانت قد حاولت تنحية الدكتور السنهورى عن رئاسة مجلس الدولة. وكانت فرصتها [أى فرصة محكمة الثورة] فى ذلك أن تستشهد بخصم الوفد اللدود، الدكتور زكى عبدالمتعال والذى كان وزيرا فى الأيام الأولى لوزارة الوفد.

فماذا قال الدكتور زكى عبدالمتعال فى ذلك؟

«قال الدكتور زكى حرفيا:

«السنهورى كان زميلى فى التدريس بكلية الحقوق من سنة ١٩٣٠ حتى سنة ١٩٣٧ إلى أن عين قاضيا بالمحاكم المختلطة، وكان قبل كده وزير معارف فى الوزارة السعدية [يقصد الفترة من ١٩٤٥ ولم تكن قبل هذا من حيث الزمن.. ولكن من حيث الأهمية] .. والسنهورى ده راجل حزبى، وكان عضوا بارزا فى الحزب السعدى، والسنهورى لما خرج من وزارة المعارف راح مرسوم بتعيينه رئيسا لمجلس الدولة إلى السراى، وقبل صدور المرسوم كان إبراهيم عبدالهادى انتخب رئيسا للهيئة السعدية، والسنهورى حضر الاجتماع وأعطى صوته لإبراهيم عبدالهادى ونشرت صورته، وهو ينتخب رئيس الحزب وكان يعلم أن المرسوم الخاص بتعيينه موجود فى السراى، وكان فى نفس الوقت عضوا بارزا فى الاجتماع والصفة الحزبية موجودة فيه .. والصفة الحزبية لا تصلح أن تكون فى رئيس مجلس الدولة لأن

قضايا مجلس الدولة الخصم فيها دائما الحكومة ، لأن الدعاوى دائما بين الحكومة والأفراد أو بين الحكومة والموظفين. والنحاس استدعانى وقال لى الكلام ده ، وركز كلامه على الناحية الحزبية ، وقال إن السنهورى ما ينفعش بهذه الصفة.. يخرج يروح وظيفة ثانية ، ويتعين شخص قضائى فى مجلس الدولة ، والفكرة كانت متجهة إلى تعيين رئيس محكمة النقض رئيسا لمجلس الدولة .. والنحاس طلب منى [أى من زكى عبد المتعال] أنى أروح أكلمه لأنى كنت مستشارا بمجلس الدولة .. وحضر السنهورى إلى مكتبى ، وكان يظن أنى سأحدثه كوزير مالية عن اعتمادات مجلس الدولة لأنها مش كفاية ، فأنا قلت له : أنا سأكلمك فى مسألة تانية باسم الحكومة ، وكلمته وقلت له : [اختار] منصب آخر غير قضائى وإحنا لسه ما عيناش حد تانى لأن لك صفة حزبية بغض النظر عن كفاءتك ، ومهما كانت هذه الكفاءة فى القاضى ، ومهما كانت نزاهته ومهما كانت ثقتنا فيه ، فيجب ألا يكون صاحب ميول حزبية ، وأنت استمريت عضوا فى الهيئة السعدية من سنة ١٩٤٤ وكنت عضوا بارزا ،فإحنا بنعرض عليك أن تتخلى عن المنصب وتختار أى منصب آخر».

وخرج السنهورى من عندى ، وتحدثت مع زملائى عن حقيقة ما جرى بيننا .. وقامت شوشرة فى الصحف. وأنا التزمت الصمت .. وفى الواقع أنا كنت مقتنع بما حدث.. وبعد ذلك اجتمع مجلس الوزراء ، وفؤاد سراج الدين اعترض على هذا الموضوع وقال أنتم يا جماعة قومتم علينا الناس وهيجتم علينا الصحافة .. وأنا أعتقد [الضمير لزكى عبد المتعال] أن دفاع سراج الدين عن السنهورى لم يكن حبا فى علىّ ، وإنما كراهية فى معاوية ! فأنا التزمت الصمت ، والنحاس ، قال : أنا اللى كلفت زكى يكلم السنهورى !»

ويواصل إبراهيم طلعت رواية وقائع المحاكمة فيقول:

«ويأتى دور فؤاد سراج الدين فى مناقشة زكى عبدالمتعال فيسأله:

- هل حدث خلاف بينك وبين السنهورى قبل توليك الوزارة؟

ويتحدث الشاهد [أى زكى عبدالمتعال] عن خلافات بينه وبين السنهورى بدأت

١٩٣٦ بخصوص انتخاب عميد كلية الحقوق لم يفز فيها السنهورى ، ولكن وزير المعارف ألغى الانتخاب ، وأمر بإجراء انتخاب آخر فاز فيه السنهورى بالعمادة على غير هوى الدكتور زكى عبدالمتعال ، ويتحدث الدكتور زكى بعد ذلك عن أن الخلاف بينه وبين السنهورى قد تفاقم بعد ذلك لأن السنهورى كان يدخل المدرج ويجلس بين الطلبة والدكتور زكى يلقى محاضرته ، وأنه أنهى محاضرته وترك المدرج احتجاجا على ذلك».

«ودارت الأيام دورتها ، وعُين زكى عبدالمتعال عميدا لحقوق الإسكندرية ، وفى سنة ١٩٤٥ أصبح السنهورى وزير المعارف ، واستدعى زكى عبدالمتعال وطلب منه أن يستقيل من العمادة ويعود أستاذا بجامعة القاهرة ، فرفض إلى أن انتهت مدة عمادته بعد شهور ، وعاد أستاذا بجامعة القاهرة ».

«ويسأل رئيس المحكمة فؤاد سراج الدين عن هدفه من توجيه السؤال السابق للشاهد ويجيب المتهم [أى سراج الدين] بأن الشاهد [أى زكى عبدالمتعال] كان صاحب فكرة التحدث مع السنهورى لإخراجه من مجلس الدولة ، وأنه هو الذى أقنع النحاس بها .. وأنا نفسى ما عرفتش الحكاية دى إلا بعد الضجة التى قامت فى الصحف مع أنى كنت سكرتير الوفد ، وأنا عارضت فى هذا الإجراء».

الرئيس ـ يعنى هو أقنع النحاس ؟

المتهم ـ أيوه ، وأنا قلت لازم فيه حاجة ، فلما بحثت وجدت أن فيه خصومة قديمة بين السنهورى وبين زكى عبدالمتعال والواقعتين اللى قالهم كانوا أشد من كده بكتير.

الرئيس [الذى هو عبد اللطيف البغدادى] ـ للشاهد [أى موجها حديثه لزكى عبدالمتعال] أخر واقعة كانت أمتى؟

الشاهد ـ فى ٤ فبراير ١٩٤٥.

الرئيس ـ أنت حقود للدرجة دى !

الشاهد [زكى عبدالمتعال] ـ إذا سمحت لى المحكمة.

المتهم [فؤاد سراج الدين] ـ يظهر إن الحكاية دى كانت تخليص حق للى حصل فى سنة ١٩٤٥.

ويتدخل عبدالفتاح حسن [الوزير الوفدى] فى النقاش ويقول إنه سمع بما حدث من أحد المستشارين فأدرك أن طلب عزل رئيس هيئة قضائية كبيرة تعتبر أسوأ بداية يمكن أن تكتب على عهد وتوجه إلى فؤاد سراج الدين ، وسأله عن الموضوع فاندهش لأنه لم يكن لديه أى علم بهذا الموضوع ، وتوجه هو وفؤاد سراج الدين إلى منزل النحاس باشا حيث قابله الأخير بمفرده ، وتساءل عبدالفتاح حسن كيف أن الشاهد (زكى عبد المتعال) يفعل ذلك وهو كمستشار سابق يعلم أن رئيس مجلس الدولة غير قابل للعزل.

ويسأل الرئيس الشاهد إن كان له تعقيب على هذه الأقوال ، فيقول:

ـ أنا رحت للسنهورى وأنا مقتنع بالفكرة.

«ويعلم السنهورى بما حدث فى المحكمة .. ويرسل خطابا إلى رئيس المحكمة يكذب فيه زكى عبدالمتعال فيما قاله .. إلخ».

ويعقب إبراهيم طلعت على ما يرويه هو نفسه بقوله:

«والمقطوع به من شهادة زكى عبدالمتعال أن فؤاد سراج الدين لم يكن صاحب فكرة إخراج السنهورى من مجلس الدولة ، ولا يمكن أن يتطرق ذلك إلى ذهن أحد .. فإن فؤاد سراج الدين لا تخطئه اللباقة أو الكياسة لكى يوحى بمثل هذا الأمر أو أن يكون وراءه. فقد كان فؤاد سراج دائما مؤمنا بالقضاء وقدسيته ، وقد أنصفه القضاء مرتين فى قضايا حزبية حكم فيها لصالحه قضاة كانوا من خصوم الوفد المعروفين!!»

«وإذ تأكد للمحكمة من شهادة الشاهد أن فؤاد سراج الدين لم يكن له أى دور

فى هذا الموضوع فقد توسعت المحكمة فى مناقشة الشاهد وفؤاد سراج الدين وعبدالفتاح حسن ، لكى تثبت أن مصطفى النحاس هو الذى كان يرغب فى عزل رئيس مجلس الدولة وأنه من أجل ذلك لم يخطر فؤاد سراج الدين بالرغم من أنه كان مستشاره الأول ، وأهم شخصية فى حكومة الوفد .. فلما ثبت أن زكى عبدالمتعال هو الذى أقنع النحاس بذلك كانت مناقشة المحكمة للشاهد والمتهم والمحامى لمحاولة إثبات أن النحاس رجل ضعيف الشخصية ويمكن التأثير عليه وبالتالى فهو لا يصلح للزعامة».

ويستطرد إبراهيم طلعت عارضاً استنتاجاته التى ربما لا تبعد عن الصواب كثيراً:

«ولعل الذى جعل محكمة الثورة تتوسع فى مناقشة هذا الموضوع بإفاضة أنها أرادت أن تجعل من محاكمة فؤاد سراج الدين حفل تكريم للسنهورى .. فقد كان السنهورى وقتئذ (فرخة بكشك) بالنسبة للثورة وقادتها ، وهو الذى أطلق اسم الثورة على حركة الجيش فى محاولة لإضفاء المشروعية عليها ، كما أنه هو وزميله المرحوم سليمان حافظ كانا أهم مستشارى الثورة عقب قيامها ، وهما اللذان رسما الطريق لها لحل الأحزاب ، والتطهير ، وإلغاء الدستور ، وتركيز جميع السلطات فى يد مجلس القيادة ، وغير ذلك من القوانين التى جنحت بالثورة إلى غير المسار الديمقراطى الذى كان مقدرا لها السير فيه طبقا لبياناتها الأولى.. فلما قامت العاصفة .. كان أول ضحاياها هما السنهورى وسليمان حافظ..»

«وظل زكى عبد المتعال يدلى بشهادته أمام المحكمة أياما طويلة ، وكانت شهادته تستغرق كل يوم عدة ساعات .. ولم يخف الدكتور زكى فى حديثه أمام المحكمة كراهيته الشديدة لفؤاد سراج الدين أو لمصطفى النحاس أو باقى قادة الوفد وزعمائه.. عبّر عن ذلك فيما رواه من تحريضه لعلى ماهر ضد الوفد والبرلمان الوفدى ، وذلك بعد تولى على ماهر رئاسة الحكومة عقب الانقلاب الذى دبره الملك يوم حريق القاهرة بإقالة حكومة الوفد وإحلال على ماهر فى الحكم كرئيس للوزارة التى كان زكى عبد المتعال وزيرا للمالية فيها.. حدث زكى عبدالمتعال

المحكمة بصراحة ، فقال إنه طلب من رئيس الحكومة بعد حلف اليمين أمام الملك أن يضرب ضربته الآن ضد الوفد والوفديين فالفرصة سانحة والقاهرة تحترق ولن يستطيع أحد أن يتنفس! ».

«هكذا قال زكى عبدالمتعال ، وأضاف أنه ذهل عندما سمع على ماهر يتحدث فى مجلس الشيوخ فيقول: إنه سوف يسير على سياسة سلفه العظيم مصطفى النحاس وكاد أن يجذبه من « الجاكتة » وهو ينطق بهذه الكلمات ، وأنه عرض على رئيس الحكومة استقالته من الوزارة لهذا السبب ، فلما لم يوافقه رئيس الحكومة على تقديم استقالته ، ظل يلاحقه بإلحاح طالبا منه الإسراع بحل مجلس النواب الوفدى ، لأنه ـ كما قال ـ كان الوزير الوحيد الذى أقيل من وزارة الوفد ، متصورا أن فؤاد سراج الدين كان وراء هذه الإقالة ».

«كان الشاهد [أى زكى عبد المتعال] وهو يدلى بشهادته قد رضى لنفسه أن ينعزل وسط تعصبه وكبريائيه فباح بمكنون نفسه وما يساورها من حقد على الهيئة السياسية الكبيرة التى يمثلها المتهم.. ولم تكن هناك من فرصة تواتيه لكى يعبر عن حقده وكراهيته إلا أن يكون شاهدا فى قضية مُثِّل فيها خصمه [أى فؤاد سراج الدين] كمتهم.. ويظل المتهم يلاحقه بالأسئلة .. ويجيب الشاهد بما يقطع أن السراى ، أى الملك ورجاله ، قد تلقفوه عقب إقالته من وزارة الوفد لكى يجذبوه إلى معسكرهم المضاد للوفد ، وهم يجزلون له العطاء مكافأة له على عداوته للوفد ومخاصمته لرجاله .. فقد أسرع حافظ عفيفى بتعيينه عضوا بشركتين من الشركات الكبرى .. وكان أعضاء مجالس إدارات الشركات يتقاضون وقتئذ مرتبات ضخمة تتضاءل أمامها مرتبات رؤساء الوزارات ، ويظل الشاهد يجيب على أسئلة المتهم ومحاميه ، فلا ينكر صلته بإلياس اندراوس والأمير يوسف كمال وعبود وغيرهم من ملوك المال ورجال السراى».

❑

انتهى ما نقلناه عن إبراهيم طلعت ، وعن غيره فيما يتعلق بمحاولة إبعاد السنهورى وقد توسعنا فى تصوير طبيعة الأزمات التى شارك فيها وزير المالية الذى

تولى إصر هذه المحاولة ، على أن هذا كله لا ينفى حقيقة أن الوفد كان فى كثير من الأوقات ضائقاً بالدكتور السنهورى بسبب علاقته بأقطاب الهيئة السعدية.

ومن الجدير بالذكر أن السنهورى نفسه قد تعرض فى عهد وزارة الوفد فى ١٩٤٢ للإحالة إلى المعاش [من منصبه كوكيل لوزارة المعارف] على نحو ما يرويه المؤرخ عبدالرحمن الرافعى أيضاً حيث يقول:

«وأحالت [أى وزارة الوفد] الدكتور عبد الرزاق السنهورى وكيل وزارة المعارف إلى المعاش ، ولم يكن لهذه الإحالة مبرر ولا مسوغ ، وليس لها من سبب سوى أنه ليس وفدياً ، ومع أن الحديث كان قد استفاض بأنه سينقل إلى محيط القانون بتعيينه مستشارا ملكيا لوزارة العدل لكى ينقطع إلى الحياة التشريعية ويتم مهمته فى وضع القانون المدنى الجديد ، لكن الأمر قد انتهى بإحالته إلى المعاش ، فأسف ذوو الرأى الصائب لهذا الإجراء غير الموفق».

عمر الوزارات المصرية

أولاً : ترتيب رؤساء وزاره ما قبل الثورة حسب مجموع المدد التى قضوها كرؤساء للوزارة

الترتيب	الاســـم	عدد الوزارات التى رأسها	إجمالى مدته كرئيس للوزراء		
			يوم	شهر	سنة
الأول	مصطفى فهمى باشا	٣	ـــ	٨	١٤
الثانى	مصطفى النحاس باشا	٧	١٠	١	٧
الثالث	نوبار باشا	٣	ـــ	٦	٦
الرابع	مصطفى رياض باشا	٣	٣	٢	٦
الخامس	حسين رشدى باشا	٤	١٧	١	٥
السادس	محمد سعيد باشا	٢	١٠	٧	٤

السابع	إسماعيل صدقى باشا	٣	—	١	٤
الثامن	محمود فهمى النقراشى باشا	٢	٨	—	٣
التاسع	محمد توفيق نسيم باشا	٣	٢٠	٢	٢
العاشر	شريف باشا	٤	٢٥	١	٢
الحادى عشر	محمد محمود باشا	٤	١	—	٢
الثانى عشر	عدلى يكن باشا	٣	٢٢	١٠	١
الثالث عشر	حسين سرى باشا	٥	—	٩	١
الرابع عشر	عبد الخالق ثروت باشا	٢	٢٠	٧	١
الخامس عشر	على ماهر باشا	٤	٨	٧	١
السادس عشر	أحمد زيور باشا	١	١٤	٦	١
السابع عشر	بطرس غالى باشا	١	٩	٤	١
الثامن عشر	عبد الفتاح يحيى باشا	١	١٧	١	١
التاسع عشر	يحيى إبراهيم باشا	١	١٢	١٠	—
العشرون	سعد زغلول باشا	١	٢٦	٩	—
الحادى والعشرين	إبراهيم عبد الهادى باشا	١	—	٧	—
الثانى والعشرين	يوسف وهبة باشا	١	١	٦	—
الثالث والعشرين	حسن صبرى باشا	١	١٧	٤	—
الرابع والعشرين	أحمد ماهر باشا	٢	١٧	٤	—
الخامس والعشرين	محمود سامى البارودى باشا	١	١٣	٤	—
السادس والعشرين	أحمد نجيب الهلالى باشا	٢	٣	٤	—
السابع والعشرين	إسماعيل راغب باشا	١	٤	٢	—
الثامن والعشرين	الخديو توفيق باشا	٢	—	٢	—
التاسع والعشرين	حسين فخرى باشا	١	٣	—	—

ثانياً: ترتيب رؤساء وزراء ما بعد الثورة حسب مجموع المدد التى قضوها كرؤساء للوزارة

الترتيب	الاســـم	عدد الوزارات التى رأسها	إجمالى مدته كرئيس للوزراء		
			يوم	شهر	سنة
الأول	الرئيس جمال عبد الناصر	١٠	١٣	٩	١١
الثانى	د. عاطف صدقى	٣	٢٢	١	٩
الثالث	د. كمال الجنزورى	١	٢	٩	٣
الرابع	ممدوح سالم	٥	١٩	٥	٣
الخامس	على صبرى	٢	١	—	٣
السادس	الرئيس أنور السادات	٣	٢٠	١٠	٢
السابع	د. فؤاد محيى الدين	٢	٣	٥	٢
الثامن	د. مصطفى خليل	٢	٩	٧	١
التاسع	الرئيس محمد نجيب	٣	٢٦	٦	١
العاشر	د. محمود فوزى	٤	٢٧	٢	١
الحادى عشر	د. عزيز صدقى	١	١٠	٢	١
الثانى عشر	د. على لطفى	١	٦	٢	١
الثالث عشر	كمال حسن على	١	١٩	١	١
الرابع عشر	زكريا محيى الدين	١	١٠	١١	—
الخامس عشر	محمد صدقى سليمان	١	٩	٩	—
السادس عشر	د. عبدالعزيز حجازى	١	١١	٦	—
السابع عشر	الرئيس محمد حسنى مبارك	١	١٩	٢	—

ثالثا:الترتيب العمومى لرؤساء الوزراء المصريين حسب مجموع المدد التى قضوها كرؤساء للوزارة

الترتيب	الاســـم	عدد الوزارات التى رأسها	إجمالى مدته كرئيس للوزراء		
			يوم	شهر	سنة
الأول	مصطفى فهمى	٣	ـ	٨	١٤
الثانى	الرئيس جمال عبد الناصر	١٠	١٣	٩	١١
الثالث	د. عاطف صدقى	٣	٢٢	١	٩
الرابع	مصطفى النحاس	٧	١٠	١	٨
الخامس	نوبار	٣	ـ	٦	٦
السادس	مصطفى رياض	٣	٣	٣	٦
السابع	حسين رشدى	٤	١٧	١	٥
الثامن	محمد سعيد	٢	١٠	٧	٤
التاسع	إسماعيل صدقى	٣	ـ	١	٤
العاشر	د. كمال الجنزورى	١	٢	٩	٣
الحادي عشر	ممدوح سالم	٥	١٩	٥	٣
الثانى عشر	محمود فهمى النقراشى	٢	٨	ـ	٣
الثالث عشر	على صبرى	٢	١	ـ	٣
الرابع عشر	الرئيس أنور السادات	٣	٢٠	١٠	٢
الخامس عشر	د. فؤاد محيى الدين	٢	٣	٥	٢
السادس عشر	محمد توفيق نسيم	٣	٢٠	٢	٢

السابع عشر	شريف باشا	٤	٢٥	١	٢
الثامن عشر	محمد محمود	١	١	—	٢
التاسع عشر	عدلى يكن	٣	٢٢	١٠	١
العشرون	حسين سرى	٥	—	٩	١
الحادى والعشرون	عبد الخالق ثروت	٢	٢٠	٧	١
الثانى والعشرين	د. مصطفى خليل	٢	٩	٧	١
الثالث والعشرين	على ماهر	٤	٨	٧	١
الرابع والعشرين	الرئيس محمد نجيب	٣	٢٦	٦	١
الخامس والعشرين	أحمد زيور	١	١٤	٦	١
السادس عشر	بطرس غالى	١	٩	٤	١
السابع عشر	د. محمود فوزى	٤	٢٧	٢	١
الثامن عشر	د. عزيز صدقى	١	١٠	٢	١
التاسع عشر	د. على لطفى	١	٦	٢	١
الثلاثون	كمال حسن على	١	١٩	١	١
الحادى والثلاثين	عبد الفتاح يحيى	١	١٧	١	١
الثانى والثلاثين	زكريا محيى الدين	١	١٠	١١	—
الثالث والثلاثين	يحيى إبراهيم	١	١٢	١٠	—
الرابع والثلاثين	سعد زغلول	١	٢٦	٩	—
الخامس والثلاثين	محمد صدقى سليمان	١	٩	٩	—
السادس والثلاثين	إبراهيم عبد الهادى	١	—	٧	—
السابع والثلاثين	د. عبدالعزيز حجازى	١	١١	٦	—

الثامن والثلاثين	يوسف وهبة	١	١	٦	—
التاسع والثلاثين	حسن صبرى	١	١٧	٤	—
الأربعون	د. أحمد ماهر	٢	١٧	٤	—
الحادى والأربعين	محمود سامى البارودى	١	١٣	٤	—
الثانى والأربعين	أحمد نجيب الهلالى	٢	٣	٤	—
الثالث والأربعين	الرئيس حسنى مبارك	١	١٩	٢	—
الرابع والأربعين	إسماعيل راغب	١	٤	٢	—
الخامس والأربعين	الخديو توفيق	٢	—	٢	—
السادس والأربعين	حسين فخرى	١	٣	—	—

عمر الوزارات المصرية فى عهد الخديو إسماعيل

م	الوزارة	يوم	شهر	سنة	سنة تولى الوزارة
١	نوبار (١)	-	٦	—	١٨٧٨/٨/٢٨
٢	الخديو توفيق (١)	٢٧	—	—	١٨٧٩/٢/١٠

عمر الوزارات فى عهد الخديو توفيق

م	الوزارة	يوم	شهر	سنة	سنة تولى الوزارة
٣	شريف (١)	—	٣	—	١٨٧٩/٤/٧
٤	شريف (٢)	١٥	١	—	١٨٧٩/٦/٥
٥	توفيق (٢)	٣	١	—	١٨٧٩/٨/١٨
٦	رياض (١)	١٩	١١	١١	١٨٧٩/٩/٢١
٧	شريف (٣)	٢٠	٤	—	١٨٨١/٩/١٤
٨	البارودى	١٣	٤	—	١٨٨٢/٢/٤
٩	إسماعيل راغب	٣	٢	—	١٨٨٢/٦/١٤
١٠	شريف (٤)	٢٠	٤	١	١٨٨٢/٨/٢١
١١	نوبار (٢)	—	٥	٤	١٨٨٤/١/١٠
١٢	رياض (٢)	٣	١١	٢	١٨٨٨/٦/٩
١٣	مصطفى فهمى (١)	٣	٨	—	١٨٩١/٥/١٤
١٤	مصطفى فهمى (٢)	—	—	١	١٨٩٢/١/١٧
١٥	حسين فخرى	٣	—	—	١٨٩٣/١/١٥
١٦	رياض (٣)	—	٣	١	١٨٩٣/١/١٩
١٧	نوبار (٣)	—	٧	١	١٨٩٤/٤/١٥
١٨	مصطفى فهمى (٣)	—	—	١٣	١٨٩٥/١١/١٢
١٩	بطرس غالى	١١	٣	١	١٩٠٨/١١/١٢
٢٠	محمد سعيد (١)	١٠	١	٤	١٩١٠/٢/٢٣
٢١	رشدى (١)	١٤	٨	—	١٩١٤/٤/٥

عمر الوزارات المصرية فى عهد السلطان حسين كامل

٢٢	رشدى (٢)		٢٠	٩	٢	١٩١٤/١٢/١٩

عمر الوزارات المصرية فى عهد السلطان فؤاد

٢٣	رشدى (٣)		—	٦	١	١٩١٧/١٠/١٠
٢٤	رشدى (٤)		١٣	—	—	١٩١٩/٤/٩
٢٥	محمد سعيد (٢)		—	٦	—	١٩١٩/٥/٢٠
٢٦	يوسف وهبة		١	٦	—	١٩١٩/١١/٢٠
٢٧	نسيم (١)		٢٥	٩	—	١٩٢٠/٥/٢١
٢٨	عدلى (١)		٨	٩	—	١٩٢١/٣/١٦

عمر الوزارات المصرية فى عهد الملك فؤاد

٢٩	ثروت (١)		—	٩	—	١٩٢٢/٣/١
٣٠	نسيم (٢)		١٠	٢	—	١٩٢٢/١١/٣٠
٣١	يحيى إبراهيم		١٢	١٠	—	١٩٢٣/٣/١٥
٣٢	سعد زغلول		٢٦	٩	—	١٩٢٤/١/٢٨
٣٣	زيور (١)		١٩	٣	—	١٩٢٤/١١/٢٤
٣٤	زيور (٢)		٢٥	٢	١	١٩٢٥/٣/١٣
٣٥	عدلى (٢)		١٤	١٠	—	١٩٢٦/٦/٧
٣٦	ثروت (٢)		٢٠	١٠	—	١٩٢٧/٤/٢٥
٣٧	النحاس (١)		١٠	٣	—	١٩٢٨/٣/١٦
٣٨	محمد محمود (١)		٧	٣	١	١٩٢٨/٦/٢٥
٣٩	عدلى (٣)		—	٣	—	١٩٢٩/١٠/٣
٤٠	النحاس (٢)		٢٠	٥	—	١٩٣٠/١/١

٤١	صدقى (١)	١٥	٦	٢	١٩٣٠/٦/١٩
٤٢	صدقى (٢)	٢٣	٨	—	١٩٣٣/١/٤
٤٣	عبد الفتاح يحيى	١٧	١	١	
٤٤	نسيم (٣)	١٤	٢	١	١٩٣٤/١١/١٤
٤٥	على ماهر (١)	١٠	٣	—	١٩٣٦/١/٣٠

عمر الوزارات المصرية فى عهد الوصاية على الملك فاروق

٤٦	النحاس (٣)	٢٠	٢	١	١٩٣٦/٥/٩

عمر الوزارات المصرية فى عهد الملك فاروق

٤٧	النحاس (٤)	—	٥	—	١٩٣٧/٨/١
٤٨	محمد محمود (٢)	—	٤	—	١٩٣٧/١٢/٣٠
٤٩	محمد محمود (٣)	—	٢	—	١٩٣٨/٤/٢٧
٥٠	محمد محمود (٤)	٢٤	١	١	١٩٣٨/٦/٢٤
٥١	على ماهر (١)	١٠	١٠	—	١٩٣٩/٨/١٨
٥٢	حسن صبرى	١٧	٤	—	١٩٤٠/٦/٢٧
٥٣	حسين سرى (١)	١٥	٨	—	١٩٤٠/١١/١٥
٥٤	حسين سرى (٢)	٥	٦	—	١٩٤١/٧/٣١
٥٥	النحاس (٥)	٢٢	٣	—	١٩٤٢/٢/٤
٥٦	النحاس (٦)	١٣	٤	٢	١٩٤٢/٥/٢٦
٥٧	أحمد ماهر (١)	٧	٣	—	١٩٤٤/١٠/٨
٥٨	أحمد ماهر (٢)	١٠	١	—	١٩٤٥/١/١٥
٥٩	النقراشى(١)	١٩	١١	—	١٩٤٥/٢/٢٤
٦٠	صدقى (٣)	٢١	٩	—	١٩٤٦/٢/١٦
٦١	النقراشى (٢)	١٩	—	٢	١٩٤٦/١٢/٩
٦٢	إبراهيم عبد الهادى	—	٧	—	١٩٤٨/١٢/٢٨

٦٣	سرى (٣)	٩	٣	ـ	١٩٤٩/٧/٢٥
٦٤	سرى (٤)	٩	٢	ـ	١٩٤٩/١١/٣
٦٥	النحاس (٧)	١٥	ـ	٢	١٩٥٠/١/١٢
٦٦	على ماهر (٣)	٤	١	ـ	١٩٥٢/١/٢٧
٦٧	الهلالى (١)	١	٤	ـ	١٩٥٢/٣/١
٦٨	سرى (٥)	٢٠	ـ	ـ	١٩٥٢/٧/٢
٦٩	الهلالى (٢)	٢	ـ	ـ	١٩٥٢/٧/٢٢

عمر الوزارات المصرية فى بداية عهد الثورة

٧٠	على ماهر (٤)	١٤	١	ـ	١٩٥٢/٧/٢٤
٧١	نجيب (١)	١٠	٩	ـ	١٩٥٢/٩/٨
٧٢	نجيب (٢)	٧	٨	ـ	١٩٥٣/٦/١٨
٧٣	عبد الناصر (١)	١١	ـ	ـ	١٩٥٤/٢/٢٥
٧٤	نجيب (٣)	٩	١	ـ	١٩٥٤/٣/٨
٧٥	عبد الناصر (٢)	١٢	٢	٢	١٩٥٤/٤/١٧

عمر الوزارات المصرية فى عهد الرئيس عبدالناصر

٧٦	عبد الناصر (٣)	٧	٨	١	١٩٥٦/٦/٢٩
٧٧	عبد الناصر (٤)	١	٧	ـ	١٩٥٨/٣/٦
٧٨	عبد الناصر (٥)	١٣	١١	١	١٩٥٨/١٠/٧
٧٩	عبد الناصر (٦)	٢٦	١٠	ـ	١٩٦٠/٩/٢٠
٨٠	عبد الناصر (٧)	٢	٢	ـ	١٩٦١/٨/١٦
٨١	عبد الناصر (٨)	٢٠	١١	ـ	١٩٦١/١٠/١٨
٨٢	على صبرى (١)	٢٥	٥	١	١٩٦٢/٩/٢٩
٨٣	على صبرى (٢)	٦	٦	١	١٩٦٤/٣/٢٥
٨٤	زكريا محيى الدين	١٠	١١	ـ	١٩٦٥/١٠/١

٨٥	صدقى سليمان	٩	٩	—	١٩٦٦/٩/١٠
٨٦	عبد الناصر (٩)	١	٩	—	١٩٦٧/٦/١٩
٨٧	عبد الناصر (١٠)	١٠	٦	٢	١٩٦٨/٣/٢٠

عمر الوزارات المصرية فى عهد الرئيس السادات

٨٨	فوزى (١)	٢٨	—	—	١٩٧٠/١٠/٢٠
٨٩	فوزى (٢)	٢٦	٥	—	١٩٧٠/١١/١٨
٩٠	فوزى (٣)	٥	٤	—	١٩٧١/٥/١٤
٩١	فوزى (٤)	٢٨	٣	—	١٩٧١/٩/١٩
٩٢	عزيز صدقى	١٠	٢	١	١٩٧٢/١/١٧
٩٣	السادات (١)	٢٨	—	١	١٩٧٣/٣/٢٧
٩٤	السادات (٢)	—	٥	—	١٩٧٤/٤/٢٦
٩٥	حجازى	١١	٦	—	١٩٧٤/٩/٢٦
٩٦	ممدوح سالم (١)	٣	١١	—	١٩٧٥/٤/١٧
٩٧	ممدوح سالم (٢)	٢٠	٧	—	١٩٧٦/٣/١٩
٩٨	ممدوح سالم (٣)	١٧	١١	—	١٩٧٦/١١/٩
٩٩	ممدوح سالم (٤)	١٣	٦	—	١٩٧٧/١٠/٢٦
١٠٠	ممدوح سالم (٥)	٢٦	٤	—	١٩٧٨/٥/٩
١٠١	مصطفى خليل (١)	١٤	٨	—	١٩٧٨/١٠/٥
١٠٢	مصطفى خليل (٢)	٢٥	١٠	—	١٩٧٩/٦/١٩
١٠٣	السادات (٣)	٢٢	٤	١	١٩٨٠/٥/١٤

١٠٤	مبارك	١٩	٢	—	١٩٨١/١٠/١٤
١٠٥	فؤاد محيى الدين(١)	٢٨	٧	—	١٩٨٢/١/٣
١٠٦	فؤاد محيى الدين(٢)	٥	٩	١	١٩٨٢/٨/٣١
١٠٧	كمال حسن على	١٩	١	١	١٩٨٤/٧/١٦
١٠٨	على لطفى	٦	٢	١	١٩٨٥/٩/٥
١٠٩	عاطف صدقى (١)	٢	١١	—	١٩٨٦/١١/١١
١١٠	عاطف صدقى (٢)	—	—	٦	١٩٩٣/١٠/١٣
١١١	عاطف صدقى (٣)	٢٠	٢	٢	١٩٩٦/١٠/١٤
١١٢	كمال الجنزورى	٢	٩	٣	١٩٩٦/١/٤

(*) لا يمكن إدراج وزارة عاطف عبيد فى هذا الجدول لأن عمرها لم يعرف بعد.

الوزراء والفكاهة السياسة

كما فى الكوميديا المسرحية ، فإن الكوميديا السياسية تتمتع هى الأخرى بصور مختلفة من المفارقات واللعب على الألفاظ المشتركة أو المتشابهة.. وبدون أن نستغرق فى مقدمات نظرية طويلة كفيلة بأن تستوعب كتباً ، فسوف ندخل مباشرة إلى الأمثلة الكفيلة بأن تلقى لنا الضوء على خبرات سياسية وعقلية نادرة.

ولنبدأ بما حدث عند تشكيل وزارة الدكتور الجنزورى ، فعندما انتهى عمرو موسى من لقاء رئيس الوزراء سارع إليه الصحفيون المتجمعون فى صالونات مجلس الوزراء وسألوه فى صوت واحد ـ تقريبا ـ عن الوزارة المرشح لها ، وذلك على عادة الصحافة مع المرشحين الجدد لدخول الوزارة ، وفى منتهى الثقة والجدية أجابهم عمرو موسى بأنه مرشح وزيراً للتموين!!

اللعب على الألفاظ يمثل الطرف الآخر من عناصر الكوميديا ، وكان الشيخ عبدالحميد كشك يجيد التلاعب بالألفاظ حينما يصل بمستمعيه إلى ذروة الحماس والاقتناع بالفكرة.. وعلى الرغم من أن لجوء الشيخ كشك إلى مثل هذا السلاح كان

كفيلاً بتدمير ما بناه من موقف نفسى متصاعد حتى الذروة ، فإن الأمور كانت تسير معه إلى النهاية.

من مواقف الشيخ كشك فى هذا المجال ما حدث عندما كان ينتقد شيخ الأزهر الدكتور محمد عبدالرحمن بيصار .. واستغل الشيخ كشك أنه هو وشيخ الأزهر يتمتعان بلقب يطلق فى نفس الوقت على نوع من المأكولات الشعبية المحببة إلى النفس ، وفى ذروة الانفعال وضع لقب الشيخ «بيصار» فى محل مفعول به منصوب مستحق للتنوين ، وقال: الحمد لله الذى جعلنى «كشكاً» ولم يجعلنى «بيصاراً».

على نفس النمط كان الشيخ كشك يلعب بالألفاظ وهو يسخر من استبشار الجماهير بعودة العلاقات المصرية ـ الأمريكية عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وأخذ يعدد ما يتوقعه الناس من أصناف المعونة الأمريكية من زبد ولبن وسمن حتى وصل إلى الجبن ، ثم علق بنبرة ساخرة وقال فى أسى شديد: والجبن سيد الأخلاق.

نعود إلى الشخصيات السياسية المتميزة بخفة الدم وما ينسب إليها من نكات مصنوعة:

يروى أن المشير أبو غزالة كان كثيرا ما يشكو من تريث صديقه الدكتور عاطف صدقى [وكان أبو غزالة يجلس إلى يسار عاطف صدقى مباشرة فى مجلس الوزراء منذ ١٩٨٦ وحتى ١٩٨٩] ، وفى أحد الأيام فوجئ أبو غزالة بأن عاطف صدقى قبيل بدء اجتماع المجلس أخذ يستعرض ورقة عرضها عليه أحد معاونيه وأخذ يقلب الورقة وينظر إليها بالنظارة ثم يخلع النظارة ويعود ليلبسها.. وهكذا ، ولما طال انتظار أبو غزالة لانتهاء عاطف صدقى من أمر هذه الورقة التفت إليه وسأله: فيه حاجة ياعاطف بيك؟ فما كان من الدكتور عاطف صدقى إلا أن تنهد براحة شديدة وقال: عاطف.. عاطف.. منذ ربع ساعة وأن أحاول أن أتذكر.. ووقع الورقة باسمه وبدأ اجتماع مجلس الوزراء.

ولايزال الدكتور عاطف صدقى يتمتع بالروح السمحة الكريمة والأفق الواسع وحب الناس وبالنكتة الطريفة أيضا ، ولا تنسى الصحافة له موقفه منها طيلة

السنوات التى عمل فيها رئيسا للوزراء ، فقد كان يهش للنقد ، ويستقبله بروح سمحة وذلك على النقيض من موقف غيره !

رئيس مجلس الشعب الدكتور أحمد فتحى سرور يتمتع هو الآخر بروح فكاهية عميقة ، وهو يجيد تمثيل كثير من الأدوار ، وهو قادر على أن يبث الرعب فى نفس محدثه أو مستشيره بسهولة شديدة ، وطبعا فإن ما يساعده على هذا هو تمكنه من وظيفتى النيابة والمحاماة إلى حد كبير ، فضلاً عن أنه من القلائل أو النوادر الذين درسوا القانون فى مدرستيه الأنجلوسكسونية والفرنسية ، وهكذا فإنه يتمتع بسعة أفق قادرة على مساعدته فى خلق الأجواء الدرامية المحببة إلى النفس ، ومن ذلك أنه فى إحدى جلسات المجلس تساءل كمال الشاذلى فى استنكار عما إذا كان العضو لا يشاهد القنوات التليفزيونية الفضائية الأجنبية وما تحفل به.. وهنا سارع الدكتور سرور بالرد بدلا من العضو ، وقال: لا ياسيدى.. بيتفرج عليها.. وبينبسط كمان.

ربما أتت الفرصة الآن للحديث عن الرئيس جمال عبد الناصر الذى كان كثيراً ما يتجهم للنكتة .. أحياناً لأنه لم يكن عنده استعداد للضحك فى لحظة إلقائها.. وأحياناً لأنه لم يفهم النكتة للوهلة الأولى ، النموذج الأول حدث عند لقائه بصحفى كبير اشتهر بسخريته وشاعريته الشديدة ، وكان الأصدقاء المقربون للرئيس والشاعر يظنون أن اللقاء سوف يعود بالخير على الرجلين.. ولكن العكس هو الذى حدث.. وقد اضطر الشاعر إلى اللجوء إلى حيل كثيرة لإضحاك الرئيس دون جدوى ، ومن هذه الحيل أنه قال للرئيس إنهما أقارب ، وعندما سأله الرئيس عن السبب أجاب : لأنهما مريضان بنفس المرض (وكان كلاهما مريضاً بالسكر) !

النموذج الثانى روى منه فتحى رضوان الكثير ، ومنه أنه ـ أى رضوان ـ عقّب على الدستور الصينى بأنه سهل الكسر.. وتساءل عبدالناصر بعد أن ضحك كل الحاضرين: لماذا ؟ ولم يجد فتحى رضوان بداً من أن يقول لأنه «صينى».

على النقيض من هذا ما يروى عن أول مرة يضحك فيها عبد الناصر بعد نكسة ١٩٦٧ ، كانت الدولة قد نظمت جولات وقوافل للفنانين لزيارة الأقاليم من أجل رفع الروح المعنوية وتماسك الجبهة الداخلية.. وكان من حظ مدينة دمياط أن يزورها

وفد من الفنانين على رأسهم الفنان يوسف وهبى ، فبدأ يوسف وهبى يمثل إحدى تراجيدياته الخالدة ، وفى خلال ربع ساعة كان أحد الأبطال قد توفى ، وكان آخر قد انتحر ، وكانت ثالثة فى سبيلها إلى الموت. هنا وقف أحد المواطنين الدمايطة البسطاء وبلهجته الدمياطية المحببة خاطب يوسف وهبى قائلا: بأقول لك إيه ياأستاذ!! إحنا اللى فينا مكفينا.. حبة شكوكو ، والنبى! كان المواطن البسيط يعبر عن رغبته فى فن شكوكو البهيج بدلا من هذه الفواجع ، فى وقت لم يكن الشعب ليتحمل فيه أكثر مما جرى له.

عندما نُقلت القصة لعبد الناصر عبر تقارير التنظيمات المنتشرة وقتها كانت أول مرة يضحك فيها عبد الناصر بعد يونيو ١٩٦٧.

❑

فى أجواء مؤتمر باندونج (١٩٥٥) تسبب خطأ بسيط فى عزل أحد سفرائنا البارزين من الخدمة.. ولم يكن هذا بالأمر الغريب فى أول الثورة التى كانت تطيح بكل شىء لأتفه سبب .. السبب كان رئيس النادى الأهلى ولاعبه الشهير صالح سليم... أرجو ألا تتعجب.. فقد كان السفير يقدم أعضاء الوفد لكبار مستقبليهم فى مطار الدولة المضيفة ، وحينما جاء دور صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة أخطأ السفير وذكر أن اسمه صالح سليم ، وكان صالح وقتها نجما صاعدا فى سماء الكرة المصرية.. ولم يكن صلاح سالم ليرضى بأقل من أن يعزل السفير فى منصبه وفى نفس اليوم جزاء على هذا الخطأ !!

الكتابات عن ثورة يوليو نفسها كثيراً ما تخلط بين تصرفات صلاح سالم وبين تصرفات شقيقه جمال سالم.. وقد وصل الأمر إلى أن النبذة المكتوبة على غلاف أحد هذه الكتب نسبت تصرفات صلاح سالم إلى شقيقه جمال رغم وجود الاختلافات بالطبع بين كل منهما.. وإن كان الذكاء والعصبية من صفاتهما المشتركة.

❑

كثيرا ما تطلق أوصاف جميلة على بعض الشخصيات دون أن يكون مدلول هذه

الأوصاف واحداً.. أبرز نموذج لذلك تعبير «رجل الساعة» يطلق التعبير على أديبنا الروائى العظيم نجيب محفوظ لأنه منضبط تماما كالساعة ، لكنه استعمل من قبل فى وصف وزير خارجية ورئيس وزراء مصرى سابق هو الدكتور محمود فوزى كما استعمل في وصف نائب رئيس الجمهورية حسين الشافعى.. وكان القصد بهذا الوصف خبيثا بعض الشيء ، فقد كان المعنى المقصود أنه لا يقدم... ولا يؤخر.

ومن الطريف أن هذين الرجلين حسين الشافعى ومحمود فوزى قد عملا نائبين للرئيس السادات ، بل جاء الوقت الذى عملا فيه معاً فى هذا المنصب حيث عمل حسين الشافعى منذ بداية فترة الرئيس السادات وحتى ١٩٧٥ ، كذلك عمل الدكتور محمود فوزى منذ يناير ١٩٧٢ وحتى استقال فى ١٩٧٤ .

❑

من أبرز السياسيين الظرفاء فى العصر الحديث الشيخ أحمد حسن الباقورى ، وهو صاحب المقولة الخالدة : « إن الوزير يفقد نصف عقله يوم استوزاره ويفقد النصف الآخر عند خروجه من الوزارة». وفى رواية أخرى أن قائل هذه العبارة هو السياسى البارز أحمد نجيب الهلالى رئيس الوزراء قبل الثورة.

اختير الشيخ الباقورى عضواً فى بعثة الحج الرسمية برئاسة إبراهيم عبد الهادى باشا كتعويض له عن ظلمه فى انتخابات مجلس النواب فى منتصف الأربعينيات وكان على وشك الفوز لولا تدخل الحكومة ، ولاحظ الباقورى أن كل أعضاء البعثة (شأن بعثاتنا الآن) رؤساء ، فأخذ يسأل عن إمكانية طبع كارت له ، ولما سُئل عن الصيغة التى يريدها تحت اسمه فى الكارت قال: «المدرس بالأزهر وأعضاء بعثة الحج المصرية».. استنكر السامعون أن يخطئ الشيخ فى اللغة العربية ويستعمل «الجمع» بدلا من «المفرد» ، ولكن الشيخ الباقورى صمم على رأيه لأن كل البعثة كانوا رؤساء ، وكان هو الوحيد الذى يمكن أن يطلق عليه وصف «أعضاء البعثة».

حـدث للشيـخ الباقـورى مـوقف مماثل بعد الـثورة ، إذ وجـد أن مـعظم أعضـاء مجلس الوزراء (حـين أصبح مـعظمهم عسكريـين) يضيفـون بعد رتبهم الـعسكرية الحرف (أ.ح.) للدلالة على حصولهم على شهادة كليـة أركان الحرب.. فما كان من الشيخ الـباقورى إلا أن وقع ذات مرة معـهم باسم أ.ح. الباقورى ، وتـعجب هؤلاء وظنوه قد أخطأ فى تـقليدهم ، لكنه ابتسم وقـال: إن هذا هو اختصـار اسمه «أحـمد حسن» ، وهو الأحق منهم جميعاً بهذين الحرفين... إذا كان الأمر أمر اختصارات!

❑

لا يُذكر الشيخ الباقورى إلا ويُذكرصديقه الحميم المهندس أحمد عبده الشرباصى عمـيد وزراء الأشغال .. كـان قد اعتزل الحـياة السيـاسية ومناصب الدولة التنفـيذية عندما توفى أحـد أقربائه المقربين ، وفى اليـوم التالى للوفاة زاره الرئيس عبـد الناصر بنفـسه فى منزله للعـزاء ، فقـد كانت العـلاقة بين الرجلين لا تسـمح بأقل من هذا.. وطبعا كما يحدث بين أى صديقين حميمين قال الشرباصى لعبد الناصر: لماذا أتعبت نفسك؟ واستنكر عبدالناصر على صديقه مثل هذا التعبير.. ولكن الشرباصى أوضح لعبد الناصر السـبب الذى دفعه إلى هذا القول.. وأنه ـ أى عبد الناصر ـ سـيفاجأ فى الصباح التالى مبـاشرة بأكوام من التقارير من كافة أنحاء الجمـهورية بأن عبد الناصر عرض على الشرباصى رئاسة الوزارة ولكن الشرباصى اعـتذر لعبد الناصر ورفض.. طبعا استنكر عبد الناصر على الشربـاصى مثل هذا القول لأن ما بينهما أقوى من مثل هذه المؤامرات التى يدبرها الطامعون فى الكراسى المتقدمة ولا يفتأون يدسون لمن هم قريـبين من قلب الرئيس.. ولكن المفاجـأة كانت أن عبـد الناصر فوجئ فى الصـباح التالى بكل التقارير تكرر بالفعل هذه الشائعة المخـتلقة تماما.. وما كان من عبدالناصر إلا أن اسـتدعى مـعاونيـه وعنفـهم لأنه يعرف حـقيـقـة الشائعـة من الأمس!! ومن الشرباصى نفسه!!

وربما لو أن الشرباصى لم يتحسب للموقف لكان قد أصيب ببعض رذاذ الشائعة مهما حاول أن ينفى التهمة عن نفسه! فمَنْ ذا الذى يستطيع أن يزعم هذا الزعم إلا صاحب الشأن (أو المصلحة) نفسه.

❑

القصة التالية حقيقية تجمع بين الدراما والكوميديا بطريقة قاسية ، وصاحبها أحد الضباط من دفعة تولى كثيرون من خريجيها مناصب سياسية رفيعة فى الدولة.. أراد هذا الضابط استثمار أمواله فى وقت من الأوقات وكان تشغيل التاكسيات أحد الأعمال المربحة ، فاشترى سيارتين وخصص إحداهما للعمل كتاكسى فى جنوب القاهرة ، والأخرى فى شمال القاهرة واستأجر سائقاً لكل سيارة.. وفى يوم من الأيام وقع حادث تصادم مروع فى غمرة.. كانت المفاجأة أن السيارتين المتصادمتين ملك لشخص واحد هو صاحبنا الضابط الذى وضع كل ثروته فى السيارتين!!

❑

بعض الشخصيات السياسية تتمتع بوقار تحسد عليه.. من هؤلاء الدكتورة آمال عثمان وكيلة مجلس الشعب الآن ، من النادر إن لم يكن من المستحيل أن يستخفها الطرب ، لكن حدث أنه عند لقائها بأبناء دائرة الدقى لمناقشة مشكلاتهم أن وقف أحد التجار البارزين من أبناء البلد (الكبار) يطلب من الوزيرة النائبة أن تقدم لمواطنيها خدمة مع مصلحة الضرائب فقد أتعبته وأجهدته خصوصا مع الأسلوب الفظ والصعب الذى يعانون منه والذى استوردته المصلحة من الخارج.. سألت الوزيرة باهتمام شديد عن هذا الأسلوب الضرائبى المستورد ومن أين وكيف يتم استيراده ؟ المفاجأة كانت فى رد التاجر الكبير ببديهة سريعة أن الأسلوب مستورد من يوغوسلافيا واسمه التقدير اليوغوسلافى!! ولم تتمالك الوزيرة نفسها من الضحك

لأن التاجر ابن البلد كان يقصد التقدير الجزافى ، وهو ما تلجأ إليه الضرائب عادة عندما لا يتقدم الممولون بإقرارتهم الضريبية بالتفصيل!

ونأتى إلى الطرائف السياسية التى كانت نتيجة حتمية لتطبيق بعض القوانين أو الأحكام القضائية ، وفى هذه الجزئية تحضرنى واقعتان مهمتان..

عند تطبيق قانون الإصلاح الزراعى للمرة الأولى تم تحديد الحد الأقصى للملكية بمائتى فدان .. وحدث فى اليوم التالى لتطبيق القانون أن التقت مجموعة من الأصدقاء القدامى وتأخر أحمد الألفى عطية عن الحضور رغم أنه كان الداعى إلى حفل العشاء ، هنا قال كامل الشناوى لإحسان عبد القدوس: إن صديقك أحمد المتينى قد اتصل تليفونيا واعتذر عن التأخير بعض الوقت ، تعجب إحسان عبدالقدوس وسأل عمن يكون أحمد المتينى هذا ؟ لأنه لا يعرف أحداً بهذا الاسم (طبعا لم يكن اللواء أحمد شوقى المتينى محافظ أسوان فيما بعد قد اشتهر أو تولى مناصب رسمية بعد).. ولكن كامل الشناوى استنكر على إحسان أن يتنكر لأصدقائه بهذه الطريقة خصوصا أن الرجل قد دعاهم على العشاء فى ذلك اليوم ، ولما طالت الحيرة بإحسان عبد القدوس قال له كامل الشناوى فى بساطة : ألم يتم تحديد الملكية اليوم ؟ فأجابه نعم ، قال الشناوى : وهكذا فإن الألفى لم يعد من الممكن أن يحتفظ باسم الألفى ، وأقصى ما يمكنه أن يكون أحمد المتينى!!

الواقعة الثانية حدثت فى أعقاب محاكمات الثورة التى رأسها عبداللطيف البغدادى.. ففى أثناء محاكمة الدكتور محمد زكى عبد المتعال فوجئ البغدادى وأعضاء المحكمة بتحامل الدكتور محمد زكى عبد المتعال على الوفد وحكومة الوفد على الرغم من أنه كان وزيراً وفدياً فى حكومة النحاس الأخيرة (١٩٥٠) ، لكنه اختلف واستقال وكان فى أثناء المحكمة واعياً جداً لكل ما يدين الوفد بتفصيلات دقيقة ، ولم يفعل زكى عبدالمتعال هذا مع الوفد فقط ولكنه فعله مع زميله الدكتور

السنهـورى ، وبرر هذا أمـام المحكمـة بأنهـما تنافسـا فى الثـلاثينيـات على منصب أكاديمى، فما كان من البغدادى إلا أن قـال له فى وسط المحاكمة ما معناه : ياه.. هل قلبك أسود لهذه الدرجة ؟ وبحكم وطنية البغدادى وثقافته وأخلاقه وجد أنه لابد له أن يقتص من مـوقف زكى عبـد المتعال ، وهكذا لجـأ إلى نصوص القـانون الرومانى التى كانت تعاقب المواطنين بإسقـاط المواطنة عنهم إذا أساءوا للوطنية.. وهكذا حكم البغـدادى على زكى عبد المتعـال بإسقاط المواطنة.. بعـد أن انتهت المحاكمـات سمى زكى عبد المتـعال باشا نفسـه باسم محمد زكى عبـد المتعال سابقـاً. الواقعة على هذا النحو رواها البغـدادى بنفسه.. ولكن بعض الذين حضروا وقائع هذه الفـترة يقولون إن المعنى بها كان كامل القاويش محافظ العاصمة وليس زكى عبد المتعال..

على كل حال يبقى المغزى .. وهو «سابقا».

المحتويات

فهرس الجداول



عربية للطباعة والنشر

7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين

تليفون : 3256098 - 3251043